الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥. Issue 2. Vol. 3 November 1995

الرئاسة المتواصلة

■ بالتمديد ثلاث سنوات للرئيس الياس الهراوي، بعد تعديل الدستور خصيصاً لهذه الغاية، دخل لبنان في إطار الرئاسة المتواصلة على غرار ما هو دارج منذ اكثر من ربع قرن في جميع الجمهوريات العربية. وبذلك يكون النظام اللبناني التاريخي المعروف سابقاً، قد تغير تغيراً ملحوظاً.

والواقع ان ملامح التغيير في هذا الإتجاه قد ظهرت مع قدوم الحريري إلى رئاسة الحكومة، ومعه الخطة الإعمارية التي وضعها الدكتور سولومون كبير الإقتصاديين في «دار الهندسة - شاعر وشركاه».

وكان واضحاً من ذلك ان الحريري، أو كما اراد الذين جاءوا به، ينوي البقاء في رئاسة متواصلة عشر سنوات على الاقل هي الفترة المحددة في خطة الدكتور سولومون (١٩٩٣ - ٢٠٠٢). فلا عجب إذن، أن رفيق الحريري هو أول من طرح فكرة التمديد للرئيس الهراوي، وكان له ما اراد. ولذلك، يبدو التنزع بأن الظروف الإقليمية المتعلقة بعملية السلام هي التي أملت التمديد، غير مقنع، وانه مجرد حجة لتسهيل بلعه.

فإذا كان التداول السلمي للرئاسة في لبنان، حسب نظامه التاريخي، قد جرى بانتظام، وحسب الأصول في أحلك ظروف الحرب الأهلية والحروب الإقليمية، فإنه من المفترض ان تكون الظروف السلمية السائدة الآن مؤاتية اكثر من ذي قبل للتداول السلمي للسلطة.

وهذا بحد ذاته يشكل نوعاً من الشك بالظروف السلمية هذه وبحقيقة العملية السلمية. أو انه، على الأصح، يؤكد للبنانيين ان السلام الحقيقي هو السلام الذي لا يستطيع العالم الخارجي أن يعطيه ولا يستطيع أن يأخذه، على قول الداعية المسيحي القرطاجي سبتيميوس تيرتوليان في أواخر القرن الثاني الميلادي في حالة مشابهة تقريباً.

وقد فسّر الداعية القرطاجي ما يقصد بالشعور الحقيقي في هذا الإتجاه بقوله: «هو حقيقي بقدر ما هو بسيط، وهو بسيط بقدر ما هو مشترك، وهو مشترك بقدر ما هو شامل، وهو شامل بقدر ما هو طبيعي، وهو طبيعي بقدر ما هو منزه».

وقياساً على هذا الترابط فإن ما جرى في لبنان أخيراً من الناحية الدستورية، لا يمكن وصفه بانه حقيقي ومنزه لإفتقاره إلى سلسلة الترابط الجامعة للحقيقي والمنزه وحلقاتها البساطة والشراكة والشمول والطبيعية. أو كما قلنا في إفتتاحية العدد الماضي (العدد الأول - المجلد الثالث - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥)، حول الموضوع ان الدستور اللبناني افترض افتراضاً صحيحاً بان «التمديد» أو «التجديد» لرئيس الجمهورية هو حالة إنقسامية. أي انه شيء غير بسيط وضعيف الشراكة، وغير شمولي، وغير طبيعي. أي انه غير حقيقي وغير منزه.

فقد كان النظام اللبناني التاريخي، على علاته، اكثر مرونة وتواءمة للتطورات العالمية من جميع أنظمة المنطقة بما في ذلك، في كثير من النواحي، النظام الإسرائيلي الذي كانت إسرائيل تدعي، وما زالت، بانه النظام الديموقراطي الوحيد في الشرق الأوسط.

ومن أسباب تمتع النظام اللبناني التاريخي بهذه الحيوية الملحوظة، خصوصية تاريخية في المجتمع المسيحي اللبناني تلمتها الحرب الأهلية بايدي فئات منه اختارت حمل السلاح فهزمت نفسها سلفاً، مما ادى إلى عزلة المجتمع المسيحي، وإلى عزله.

ولذلك، كان المجتمع المسيحي في لبنان محور السياسات الدولية والإقليمية تجاه الحالة اللبنانية. وكانت تلك السياسات في معظمها سلبية كما يتبين الآن. ومن قبيل حسن الظن، لا بد من القول بأن هذه السياسات السلبية كانت ولا زالت مدفوعة بدافع الإستسهال اكثر مما هي مدفوعة بسوء القصد، وان ظهرت في بعض الأحيان مقاصد مقلقة.

إذ انه من الأسهل على اصحاب تلك السياسات أو منفذيها عزل المجتمع المسيحي اللبناني لتعذر استيعابه. واستسهال العزل لعدم القدرة على الإستيعاب، ليس شيئاً جديداً أو طارئاً في الوضع الإقليمي للمنطقة وانعكاساته على لبنان. فقد كان جمال عبد الناصر اول من مارس ذلك في أواخر الخمسينات، وكذلك فعل ياسر عرفات اثناء حكمه في بيروت الغربية في السبعينات حيث انطلقت في ظله الدعوة إلى «عزل الكتائب»، والمقصود عزل المجتمع المسيحي. وهو أيضاً ما فعله الإسرائيليون في الثمانينات عندما تعذر عليهم استيعاب المجتمع المسيحي. ومما لا شك فيه ان المجتمع المسيحي اللبناني قد ساهم في عزل نفسه.

«الميزان»

بعد تلاشي نفوذ القاهرة وبغداد

انتقال مركز الثقل الإقتصادي إلى الأردن

■ افادت تقارير خاصة واردة من عمان ان القمة الإقتصادية الثانية للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدة أخيراً في العاصمة الأردنية، قد بلورت لدى الولايات المتحدة وإسرائيل صورة أكثر واقعية للأوضاع الإقتصادية المرتقبة في المنطقة قوامها فصل المسار الإقتصادي عن عملية السلام.

وقالت تلك التقارير ان هناك عاملين أساسيين يؤكدان هذا التوجه هما، أولاً، تلاشي النفوذ السياسي والإقتصادي لاكبر دولتين في العالم العربي هما مصر والعراق، وثانيهما، تباطؤ عملية السلام على المسار السوري - اللبناني. وبالنظر إلى هذا الواقع، حسب التقارير المذكورة، فإن الرأي السائد في الأوساط الأميركية والإسرائيلية هو أن الصورة الجديدة للشرق الأوسط بدأت تتشكل في ثلاث دوائر هي:

الدائرة الأولى، قيام أول سوق مشتركة في المنطقة لكنها سوق مصغرة تتكون من إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن، بسبب إمكانية تكامل هذه السوق من حيث الإنتقال الحر للأشخاص والأموال والبضائع والخدمات، وامكانية توجيه التشريعات الإقتصادية والمالية فيها بهذا الإتجاه. وفي هذه الدائرة سوف يبرز الأردن كمركز ثقل اقتصادي في المنطقة. وسوف تكون هذه السوق على غرار تجمع دول «البنلوكس» (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ).

الدائرة الثانية، نظراً لتعذر تسريع عملية التطبيع الإقتصادي مع بقية الأطراف العربية التي تشكل أسواق كبيرة، وخاصة مصر وسوريا والعراق، ولتعذر تعجيل إنفتاح هذه الأسواق العربية الكبرى إنفتاحاً كاملاً حسب مقتضيات التصور الأميركي - الإسرائيلي لعملية السلام، بحيث أنه غير ممكن في وقت قريب أن تتبنى تلك الأسواق مبدأ الإنتقال الحر للاشخاص والأموال والبضائع والخدمات على النحو المطلوب، فان السوق المشتركة المصغرة سوف يمثل النواة، معبراً بالواسطة إلى سوق كبرى لكنها مقيدة بقيودها الخاصة حسب أوضاعها.

وبذلك، وحسب هذا التصور سوف يكون الأردن حلقة ربط العراق، وإسرائيل حلقة ربط الخليج، وغزة حلقة ربط مصر.

الدائرة الثالثة، نظراً لتعذر استعجال سوريا في عملية السلام، ولتعذر فك المسار اللبناني عن المسار السوري بحيث يدخل لبنان في السوق الحرة المصغرة ليتحول إلى حلقة لربط سوريا، فانه من المرجح، حسب تلك التقارير، أن تشجع هذه الدائرة على زيادة ارتباطها بالسوق الأوروبية المشتركة مع قبرص وتركيا، وحصر عملية السلام مع إسرائيل على المسار السوري - اللبناني بالمسألة الأمنية فقط في الوقت الحاضر.

وجاء في التقارير المذكورة أنه لا بد من إستكمال الإرتباط السوري اللبناني التركي مع الإتحاد الأوروبي لكي يصبح ممكناً الإتصال البري بين السوق الشرق أوسطية والسوق الأوروبية.

صفقة الطائرات السعودية - الأميركية قيمتها ٧,٥ مليار دولار

الأمير سلطان أصرّ على مقاطعة واشنطن لإيران

سلطان بن عبد العزيز

■ اثناء وجوده في الولايات المتحدة لتمثيل بلاده في الإحتفالات الخمسينية لإنشاء الأمم المتحدة، وقع الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والمفتش العام للطيران اكبر اتفاقية من نوعها مع الشركتين الأميركيتين لصنع الطائرات «بوينغ» و«مكدونال دوغلاس» تقضي بتزويد المملكة العربية السعودية بطائرات مدنية حديثة بقيمة ٧,٥ مليار دولار منها ٤ مليارات لشركة «بوينغ»، ومليارات لشركة «مكدونال دوغلاس»، و١,٥ مليار دولار في معظمها لشركة «جنرال إلكتريك» لصنع المحركات.

وقالت مصادر في واشنطن ان هناك ملاحق في الإتفاقية تقضي بإعادة تدوير جزء من هذا المبلغ إلى «مشاريع الأوفست» السعودية، وهي مشاريع يسيطر عليها عادة، حسب تلك المصادر، أشخاص نافذون. وقد وصفت المصادر هذا الأسلوب بأنه «تقنين للرديات» المحظورة بطريقة أخرى بموجب القوانين الأميركية.

لكن إتفاقية الأمير سلطان مع المراجع الأميركية المختصة شملت تفاهماً سرياً أصر عليه السعوديون، حسب جريدة «لوس انجليس تايمز»، تعهدت فيه الولايات المتحدة بعدم بيع طائرات مدنية إلى إيران كما طلب السعوديون خشية «أن تعهد المبيعات الأميركية المستقبلية لإيران الطريق إلى إنفتاح ديبلوماسي أيضاً» على قول تلك الصحيفة.

وأضافت الصحيفة تقول: «كان مفهوماً من البداية ان جزءاً من الصفقة يقضي بأن شراء السعودية للطائرات الأميركية يلغي مبرر الولايات المتحدة للدخول في المنافسة على السوق الإيراني. إن السعوديين لا يرغبون في تحسن العلاقات التجارية الأميركية مع طهران، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى أمور أخرى».

والمعروف ان ايران قد فاتحت الولايات المتحدة أخيراً برغبتها في شراء طائرات مدنية أميركية لتجديد أسطولها التجاري.

● من المرجح ان يعقد الأمير سلطان صفقة مع بريطانيا لتجديد طائرات «تورنادو للدفاع الجوي» (ADV) المشتراة بموجب مشروع اليمامة في أواسط الثمانينات.

● أشارت مصادر بريطانية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تميل إلى شراء عدد لم يكشف عنه من طائرة «تورنادو» أسوة بالسعودية.

حكومة الحريري توسع دائرة التجنيس

توطين صامت للفلسطينيين في لبنان

■ افادت مصادر لبنانية ان حكومة رفيق الحريري تواصل عمليات التجنيس التي بدأتها اثناء تولي الوزير السابق بشارة مرهج وزارة الداخلية، وذلك عن طريق «ملاحق خاصة» باللوائح الأصلية. وقالت تلك المصادر ان هذا التجنيس الجانبي يشمل الفلسطينيين بالدرجة الأولى، وانه لا احد حتى الآن يعرف بالضبط عدد المجنسين في اللوائح الأصلية وفي ملاحقها التالية.

وتشير تلك المصادر الى ان الأعداد الحقيقية للمجنسين هي أكبر حجماً بكثير مما هو شائع او ما تردده الدوائر الرسمية في بيروت.

وكانت جريدة «القدس العربي» الفلسطينية الصادرة من لندن قد أكدت قبل بضعة أسابيع أن السلطات اللبنانية «كشفت خلال الأسابيع الأخيرة من تجنيس الفلسطينيين حملة الوثائق اللبنانية». وقالت الجريدة الفلسطينية نقلاً عن مصادر موثوقة: «إن السلطات اللبنانية قررت الإسراع في تجنيس الفلسطينيين المتزوجين من مواطنين لبنانيين او المولودين من أمهات لبنانيات، كما تشجع رجال الأعمال الفلسطينيين على التقدم بطلبات الحصول على الجنسية اللبنانية». وأضافت «القدس العربي» تقول: «وكانت الحكومة اللبنانية التي يرأسها رفيق الحريري ومنذ تشكيلها قد سعت إلى توسيع دائرة التجنيس للفلسطينيين، واتخذت قراراً عام ١٩٩٣ بمنح الجنسية اللبنانية للفلسطينيين المتحدرين من قرى الجليل وكذلك الفلسطينيين من المذهب الشيعي».

...لهذا انقيم وزنا للحريري (ص ٩)

أوراق جلب إسبانية بحق مسؤولين كويتيين

أمهل قاض اسباني مكتب الإستثمار الكويتي إلى شهر شباط/ فبراير المقبل لتقديم الدفاتر والبيانات المالية الخاصة بالشركة الهولندية القابضة «كوكمبو وكوليس» التي قام المكتب من خلالها بعملياته الاسبانية. وقد رفضت المحكمة الاسبانية ١٤ إستئنافاً من محامي الجانب الكويتي تتعلق بنقاط اجرائية فنية غايتها إثبات ان الرسائل الموقعة من رئيس مكتب الإستثمار الكويتي انذاك الشيخ فهد محمد الصباح غير ملزمة لهيئة الإستثمار العليا في الكويت وإن كان الشيخ فهد عضواً في مجلس إدارة الهيئة. وفوق ذلك أمرت المحكمة الاسبانية في برشلونة مكتب الإستثمار الكويتي بدفع كامل نفقات المحكمة.

وذكرت مصادر قضائية اسبانية ان المحكمة في مراحلها المقبلة سوف تكون مثيرة لأن المحكمة ستصدر أوراق جلب بحق عدد من كبار المسؤولين الكويتيين السابقين والحاليين بينهم وزراء في حكومة الشيخ سعد العبد الله الحالية ورئيس هيئة الإستثمار علي راشد البدر.

وتردد أيضاً ان هناك محاولات جانبية جرت لإقناع الكويت بضخ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتعويم شركة «تورداس» موضوع الدعوى اجتناباً لتطور المحاكمة على نحو غير مؤات للكويت سياسياً وإعلامياً. وقيل ان اجتماعات بين جهات كويتية واسبانية قد جرت لهذه الغاية في القاهرة وجنيف ولندن. ومن جهة ثانية اعطى القضاء البريطاني مكتب الإستثمار الكويتي حق مقاضاة إدارته السابقة حول الموضوع أمام القضاء البريطاني، وذلك عندما رفضت لجنة الإستئناف في مجلس اللوردات، وهو أعلى سلطة قضائية في بريطانيا، دعوى من ٢٠ من المدعى عليهم وبينهم الشيخ فهد محمد الصباح وفؤاد جعفر وخافيير دولاروزا ترفض صلاحية القضاء البريطاني النظر في الأمر.

تطور الجهاز المصرفي التونسي في عهد الرئيس زين العابدين بن علي (ص ١٣)

أسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.....Fils.250.	Italy.....L.3000.	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland...SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon...LL.1000.	Tunisia.....M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din. 0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco.....Dh.6.	UK.....£.1.
Germany.....DM.2..5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

2 Issue 2.Vol. 3 November 1995. العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥

دراسة موجزة خاصة بـ«الميزان» عن دوره في النهوض الإقتصادي والإعمار

البنك المركزي مسؤول عن تدهور الليرة وينقصه حاكم يتمتع بالحكمة والجرأة

يتساءل الكثير من المصرفيين وخبراء الإقتصاد والمال عن دور مصرف لبنان المركزي في الإقتصاد الوطني وفي القطاع المصرفي اللبناني حيث أنه يقوم بمهام عدة تبدو أحياناً مستغربة وأحياناً تبدو غير واضحة وأحياناً أخرى تأتي في محلها.

ويترأس مصرف لبنان حاكم يتمتع بصلاحيات مهمّة تمكّنه وتساعده على القيام بدور وطني إقتصادي ومالي مستقل.

وسياسة مصرف لبنان في نشاطه، وأعماله اليومية، كانت غالباً متوافقة مع سياسة الحكومة الإقتصادية، ولكن أحياناً كثيرة كانت هاتان السياستان تختلفان في الأهداف وفي الطرق المتبعة لتحقيق هذه الأهداف.

ونقصد بذلك أن مصرف لبنان يتّبع سياسة نقدية يهدف من خلالها إلى الإستقرار النقدي وحماية العملة الوطنية ومراقبة الكتلة النقدية وغيرها. بينما تعتمد الحكومة على سياسة مالية تنظم ماليتها العامة وتعدّ موازنتها السنوية وغيرها.

ولكن ما يهمّنا في دراستنا هذه الموجزة هي السياسة النقدية والسياسة العامة التي يتبعها المصرف المركزي الذي يمثل السلطة النقدية في الإقتصاد الوطني، وهو أيضاً المصرف الأول والأهم في النظام المصرفي.

وفي هذا الصدد، تبقى التساؤلات المطروحة:

«ما هو دور مصرف لبنان في الإقتصاد الوطني عامة، وفي خضم الأزمات خاصة»؟

ثم هل يستطيع المصرف المركزي حماية والمحافظة على قيمة الليرة الشرائية في الأسواق، بعد كل التقلبات والأزمات التي تحصل في سوق القطع؟أم أن مصرف لبنان أصبح محدوداً في تحركاته اليومية في سوق القطع؟

وما هو دور مصرف لبنان في مراقبة المصارف والسهر على تطبيق تعاميمه المتعلقة بالتسليفات والودائع والأموال الخاصة للمصارف وغيرها؟

ومن ناحية أخرى، هل إن المصرف يتّبع سياسة حكيمة في مراقبة المصارف التجارية والحؤول دون نشوء الأزمات المصرفية؟

وهل كان بالإمكان الحؤول دون توقف المصارف المعروفة عن الدفع في أخر الثمانينات وبالتالي المحافظة على ودائع المدخرين اللبنانيين؟

وأخيراً، ما هي المقومات التي يعتمد عليها مصرف لبنان في تحديد سياسته الإقتصادية النقدية؟

وللإجابة عن كل التساؤلات المطروحة سنحاول من خلال دراستنا هذه أن نلقي الأضواء على نقاط ومبادئ عديدة بهدف الوصول إلى مبادئ وأسس عامة تكون صالحة لكي تكون سياسة حكيمة إقتصادياً ودولياً ومصرفياً وتسهم في النهوض الإقتصادي وإعادة الإعمار.

■ قامت جميع الدول في العالم بترتيب أنظمتها المصرفية وتنظيمها وفقاً لمرتبتين إثنتين وهما:

١ - المرتبة الأولى: المصرف المركزي الذي كُلّف بالقيام بإصدار العملة الوطنية وبوظائف مهمّة جداً منها مراقبة المصارف ذات الدرجة الثانية وغيرها.

٢ - المرتبة الثانية: المصارف التجارية ومصارف الأعمال وغيرها من المصارف.

فالمصارف المركزية تأتي في قمة النظام المصرفي ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى من حيث البنية والهيكلية المرتبطة حكماً بالبنية السياسية للدولة وتاريخها. ففي البلدان المركزية، مثل إيطاليا وفرنسا، فهناك مصرف مركزي واحد ذو فروع عدة.

أما في البلدان الإتحادية، مثل الولايات المتحدة الأميركية، فإن بنية المصرف المركزي هي أيضاً إتحادية على صورة النظام السياسي.

فجميع هذه المصارف أكانت في الدولة المركزية أم الإتحادية، تمارس ست وظائف مهمة جداً هي:

١ - إصدار وطبع العملة
٢ - وظيفة الصرافة
٣ - مصرف الدولة
٤ - مصرف المصارف
٥ - وظيفة تنظيمية
٦ - وظيفة إقتصادية

وفيما يلي سنقوم باستعراض ودراسة كل من هذه الوظائف على حدة وسنحاول تحليل هذه الوظائف:

١ - إصدار وطبع العملة

إن إصدار العملة الوطنية يرجع إلى «حق ضرب العملة» droit de battre monnaie الذي كان يتمتع به الملوك في أوروبا، وذلك على حساب الأسياد الإقطاعيين. فأول عملة ورقية ظهرت في السويد سنة ١٦٥٦ نظراً إلى قلة المعادن في ذاك الوقت، وإزدياد النشاط الإقتصادي والتجاري والتبادل التجاري للسلع. والإصدار الرسمي للعملة تحكمه نظريتان أثارتا جدلاً عميقاً لم يزل حتى الآن.

● **النظرية الأولى:** المبدأ المصرفي Banking Principle الذي يقول إن الإصدار ممكن أن يكون مكفولاً بالتسليفات المصرفية للإقتصاد الوطني.

● **النظرية الثانية:** مبدأ المعدن Currency Princple الذي يعتمد على التغطية المعدنية للعملة.

فالنظرية الأولى لا تزال تطبق في جميع الدول، من هنا نشير الى أن الإصدارات التي يقوم بها مصرف لبنان لا بد أن تكون مغطاة ومكفولة بوساطة التسليفات التي تمنح للدولة اللبنانية وللإقتصاد اللبناني التي هي بدورها مكفولة بالإنتاج الإقتصادي الوطني.

٢ - وظيفة الصرافة:

تشمل هذه الوظيفة ثلاث وظائف رئيسية وهي: وظيفة الصرّاف، وظيفة إدارة الإحتياطي، ووظيفة الحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية.

أ - وظيفة الصرّاف: نقصد بهذه الوظيفة بأن المصرف المركزي يلبي طلبات العملات الأجنبية بالإضافة إلى المصارف التجارية. لأجل هذه الغاية تستعمل المصارف المركزية احتياطها من العملات الأجنبية . وأحياناً كثيرة تقوم هذه المصارف بمساندة بعضها عبر التدخل لصالح عملة غير العملة الوطنية.

ب - وظيفة إدارة الإحتياطي: يتكون الإحتياطي المركزي لأكثرية المصارف المركزية من الذهب والعملات الأجنبية وأهمها الدولار الأميركي.

فاحتياطي مصرف لبنان يتكوّن من ٩٢٢٢٠٠٠ أونصة ذهب أي ما يقارب ٤ مليارات دولار من سلّة من الدولارات هي عرضة إلى الإنخفاض أو الى الزيادة وفقاً لتدخلات المصرف المركزي في سوق القطع شارياً أو بائعاً بهدف حماية الليرة اللبنانية والحفاظ على الإستقرار النقدي. وهنا ننتقل إلى الوظيفة الثالثة ألا وهي حماية سعر الصرف.

ج - وظيفة الحفاظ على سعر صرف العملة: تقوم جميع المصارف المركزية بالدفاع عن سعر صرف العملة بغية حمايتها من جميع التقلبات المالية والإقتصادية وخصوصاً ضد المضاربات التي تمارسها التكتلات المالية ذات المصالح المشتركة. أضف إلى ذلك المضاربة الفردية البحتة.

ولكن، عندما تُقدم هذه المصارف المركزية على التدخل في سوق القطع بغية حماية العملة الوطنية إنما تقوم بذلك بصورة سرية جداً وهي لا تتدخل بشكل نقدي مباشر Intervention aucomptant وإنما تتبع التدخل الآجل Intervention a terme أحياناً كثيرة. وهنا نشير إلى أن تدخل المصارف المركزية في سوق القطع يأتي عن طريق مؤسسة تابعة لهذه المصارف وهذه المؤسسة لا تُطلع العملاء على عملياتها التي تأتي دائماً بشكل سري وغير منتظر من أجل لجم المضاربين. ومن هذه المؤسسات نذكر على سبيل المثال في فرنسا Le fonds de Stabilisation de changes وفي بريطانيا Le fonds d'egalisation des changes. وإنطلاقاً مما تقدم نقترح على مصرف لبنان أن يأخذ بعين الإعتبار المبادئ السالفة الذكر بهدف حماية الليرة وفقاً للسياسة التالية:

● عدم التدخل المباشر النقدي في سوق القطع بائعاً أو شارياً، لأن هذا التدخل لم يعد مسموحاً لأنه أصبح يعتبر هدراً لإحتياطي مصرف لبنان. على سبيل المثال، نذكر تدخل مصرف لبنان في ١٩٨٤ في تشرين الأول/اكتوبر حين تدخل في سوق القطع بائعاً ٢٠٠ مليون دولار من أجل تخفيض سعر الدولار من ٧,٦٢ ليرة لبنانية إلى ٧,٦٠ ليرة لبنانية فقط. فلذلك قام صندوق النقد الدولي بتوصية في ١٩٨٥ لدى السلطات النقدية بالإقلاع عن هذا التدخل لعدم جدواه لأنه أصبح غير فعّال منذ ١٩٧١ بعد تعويم العملات العالمية.

والسلطات النقدية الفرنسية عانت من هذه المشكلة فاقلعت بالنتيجة عن التدخل المباشر.

وفي الوقت الراهن ما يزال مصرف لبنان يتّبع التدخل المباشر من أجل لجم إرتفاع الدولار ويكلّفه ذلك يومياً بيع ما بين ١٠ ملايين و٢٠ مليوناً من العملة الخضراء. ويكلفه شهرياً ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار.

● التدخل السري المفاجئ وغير المنتظر في سوق القطع وذلك لردع المضاربين أياً كانوا. وهنا نود أن نشير إلى أن على مصرف لبنان ألا يهتم بمعرفة هوية المضاربين فذلك لا يهم، بل المهم والأهم هو ردع المضاربة والمضاربين.

● من أجل التدخل السري والمفاجئ يمكن لمصرف لبنان أن يعتمد، لتنفيذ هذه المهمة، على جهاز أو قسم تابع له يسمى على سبيل المثال «مكتب تثبيت سعر الصرف»، وتكون مناطة به مهمات الدفاع وحماية الليرة، وتكون هذه العمليات محاطة بالسرية المطلقة.

● يمكن لمصرف لبنان أن يتدخل أحياناً بشكل أجل Intervention a terme. فهذا التدخل يهدئ سوق القطع ويمهد للإستقرار ويحفظ السوق من «التقلبات الحادة المفاجئة» Fluctuations.

● نقترح على مصرف لبنان ألاّ يعلن عن الحجم الحقيقي لموجوداته من الإحتياطي من الدولار وذلك لبث الحذر والترقب في سوق القطع ولكي يحذّر المضارب ويفكر ملياً في ربحه وخسارته قبل القيام بأي عملية نقدية ضد مصلحة العملة اللبنانية وعلى حسابها، ولكي يكون متأكداً تماماً أن المصرف المركزي هو حريص جداً على القيام بدوره على أكمل وجه. ويمكن لمصرف لبنان إخفاء ما يملكه من احتياطي عملات أجنبية بإدخال هذا الإحتياطي تحت بند «تسليفات» Avance «لمكتب تثبيت سعر صرف الليرة» الذي يكون قد انشأه مصرف لبنان أسوة بكل المصارف المركزية الأوروبية او معظمها.

٣ - مصرف الدولة:

ففي كل الدول في العالم، المصرف المركزي هو مصرف الدولة والمؤسسات الرسمية. وهذا يعني أن المصرف المركزي يمسك حسابات الإدارات الرسمية وأرصدة هذه الحسابات تظهر في مطلوبات المصرف المركزي ولا يمكن أن تصبح سالبة. وأهم هذه الحسابات هو حساب الدولة Compte de l'État الذي يسجّل واردات الدولة ونفقاتها وحركات الحساب.

وفي بعض الدول مثل فرنسا وألمانيا، يقوم بهذه المهمة الخزينة Tresor تسجل فقط هذه الواردات والنفقات.

وبالإضافة الى دوره في إدارة ودائع ومدفوعات الدولة، يلعب المصرف المركزي دوراً مهماً مباشراً أو غير مباشر في تمويل الدولة وإداراتها.

بالفعل فمن موجودات المصرف المركزي، تظهر السلفيات الممنوحة للدولة التي تعتبر في الوقت الحالي في جميع الدول، إما تغطية جزئية لعجز الموازنة أو سلفيات على الحساب توقعاً للواردات القادمة، التي تحتسب نسبة للضرائب.

وتستفيد أيضاً الحكومات من سلفيات أخرى يجري التفاوض عليها بين السلطات والمصرف المركزي. ومن جهة أخرى يقوم المصرف المركزي بتمويل الدولة مباشرة أو غير مباشرة بوساطة السوق الحرة المفتوحة Open market لسندات الحكومة.

فسياسة السوق المفتوحة تقوم على التدخل من قبل المصرف المركزي في السوق النقدية عارضاً أو طالباً، العملة الوطنية بفائدة يحددها وفقاً لمعطيات إقتصادية وإنسجاماً مع سياسته النقدية المتبعة.

وفي لبنان، قام مصرف لبنان بدوره كمصرف الدولة على أحسن وجه. بالفعل يقوم بإدارة أموال الدولة، ويمنح التسليفات للدولة اللبنانية بغية تمويل عجز الموازنة العامة.

ويستدل بهذا الصدد من الجدول رقم ١ بأن تسليفات مصرف لبنان بلغت ١١٢ مليار ليرة لبنانية سنة ١٩٨٨، و٦٣٢ مليار سنة ١٩٩٠ و١٠١٧ مليار في ١٩٩٤/٩/٣٠ . وهذه التسليفات تتضمن تسليفات عادية وسندات خزينة.

فالتسليفات العادية تشمل التسليفات المقدمة إلى الدولة تحت حساب رقم ٣٦ حيث بلغ رصيده ٩٠٥ مليارات ل.ل. في ١٩٩٢/٩/٣٠ . وتشمل أيضاً دعم الصندوق المستقل للمحروقات والتسليفات المقدمة لشركة كهرباء لبنان ومصفاة طرابلس. وأما سندات الخزينة المكتتبة من قبل مصرف لبنان في الإصدارات الأسبوعية فهي تمثل حصة مصرف لبنان في تمويل عجز الموازنة.

وهنا نود أن نشير إلى أن عجز الموازنة بلغ ٧٠٪ عام ١٩٨٧ و٨٥٪ ١٩٨٨ - ١٩٩٠، وحوالى ٦٠٪ سنة ١٩٩١ و٤٢٪ سنة ١٩٩٢ وأخيراً ٥١٪ سنة ١٩٩٥ حسب وزارة المالية.

وهذا العجز في الموازنة ناتج عن إزدياد نفقات الدولة من أجور وغيرها بنسبة أكبر بكثير من إزدياد الواردات. وهذا العجز بلغ أحياناً كثيرة أكثر من ٣٣٪ من الناتج المحلي القائم، والمعلوم أن النسبة المسموح بها عالمياً لا يجوز أن تتعدى ٣٪ من الناتج المحلي Deficit (bugetaire).

ومن هذه الأرقام نلاحظ بأن عجز الموازنة، (والأصح هو الإهتمام بعجز الخزينة أي بزيادة أو تنقيص حسابات الدولة لدى مصرف لبنان إلى عجز الموازنة)، أصبح مخيفاً. من هنا، المطلوب من مصرف لبنان أن يضع سقفاً لتسليفاته إلى الدولة التي هي أولاً وأخيراً تضخمية لأنها تزيد الكتلة النقدية، وهي غير منتجة.

وبإمكان مصرف لبنان نصح الدولة بإيجاد واردات جديدة عن طريق جباية كاملة للضرائب وجباية الضرائب من الشركات التي تقدم ميزانيات غير حقيقية وتعلن عن خسائرها فقط. فإذا علمنا بأن هناك ٣٣٠٠٠ شركة تقريباً التي إذا دفعت مستحقاتها من ضرائب على الأرباح فهي تسهم كثيراً في إيجاد موارد مهمة للدولة.

وأيضاً، بإمكان الدولة فرض ضرائب على أرباح المطربين وعلى أرباح المتاجرين بالعقارات الذين لا يدفعون قرشاً للدولة. وهناك موارد أخرى يجب على الدولة أن تبحث عنها.

٤ - مصرف المصارف:

هذه الوظيفة تتضمن ٣ وظائف مرتبطة إرتباطاً وثيقاً فيما بينها.

فمن جهة كل مصرف من المرتبة الثانية يملك على الأقل حساباً لدى المصرف المركزي دائماً ولا يمكن أن يكون مديناً يتعلق بتحويلات المقاصة

(جدول رقم ١) تسليفات مصرف لبنان للدولة

١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	(١٩٩٤/٩/٣٠)
١١٢	٢٢٢	٦٣٢	٣٦٨	٤٤٣	٤٧٣	١٠١٧

● مصدر: إحصاءات مصرف لبنان في نشراته العادية

صـــدر الآن...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

للطالب في كليته
ولرجل الأعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد
بصدره من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»
هو الاول من نوعه من حيث جمعه
بين القاموس ودائرة المعارف.
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي
على اكثر من عشرة آلاف مدخل
مع مضامينها بالعربية وشروحات
مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة
في التداول التجاري والمصرفي والمالي
والاقتصادي وفي مجالات الادارة
والتامين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف : 9558 863 (0181)
او بالفاكس: 2873 863 (0181)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا
الاشتراك للمجموعة بكاملها في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا
وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

ما بين المصارف. فالمقاصة هي إطفاء الديون فيما بين المصارف عن طريق مصرف لبنان الذي يقوم عادة بتنظيم هذه العملية.

ومن جهة ثانية، وفي حال كان مصرف ما بحاجة إلى تمويل ضمن عملية المقاصة، فبإمكان المصرف المركزي مدّ هذا المصرف بالأموال اللازمة. فهو، أي المركزي، عندئذ يقوم بضخ السوق النقدية بما تحتاجه من تمويل فنقول وقتئذ «إن السوق هو ضمن المصرف المركزي».

وفي المقابل يمكن للمصرف المركزي أن يتدخّل في السوق النقدية من أجل مصّ السيولة الزائدة. وبالفعل يجب على المصرف المركزي أن يتدخل دائماً في السوق النقدية من أجل الحفاظ على حجم الكتلة النقدية وعلى نسب الفوائد ضمن حدود معينة محددة من السلطات النقدية.

وسندرس تباعاً ما يلي: السوق النقدية وسائل تدخل المصرف المركزي والسياسة النقدية.

١ - السوق النقدية: السوق النقدية هي سوق تؤمّن فيها المصارف التجارية التوازن اليومي لمدفوعاتها ومقبوضاتها. ففي هذه السوق توظّف المصارف فوائضها وتغطي عجوزاتها.

وهذه التوظيفات والديون تكون مدتها قصيرة جداً. فالسوق النقدية هي سوق العملة الوطنية، وهي سوق التسليف بالعملة الوطنية بين المصارف. والسوق النقدية هي سوق يتم فيها تبادل العمليات بواسطة الهاتف والفاكس وليس لها مكان معيّن. ولكن ما يهمنا هنا هو دور المصرف وبنياته في السوق.

٢ - معدل السوق بين المصارف خاصة ليوم واحد Aujour le jour الذي يحدد وفقاً لقاعدة العرض والطلب.

ب - السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل المستعملة من قبل السلطات النقدية في كل الدول من أجل الوصول وتحقيق الأهداف النقدية المحددة.

والوسائل المستعملة في السوق النقدية تشتمل على ما يلي:

١ - «إعادة الخصم»: هذه التقنية تمكّن مصرف لبنان من التأثير على الأسعار، أسعار الفائدة، وذلك عن طريق معدّل الخصم بتخفيضه أو بزيادته.

٢ - الإحتياطي الإلزامي: Reserves obligations أول دولة في العالم عرفت مبدأ الإحتياطي الإلزامي هي الولايات المتحدة سنة ١٩١٣، وكانت تهدف من وراء هذه الخطوة حماية الودائع في المصارف الأميركية. وما لبث أن تحوّل الإحتياطي الإلزامي إلى وسيلة نقدية تستعملها المصارف المركزية من أجل سحب السيولة من المصارف وتقييد قدرتها على التسليف. وفي لبنان تعتبر وسيلة الإحتياطي الإلزامي وسيلة فعّالة جداً.

ففي سنة ١٩٨٨ كانت نسبة الإحتياطي الإلزامي في حدود ٢٢٪ ثم خفّضت إلى ١٨٪ في ١٩٨٥ وإلى ١٥٪ في ١٩٨٤ وإلى ١٠٪ ولا تزل.

والمعروف أن نسبة الإحتياطي الإلزامي تحتسب نسبتها على الودائع في المصارف، وحصيلة هذه النسبة توضع تحت حساب خاص في مصرف لبنان ولا تأتي بأي مردود.

وهنا نحن من القائلين مع الكثير من الخبراء بأن هذه المبالغ المجمّدة في المصرف المركزي يجب أن تمنح كقروض بفوائد أقل من السوق للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة. فبذلك يسهم المصرف المركزي مباشرة والمصارف التجارية بشكل غير مباشر بمساعدة القطاعات الإنتاجية التي هي العصب الأساسي في النهوض الإقتصادي.

وهذه المبالغ الممنوحة للصناعة تكون مضمونة بالإنتاج المدروس وتنافسية البضائع اللبنانية بسبب إنخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

مصرف لبنان في السوق النقدية، فما هو هذا الدور؟

الحقيقة أن مصرف لبنان يقيم علاقاته بهذه السوق وفقاً لطريقتين وهما:

١ - بوساطة عمليات ذات معدّل ثابت Taux fixes ونقصد بها خصم السندات الخاصة والحكومية والتسليفات.

٢ - بوساطة عمليات ذات معدّل متغير Taux variables وهي عمليات السوق المفتوحة open market أي عمليات عرض وطلب العملة الوطنية، وتشمل تدخلات المصرف المركزي في السوق الثانوية على التدخلات مع العرض، أي على شراء سندات خاصة. وعلى التدخلات من دون عرض التي ممكن أن تكون منتظمة بوساطة عمليات «البانسيون» Pension على سندات خزينة. وغير منتظمة عندما يضخ المصرف المركزي السوق بالسيولة لإعادة التوازن إلى السوق.

والمعروف ان العمليات الأكثر إنتشاراً عالمياً هي عمليات «البانسيون» وهي عمليات بيع نقداً مرفقة بتعهد إعادة شراء لأجل متفق عليه.

أما بالنسبة إلى معدلات الفوائد التي تتحكم في السوق النقدية فهي على نوعين:

١ - معدل تدخل المصرف المركزي الذي يتأثر إجمالاً بسياسة هذا المصرف وبنياته في السوق.

٢ - معدل السوق بين المصارف خاصة ليوم واحد Aujour le jour الذي يحدد وفقاً لقاعدة العرض والطلب.

ب - السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل المستعملة من قبل السلطات النقدية في كل الدول من أجل الوصول وتحقيق الأهداف النقدية المحددة.

والوسائل المستعملة في السوق النقدية تشتمل على ما يلي:

١ - «إعادة الخصم»: هذه التقنية تمكّن مصرف لبنان من التأثير على الأسعار، أسعار الفائدة، وذلك عن طريق معدّل الخصم بتخفيضه أو بزيادته.

٢ - الإحتياطي الإلزامي: Reserves obligations أول دولة في العالم عرفت مبدأ الإحتياطي الإلزامي هي الولايات المتحدة سنة ١٩١٣، وكانت تهدف من وراء هذه الخطوة حماية الودائع في المصارف الأميركية. وما لبث أن تحوّل الإحتياطي الإلزامي إلى وسيلة نقدية تستعملها المصارف المركزية من أجل سحب السيولة من المصارف وتقييد قدرتها على التسليف. وفي لبنان تعتبر وسيلة الإحتياطي الإلزامي وسيلة فعّالة جداً.

ففي سنة ١٩٨٨ كانت نسبة الإحتياطي الإلزامي في حدود ٢٢٪ ثم خفّضت إلى ١٨٪ في ١٩٨٥ وإلى ١٥٪ في ١٩٨٤ وإلى ١٠٪ ولا تزل.

والمعروف أن نسبة الإحتياطي الإلزامي تحتسب نسبتها على الودائع في المصارف، وحصيلة هذه النسبة توضع تحت حساب خاص في مصرف لبنان

● وقف إعطاء رخص لمدة خمس سنوات نظراً الى وجود عدد كبير من المصارف مما يشكل كثافة مصرفية عالية بنسبة ٢.٠.

● وجود مديرين على رأس كل مصرف يتمتعان بالخبرة (١٠ سنين) وبشهادات عالية.

● يجب على كل مصرف أن يقدم برنامج عمل يظهر قابلية المصرف للإستمرار والحياة وربحية نشاطه.

● التوجه الحالي للسلطات النقدية بالسماح للمصارف بمزاولة جميع الأعمال المصرفية كي تصبح هذه المصارف عالمية كالمصارف الألمانية مثلاً.

● التوجه إلى عدم تخصص المصارف، أي قبول الودائع بجميع الآجال، وبالمقابل منح التسليفات لأجل قصير ومتوسط وطويل.

● تشجيع المصارف على المشاركة في رأسمال المصانع اللبنانية المهمة من أجل المساهمة في عملية النهوض الإقتصادي.

تركز المخاطر المصرفية: تعتبر العمليات المصرفية والنشاط المصرفي إجمالاً نشاطاً مرتبطاً عملياً وحكماً بالمخاطر مهما كانت هذه المخاطر مغطاة بضمانات عينية أو نقدية أو غيرها. وفي هذا الصدد عمدت المصارف منذ وجودها، منذ الاف السنين، إلى تنويع نشاطها في الإقتصاد الوطني وعدم تركيز استعمالاتها في قطاع اقتصادي محدد.

بالفعل يقوم المصرف التجاري الذي يتبع سياسة محافظة ورصينة بتوزيع تسليفاته على مختلف القطاعات الإقتصادية من تجارية وصناعية وزراعية. وحتى ضمن القطاع الإقتصادي الواحد، يوزع المصرف تسليفاته على مختلف ميادين هذا القطاع.. مثلا، القطاع التجاري الذي شمل تجارة الأخشاب، تجارة المشروبات، تجارة الإطارات وغيرها.

إذاً على المصرف أن ينوّع توظيفاته والا يركزها على قطاع واحد تفادياً لوقوع أزمات إقتصادية في هذا القطاع من إنكماش أو ركود أو غيرها فينعكس ذلك سلباً على المصرف.

وعلى المصرف أيضاً أن ينوّع نشاطه من الناحية الجغرافية أي أن يكون موجوداً في جميع المناطق.

ومن ناحية أخرى، تشمل المخاطر المصرفية على عدة مخاطر ومتنوّعة نذكر أهمها:

١ - مخاطر السوق
٢ - مخاطر البلد
٣ - مخاطر الصرف
٤ - مخاطر الفوائد
٥ - ومخاطر خارج الميزانية

وهنا لا مجال لدراسة وتحليل كل هذه المخاطر المهمة جداً لأن جميع هذه المخاطر أصبحت الشغل الشاغل لكل المصارف العالمية التي تنشط في الأسواق العالمية.

ومهما يكن من أمر، فإننا نرى أن على المصرف المركزي أن يراقب ويحث المصارف على مراقبة مخاطر خارج الميزانية التي تشتمل على الكفالات والأفالات المعطاة لأجل بصورة رئيسية.

فعمليات خارج الميزانية تؤمّن للمصارف عمولات كبيرة تسهم في زيادة الناتج المصرفي الصافي للمصارف، وهي في الوقت نفسه تشكل مخاطر جدية ولكنها آجلة.

فالمصارف المركزية الغربية بدأت تهتم إهتماماً بالغاً بمخاطر خارج الميزانية لأنها أصبحت تهدد حتى وجود بعض البنوك الكبيرة.

ج - سيولة المصارف: يقصد بسيولة المصارف مقدرتها على الوفاء بمطلوباتها في أي وقت، أي مقدرتها على إعادة الودائع لأصحابها حينما تطلب.

وهنا نشير إلى أنه في كل بلد، تحدد السلطات النقدية نسبة السيولة للمصارف وفقاً لسياستها ولبعض المعطيات النقدية والإقتصادية.

ففي لبنان، حددت السلطات النقدية السيولة باحتساب الموجودات السائلة من سندات خزينة واحتياطي المصرف وصندوقه مقسومة إلى إجمالي الموجودات. والمعروف ان القطاع المصرفي يتمتع بسيولة عالية بمقياسين رئيسيين. وهما: المقياس الأول أي بقسمة الموجودات السائلة إلى الودائع والمقياس الثاني أي بقسمة الموجودات السائلة على إجمالي الميزانية.

وهنا نود ان نشير الى ان السيولة العالية تعني احياناً كثيرة ان نسبة التسليفات هي منخفضة. والسيولة المصرفية تعد ركيزة مهمة للإدارة المصرفية الناجحة بالإضافة إلى ركائز أخرى مهمة أيضاً.

والإدارة المصرفية تعاني من صراع إداري هيكلي بالنسبة إلى تسليفاتها بين السيولة والربحية، لأن الربحية تتحقق عن طريق التسليفات وخصوصاً التسليفات طويلة الأجل. والتسليفات طويلة الأجل غير ممكن تسييلها بالسرعة المطلوبة.

فلذلك، اعتمدت المصارف التجارية بالدول الغربية على تقنية جديدة تمكّن هذه المصارف من تأمين مصادر جديدة للسيولة وودائع جديدة لدى سحوبات مهمة. فهذه التقنية تعتمد على إيجاد وديعة جديدة مصرفية Inter bon caise من السوق النقدية المصرفية أو غير مصرفية بديلاً للوديعة التي سحبت. وهذه التقنية، من أجل تطبيقها، تفرض على المصارف تكثيف وجودها في الأسواق النقدية وأسواق القطع وإجمالاً في جميع الأسواق المالية. وذلك لأن وجود المصرف بجميع الأسواق دائناً ومديناً يكسبه سمعة جيدة ويساعده على تأمين مصادر سيولة بأوفر الأسعار وبأقرب وقت.

من هنا، بدا مفهوم السيولة يتغيّر ويتحوّل من مجموعة أرقام ونسب إلى قدرة إفتراضية وسمعة جيدة.

د - ملاءة المصارف: يُفهم من الملاءة بمفهومها الواسع الملاءة المعنوية، أي الكفاءات، والملاءة المالية والملاءة النقدية، ولكن المفهوم الضيق لهذه الكلمة فهو الملاءة المالية أي القدرة على الإيفاء بالديون في حال تصفية المؤسسة.

والمعروف أن نسبة الملاءة تحتسب بقسمة الأموال الخاصة إلى التسليفات المثقلة أي بعد احتساب الضمانات التي تغطي هذه التسليفات. وهذه النسبة يجب أن تبلغ ٨٪ حسب «لجنة بازل».

٦ - الوظيفة الإقتصادية:

لعبت المصارف المركزية في فرنسا وفي انكلترا دوراً بارزاً في إعادة الإعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وانطلاقاً من هذه التجارب نقترح على مصرف لبنان أن يقوم بالخطوات التالية من أجل المساعدة في إعادة الإعمار:

١ - إستعمال الإحتياطي الإلزامي كما أشرنا سابقاً، بشكل تسليفات صناعية للمعامل اللبنانية التي هي بأمس الحاجة إلى مساعدات مالية تفوق الملايين من الدولارات.

٢ - البدء بإعطاء تسليفات بموجب قانون للمشاريع الإنتاجية من تجارية وصناعية وزراعية التي تخلق وظائف جديدة وتسهم في تعزيز الصادرات اللبنانية.

الخلاصة

يلعب المصرف المركزي دوراً مهماً وأساسياً في الإقتصاد الوطني وهو مخوّل بالقيام بوظائف رئيسية.

فالمصرف المركزي ليس فقط يقوم بدور نقدي، وهو ليس فقط السلطة النقدية كما حددها قانون النقد والتسليف، إنما هو يلعب دوراً إقتصادياً وملياً وإجتماعياً وأحياناً سياسياً.

فالمصرف المركزي عندما يدافع عن الليرة فهو يدافع أيضاً عن مستوى المعيشة وعن المجتمع ككل.

وهو عندما يتدخل في السوق النقدية وسوق القطع فيتعدى دوره إلى دور سياسي إجتماعي.

فهو عندما يلجم المضاربين ويحمي العملة الوطنية فهو يلعب دوراً وطنياً ودوراً سياسياً لأن العملة الوطنية هي رمز الإستقلال ورمز النظام السياسي ورمز الوطن.

وأيضاً عندما يراقب المصارف ويحميها من التعثر فإنما هو يحمي الثروة الوطنية والمجتمع ويحافظ على مستوى المعيشة والأمن الإجتماعي ويبث الإستقرار الإجتماعي والنفسي والسياسي أيضاً.

إذاً فعمل ونشاط المصرف المركزي هو تجسيد لدور الدولة ووجودها، وبالتالي هو عامل ثقة وعامل إستقرار نقدي ومالي وأمن إجتماعي وسياسي.

أما بالنسبة إلى «مصرف لبنان» فإنه لم يقم بواجباته بعض الأحيان على أحسن وجه وذلك منذ سنة ١٩٨٢ إلى هذه السنة.

فالبعض يعزو ذلك إلى الحرب وما خلفته من دمار والبعض الآخر يدعي بأنّه لم يأت على رأس مصرف لبنان حاكم يتمتع بخبرة مصرفية وحكمة وجرأة وعلى إطلاع كاف بأوضاع العملة الوطنية وأوضاع المصارف ونشاطها والبرهان على ذلك ما آلت إليه قيمة الليرة اللبنانية وتراجعها بشكل متواصل في سوق القطع وفي الأسواق التجارية.

فالمصرف المركزي يعتبر المسؤول الأول عن تدهور الليرة إذا كان يعتبر هذا المصرف مؤسسة مالية مستقلة.

فمنذ سنة ١٩٨٣ بدأت الليرة تتراجع امام العملات الأجنبية وقيمتها الشرائية تتقلص سنة بعد سنة مما أدى إلى وضع اجتماعي إقتصادي بحالة مرزية ما زلنا نعيشه اليوم، وهو مرجح أن يستمر وان يزداد حدة.

وعلى الرغم من تدخلات المصرف المركزي بائعاً وشارياً بكلفة باهظة، لم تحافظ الليرة على قيمتها بل تزداد إنهياراً يوماً بعد يوم.

ولا نرى أن هناك حلولاً قريبة نستطيع أن نرى من خلالها إنفراجاً للأزمة. وذلك لأن السياسة الإقتصادية والمالية للدولة اللبنانية، لا تتضمن الحلول الناجعة التي تستطيع النهوض بالإقتصاد اللبناني.

الدكتور فادي حتوني
(خبير وباحث مصرفي)

(جدول رقم ٢) الرأسمال الأدنى المطلوب من المصارف
(بالملايين عملة وطنية)

فرنسا	المانيا	إيطاليا	إسبانيا	بلجيكا	الدنمارك	اليابان
١٥	٦	٢٥٠٠٠	٧٥٠	٥٠	٥	١٠٠٠

مصدر: OCDE

4 Issue 2.Vol. 3 November 1995. العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥

فؤاد حمدان، مسؤول «غرين بيس» في بيروت لـ«الميزان»:

النفايات السامة ماتزال قنبلة موقوتة والحكومة لا تحمي الإنسان في لبنان

■ ملف النفايات السامة في لبنان عاد يشع جدلاً ونقاشاً بعدما كُمّت الأفواه لفترة من الزمن.

تقريرا وزارة البيئة ومنظمة «غرين بيس» Green Peace جاءا متزامنين ومتناقضين بالنتائج، والتكاليف. فعاد السجال خصوصاً بعد طرد سفينة «التايبر» التابعة للمنظمة الدولية «للسلام الأخضر».

كل فريق يدعي صحة تحاليله. إلاّ أن اللافت للنظر هو التغيير في الإستراتيجية والأساليب بعدما ساد منطق المواجهة الحاد في الجولة الأولى. «الميزان» إلتقت فؤاد حمدان مندوب منظمة السلام الأخضر في لبنان. سألته وأجاب:

■ على الرغم من أن وزير البيئة بيار فرعون قد طوى ملف النفايات السامة، إلا أن «غرين بيس» مصرة على فتحه. فهل انتم قادرون على مواجهة الحكومة؟

- «إن ملف النفايات السامة لم يقفل حتى الآن ما دام القضاء اللبناني يحقق في هذا الموضوع. كما أنه لا يمكن إقفال هذا الملف طالما النفايات السامة موجودة في لبنان. وطالما توجد أراض ملوثة لم تتم إعادة تأهيلها خصوصاً في منطقة كسارات شنتعير».

■ ما هي حقيقة تلوث البيئة في لبنان؟

- «إستناداً إلى المعلومات التي جمعناها والتحليلات التي أجريناها على عيّنات أخذتها شخصياً مع خبراء بيئيين من «شنتعير»، فإن المنطقة ملوثة بدرجة عالية جداً بالسموم الكيمياوية الخطرة. وهذا الأمر، يهدد المياه الجوفية تحت كسارات «شنتعير». هذه المياه التي يستخرجها الناس للشرب والإستخدام عبر الآبار الإرتوازية. وحسب تحليلات معهد «باستور» البارسي العريق التي أجراها لصالح وزارة البيئة اللبنانية، لا يوجد تلوث في كل المناطق اللبنانية، ونحن لا نعرف إذا كانوا قد أخذوا عينات من المناطق نفسها التي أخذنا نحن منها العينات. وأما المياه فهي حقاً غير ملوثة. ولكن مع الوقت، يمكن أن تتلوث. وهذه النفايات هي قنبلة موقوتة. ونحن نطالب بإعادة تأهيل أرض الكسارات بأقصى سرعة قبل أن تتلوث المياه الجوفية».

■ لقد كان بيان هيئة الإغاثة واضحاً عندما حدد أماكن العينات. فهل أخذتم أنتم العينات من الأماكن المذكورة في بيان الهيئة؟

- «لقد أخذنا عيّنات من أماكن غير تلك التي أشار إليها بيان هيئة الإغاثة. وهذا يعني عدم وجود تناقض في التحاليل. وإنما هناك تكامل، هم أكدوا في مناطق محددة عدم وجود تلوث أو وجود تلوث خفيف، ونحن أكدنا وجود تلوث في أماكن أخرى.

وأذكر أن الخبراء الذين ذهبوا إلى مناطق التلوث لم يأخذوا معهم خبراء بيئيين من «شنتعير»، فإن طُمرت السموم، بينما أنا أخذت معي شود عيان شاهدوا أين دُفنت النفايات في سنة ١٩٨٨ . وقد رأيت بأم عيني الرماد السميك والأرض المحروقة، والألوان الغريبة المنبعثة منها».

■ إذا كان لا يوجد إختلاف في نتائج التحليلات، فلماذا تصرّ الوزارة على طوي ملف النفايات؟

- «معلوماتنا كلها في يد وزير البيئة، ولدى القاضي سعيد الميرزا، كما أودعنا المعلومات ذاتها لدى لجنة البيئة النيابية».

■ لقد أخفق تحركّكم في لبنان، فهل تنوون التحرك من الخارج للضغط على الحكومة اللبنانية؟

- «أنا كمسؤول عن حملة «غرين بيس» في لبنان، سابقى في بيروت لمدة طويلة، وسأعمل بهذا الموضوع حتى تنتهي القصة بطريقة تحمي البيئة وتحمي الإنسان في كسارات «شنتعير» وسهل علما» و«جونية». وسأجري إتصالات مع المسؤولين والنواب، وسأحاول إقناع اللبنانيين بالتعاون معنا. وهدفنا إقناع السلطات اللبنانية الطلب من إيطاليا بإعادة تأهيل كسارات «شنتعير».

■ تحدثت المعلومات عن أن وراء تحركّكم أبعاداً إقليمية ودولية، وليس الهدف موضوع النفايات السامة. مثلا، قصة الباخرة التي حضرت إلى لبنان من إسرائيل؟

- «نحن كـ «غرين بيس» نحب لبنان مثل وزير البيئة. ولنا الحق في أن نأخذ عينات ونحللها مثل أي شخص أو وزارة، ولا يوجد أي قانون في العالم يمنعنا من أخذ عينات وتحليلها.

نحن لم نأت إلى لبنان لنتصادم مع السلطات فيه، بل على العكس، فإن «غرين بيس» ومنذ سنة ونصف تؤكد أنها تريد التعاون مع لبنان في موضوع النفايات السامة».

■ بعض المسؤولين ألمحوا إلى أن «غرين بيس» تقوم بإثارة الرأي العام في لبنان؟

- «نحن نريد أن نقدم للرأي العام المعلومات الصحيحة، ومن واجبنا أن نقول الحقيقة عندما يكون الناس مهددين؟»

■ هل تعتقد ان لبنان بلد ديموقراطي أكثر من فرنسا، التي إقتحمت سفينة «غرين بيس» واعتقلت طاقمها؟

- «نحن نلاحظ ان بلداناً ديموقراطية كثيرة، مثل لبنان وفرنسا، تتعامل بشدة ضدنا. ففرنسا تريد أن تظهر للعالم أنها دولة عظمى، وقد تعاملت معنا فرنسا بطريقة غير ديموقراطية وكذلك لبنان.

رضا كبريت، رئيس نقابة الجامعة الأميركية لـ«الميزان»

الحريري قسم الحركة العمالية لإضعافها وحوّل وزارة العمل إلى «سوبرماركت»

■ لقد إستخدم رفيق الحريري وحكومته إستراتيجية التفتيت - أي التفريق - مع العمل النقابي.

فخلقت عدة إتحادات عمالية ، لإضعافها جميعاً

كما أن بعض هذه الإتحادات أصبح العوبة وبيدق بيد الحريري.

في ظل هذا الواقع العمالي الجديد، ما هو نشاط النقابات الصغيرة، مثل نقابة الجامعة الأميركية في بيروت؟

ما هي مطالبها؟

وما هي طموحاتها المستقبلية

حملت «الميزان» هذه الأسئلة إلى رضا كبريت، رئيس نقابة الجامعة الأميركية في بيروت وكان هذا الحديث:

□ ما هي مطالب نقابة الجامعة الأميركية في بيروت؟

نسأل ورضا كبريت يجيب:

- «على الرغم من أن الحكومة اللبنانية قد صححت أجور العمال والمستخدمين بنسبة ٣٠ في المائة إعتباراً من أول سنة ١٩٩٥، إلاّ أنّ هذه الزيادة قد أكلها الغلاء. لهذا نتقدم بطلب سلفة على الأجر لجميع المستخدمين والعمال بنسبة ٣٠ في المائة تعويضاً عن الغلاء إعتباراً من أول تموز/يوليو ١٩٩٥ وفتح سلم الرواتب وإعادة تقويم الوظائف بالنسبة إلى المقبولين من المستخدمين والعمال».

ويتابع رضا كبريت:

«نطالب بتعديل المادة ١٨ من العقد المخصصة للزيادة الآلية لتصبح كما يلي:

٤٪ زيادة آلية لمن له في الخدمة من سنة حتى خمس سنوات.

٥٪ زيادة آلية لمن له في الخدمة من ست سنوات وحتى إثنتي عشرة سنة.

٦٪ زيادة آلية لمن له في الخدمة من ثلاث عشرة سنة وحتى عشرين سنة.

٧٪ زيادة آلية لمن له في الخدمة من واحدة وعشرين سنة وحتى الثلاثين سنة.

٨٪ زيادة آلية لمن له في الخدمة من واحدة وثلاثين سنة وما فوق.

مطلبنا الثالث هو أن المستخدمين والعمال الذين صفوا تعويضاتهم إختيارياً أو إلزامياً من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وذلك أثناء الأحداث وحتى تاريخه، وما زالوا يعملون في المؤسسة، ان يحسب ما إستلموه من مبالغ سلفة من تعويضاتهم التي سوف يتقاضونها يوم تنتهي خدمة كل منهم في سن الرابعة والستين حسب قانون الضمان الإجتماعي.

ولكي يتسنى للنقابة زيادة القرض للمستخدمين والعمال من صندوق التسليف الخاص بها نطلب من الجامعة أن تشارك بواحدة بمبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية مساهمة في هذا الصندوق.

وبما أن مشكلة السكن هي من القضايا الملحة وخصوصاً بعد الأحداث وبمساهمة في شراء أو ترميم أو بناء مسكن نطلب من الجامعة تسليف المستخدمين والعمال نسبة ٥٠٪ من تعويضاتهم لهذه الغاية فقط.

ويضيف رضا كبريت:

«ولنا مطلب سادس يتعلق بالذين يعملون ما بين الساعة ١٤ والسابعة صباحاً وما نريده هو زيادة تعويض المناوبة عن الليلة الواحدة من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف، كذلك للذين يعملون تحت الطلب تعويض ثلاثة آلاف بدلاً من ألف ومائتي وخمسين ليرة لبنانية عن أول سبع ساعات. وأسوة بأكثرية المؤسسات نطلب تخفيض ساعات العمل في الدوام الصيفي من ٣٧ ساعة ونصف إلى ٣٥ ساعة أسبوعيا على مدى ١٢ أسبوعاً».

□ في بيانات متعددة صادرة عن النقابة ذكرتم مطالب في الميدان الصحي، فهل يمكن إيجازها؟

- «إن مطالبنا في الحقل الصحي هي:

١ - إعادة النظر بمشروع الضمان الصحي الـ H.I.P. وتحسين أدائه ومعاملة المضمونين أكثر، خصوصاً في غرفة الطوارئ وفي العيادات الخاصة، وأن تشتمل صيدلية الجامعة على جميع الأدوية، كذلك تأمين الصحة والسلامة العامة في جميع دوائر الجامعة.

٢ - إن المستخدمين والعمال، الذين يتقاعدون في السن القانونية، ولا يستفيدون من الضمان الصحي نطلب أن يبقوا مستأجرين مع زملائهم وأن تدفع المؤسسة عنهم نسبة ٨٥٪ من ثمن الدواء خارج المستشفى - أي أن تحل مكان الضمان الصحي».

□ ماذا عن مطالب النقابة في الحقل التعليمي؟

- «إن مطالبنا في الحقل التعليمي هي:

١ - إن الأقساط المدرسية التي يدفعها أهل الطلبة سنوياً تشكل العبء الأكبر من مدخولهم السنوي، أي ما يوازي ٥٠ إلى ٦٥٪. نطلب أن تصبح المنحة المدرسية ٧٥٪ من قيمة القسط المدرسي عن كل ولد لغاية أربعة أولاد لما يفوق المليون ليرة لبنانية. وفي الجامعة أن يسمح للمستخدمين والعمال الإستفادة من تعليم ولدين لكل مستفيد حتى شهادة الـ M.S.

٢ - معاملة الأجير المتوفي بالنسبة إلى التقديمات والتعويضات العائدة لنهاية الخدمة كما يعامل الأجير عند بلوغه سن التقاعد.

٣ - إضافة «١ أيار/مايو» و«الثين الفصح» على قائمة الأعياد ليصبح عددها ١٨ يوماً بدلاً من ١٥ يوماً.

□ ما هو رد إدارة الجامعة الأميركية في بيروت على مطالب النقابة لتحسين أوضاع الموظفين والمستخدمين؟

- «لقد ورد في رسالة رئيس الجامعة الدكتور رويرت حداد حول رسائل النقابة إزاء تحسين أوضاع الموظفين والمستخدمين ما يلي:

«بهذه القدرة المالية المحدودة نجد أنفسنا عاجزين عن تلبية كافة الطلبات للأساتذة والعمال والموظفين والطلبة، ولكننا نتفق منها ما هو بمقدورنا. وبالتحديد، فإن مطالب النقابة بتعديل الأجور، لتضاهي تلك المعطاة من قبل مؤسسات أخرى في لبنان، أعطي الإهتمام الكامل من قبل إدارة الجامعة وجرت دراسته ضمن إمكاناتها كما سبق وبرهناكم به. وإن الأعباء المالية الملقاة علينا، بما فيها تلك المتعلقة بزيادة غلاء المعيشة الذي أقر مؤخراً وبدلات النقل والتعليم، لا تسمح إدارتها بزيادة أي أجور أخرى، والتي تفوق قدرتها المالية بنسبة عالية. وأما مطلبكم المتعلق بزيادة نسبة المنحة الإضافية على تعويض نهاية الخدمة من ٩٠ إلى ١٠٠ في المائة، فيأتي في وقت تقوم الجامعة فيه وخبرؤها الماليون بإعادة تقويم إحتياطها المالي لإستيعاب تعويض نهاية الخدمة لكافة موظفيها . وإن تأمين هذا التعويض لهو من المقدسات التي لا تمس، وعلينا أن نسعى جميعاً للإبقاء على سيولتها، إن الجامعة لتجد نفسها عاجزة عن زيادة المنحة الإضافية على التعويض. وهذا الأخير أخذ بالتصاعد بنسبة عالية، يصعب الُحاق بركابها، حتى بلغت في السنة المالية المنصرمة ملايين الدولارات، هذا، وقد أعلمني نائب الرئيس للشؤون الإدارية أنه في إحدى لقاءاتكم معه أبديتم كل إستعداد للتعاون مع الإدارة لإعادة النظر في سياسة الإستخدام والتعويض، من دون زيادة في الكلفة العامة على الجامعة».

□ نلاحظ بعض النفور في علاقة نقابة الجامعة بوزارة العمل اللبنانية. كذلك نلاحظ التباعد بين النقابة والإتحادات اللبنانية الأخرى؟

- «هذا صحيح... إن علاقة نقابة الجامعة الأميركية مع النقابات والإتحادات اللبنانية الأخرى غير جيدة. والسبب معروف للقاصي والداني. فقد انتهج الحريري وتشكيلاته الحكومية نهجاً عدائياً للحركة النقابية. ولضرب تلك الحركة عمد الحريري إلى تقسيمها واستمالتها وتشكيل نقابات وإتحادات مدجنة لإضعاف الحركة النقابية ككل. وتبعاً لذلك فإنّ وزارة العمل تحولت إلى، وستبقى ما دامت العقلية الحاكمة الحالية سائدة «سوبرماركت» أي الى دكان كبير يبيع المواقف المتضاربة. وإنني أطالب على الملأ بإعادة تكوين هذه الإتحادات. ورفع يد الحكومة عن الحركة النقابية».

□ يتردد ويشاع ان الولايات المتحدة ستعيد النظر في المساعدات المقررة للجامعة الأميركية في بيروت، فما هي مدى صحة ما يشاع؟

- «في ما يشاع بعض الصحة، فقد بدانا منذ فترة نتلمس «رغبة» جهات أميركية للتخلص من مساعدتنا، وتحويل المساعدات المقررة لنا إلى إسرائيل ومصر لغايات سياسية معلومة.

إنه لا بد ان تدرك الإدارة الأميركية المسؤولة أهمية الجامعة في بيروت وقيمتها وتراثها وتاريخها وانه لا يمكن الإستغناء عنها».

رضا كبريت: وزارة العمل أصبحت سوبرماركت

حادثه في بيروت
محمد عطوي

بنك عودة يطرح أذون إيداع وبيبلوس أسهماً

«لبنان إنفست» تخطط لصندوق إستثمار حجمه ١٠٠ مليون دولار

■ «مؤسسة لبنان إنفست» التي تدير الإكتتاب في إصدار خاص من «بنك بيبلوس اللبناني» أعلنت أن البنك إستكمل عدته لطرح عملية خاصة للأسهم في الأسواق الدولية قيمتها ١١,٦ مليون دولار.

وهذه العملية تشكل جزءاً من خطة لزيادة رأس المال بمبلغ ٢٢,٨ مليون دولار تجاوز حجم الإكتتاب فيه مرة ونصف الأسهم المطروحة.

وتزامن طرح «بنك بيبلوس» مع عملية دولية قام بها «بنك عودة» لزيادة رأس ماله.

وتعتبر عمليتي تجميع الأموال أول عمليتين دوليتين لطرح الأسهم تقوم بها مصارف عربية. وتم إيداع أموال الإكتتاب في عملية «بيبلوس» في حساب أمانة يقوم البنك المركزي بفحص أسماء المستثمرين.

وحتى الآن رفعت المصارف اللبنانية، المملوكة اساساً لعائلات، رؤوس اموالها من خلال عمليات خاصة من دون الإستعانة بالمؤسسات المالية او البلجو، إلى الأسواق الدولية، غير انها تواجه الآن متطلبات رأسمالية ضخمة ان كان مقدراً لها ان تلعب دوراً في جهود إعمار لبنان.

«بنك بيبلوس» أعلن قبل بدء الإكتتاب عن تحقيق زيادة حادة في أرباحه ونمو ضخم في أصوله في نتائجه نصف السنوية. وتضمنت النتائج ان صافي الأرباح بلغ ٨,٥ مليار ليرة لبنانية خلال نصف السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيو مقارنة مع دخل صافي بلغ ١١ مليار ليرة لسنة ١٩٩٤ بأكملها.

وبلغ عائد الأسهم ٥٧ سنتاً أميركياً خلال الفترة ارتفاعاً من ٢١ سنتاً في الفترة المقابلة. أما «بنك عودة» فإنه طرح أذون إيداع دولية بقيمة ٣٤ مليون دولار على مؤسسات الإستثمار الدولية عن طريق «مؤسسة فليمنغ»، وقد أدت زيادة طلبات الاكتتاب إلى زيادة عدد الأذون من ٢,٤ مليون إلى ٢,٧ مليون والإعتمادات طرحت في المؤسسات المالية في انحاء مختلفة من العالم وفق النسب التالية: بريطانيا ٤٥٪، اوروبا ٣٥٪، الولايات المتحدة ١٥٪، الشرق الأوسط ٥٪ والشرق الأقصى ١٠٪.

على صعيد آخر اعلنت «لبنان إنفست» أنها تعد خطواً لتأسيس صندوق استثماري حجمه ١٠٠ مليون دولار سيجمع رؤوس اموال من الأسواق الدولية للقيام بإستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الإنتاجية من الإقتصاد اللبناني.

مروان غندور، الرئيس المدير العام لشركة «لبنان إنفست»، أوضح «ان الهدف من الصندوق ان يعمل قوة دافعة في النظام المالي اللبناني لدفع الصفقات وتحويلها والحصول على تمويل طويل الأجل».

والحد الأدنى لرأس مال الصندوق هو ١٠٠ مليون دولار تأمل «لبنان انفست» في الحصول على هذه الأموال من الأسواق الدولية.

وكانت الشركة عيّنت مدير اكتتاب في المشروع لهيكلة الإصدار وطرحه وتم تفويضها بجذب مؤسسة أجنبية كبرى لتعمل معها مدير اكتتاب مشاركاً.

والمعروف ان «لبنان إنفست» اكبر مؤسسة إستثمارات في لبنان، وانشئت سنة ١٩٩٤ برأس مال ٢٦,٢٥ مليون دولار جاء اساساً من الخليج إلا أنه يضم ايضاً مساهمين من شركات أميركية وبريطانية وأوروبية.

ويحظى الصندوق بمباركة رفيق الحريري وترعاه هيئة تنمية الإستثمار اللبنانية لكنه لن يحصل على اي اموال عامة.

وقال مروان غندور: «نحن لا نتوقع ان تقدم الحكومة اي اموال ولا نريد اي اموال عامة». وذكر غندور، «إن الصندوق سيقدم رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع التي قد تكون مربحة في القطاعات الإنتاجية التي تعجز حالياً عن العثور على وكيل مالي قوي يمكنه توفير رأس المال طويل الأجل اللازم لدفع المشروع قدماً».

ويقول مصرفيون إن جهود إعادة اعمار لبنان يعوقها نقص الإستثمارات طويلة الأجل. ويعيق القروض المصرفية تفضيل المستثمرين اللبنانيين للودائع قصيرة الأجل. ومعظم هذه الودائع لفترات تراوح بين ٤٥ و٦٠ يوماً فقط.

والصندوق، على ما قال غندور، سيوفر آلية تتيح لرؤوس الأموال الأجنبية العثور على فرص جيدة قابلة للنمو في البلاد، وسيكون جسراً بين المستثمرين الدوليين والإقليميين من جهة، والفرص المربحة في القطاع الإنتاجي من جهة اخرى. وأضاف ان الصندوق سيستهدف شركات المرحلة الإنتقالية التي تريد ان تصبح شركات مساهمة لكنها تحتاج الى رأس المال، وانه سيوفر ايضا رأس المال لمشاريع جديدة بهدف جعلها شركات مساهمة وسيشارك في المشاريع التي يرعاها القطاع العام.

تسبب لها خسارة ٤٠ مليار دولار من التجارة الضائعة والإستثمارات

المقاطعة الإقتصادية العربية للدولة العبرية «وهنت» ولم تمت

■ يعكس توقف صدور نشرة «تقرير المقاطعة العربية» واستبدالها بنشرة تحمل إسم «الأصولية الإسلامية الراديكالية» تراجع المقاطعة العربية لإسرائيل.

ويعزز هذا الإعتقاد القرار الذي اتخذه «بنك فوجي» الياباني في الشهر الماضي بترؤس «كونسرتيوم» من المصارف العالمية لتأمين قرض لإسرائيل بقيمة ١٠٠ مليون دولار في خطوة غير مسبوقة من مؤسسة مالية في اليابان التي دأبت شركاتها على الإلتزام بشروط المقاطعة العربية الإقتصادية للدولة العبرية.

ومع أن المقاطعة العربية لإسرائيل تاكلت بدرجة كبيرة مع استمرار العملية السلمية في الشرق الأوسط إلا أنها لا تزال تسبب مشاكل كثيرة للشركات العالمية.

ويقول وليام سكيدمور، المسؤول عن مكتب مكافحة المقاطعة بوزارة التجارة الأميركية، المكلف مراقبة ضمان احترام الشركات الأميركية، لقانون يحظر إلتزامها بالمقاطعة العربية صدر سنة ١٩٧٩، (الناس يسمعون انها «المقاطعة» أصبحت تاريخاً. لكنها تظل فخ يصطاد الغافلين).

وفي وقت سابق من الشهر الماضي أوصى عدد من النواب اللبنانيين بالغاء عقد بقيمة ٥ ملايين دولار كان ممنوحاً للشركة الإستشارية الأميركية «كيبل أند وايرليس»، لأنها اشترت بعض الحصص في «شركة بيزيك» الإسرائيلية للإتصالات.

ويمكن للبعض القول ان إستمرار سورية ولبنان، الدولتين الوحيدتين اللتين لم توقعا بعد على اتفاقات سلام مع إسرائيل، في الإلتزام الصارم بالمقاطعة من الدرجات الأولى والثانية والثالثة امر غير مفاجئ.

الا ان سكيدمور، يؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، وعلى الرغم من موافقتها في السنة الماضية على رفع المقاطعة، لا تزال تطالب الشركات الأجنبية التي تريد التعامل معها بتقديم بعض الأدلة على انها ملتزمة بالمقاطعة.

واضاف ان دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان لا تزالان تطالبان «بعدد كبير من الأدلة» في هذا الخصوص.

ويقول سكيدمور، إن الدول العربية عندما يقال لها ان القانون الأميركي يحظر على الشركات الأميركية الخضوع لشروط المقاطعة العربية فإنها غالبا ما تتراجع عن طلب الأدلة. ويضيف، «إن أقل ما يمكن قوله هو ان المقاطعة العربية للدولة العبرية لا تزال تسبب إزعاجاً».

ولا يشك أحد في أن المقاطعة، التي يقدر البعض انها تسببت في خسارة إسرائيل قرابة ٤٠ مليار دولار من التجارة الضائعة والإستثمارات، قد ضعفت بشكل مهم على امتداد السنوات الـ ٤٤ التي تلت اقرارها في سنة ١٩٥١ .

الا ان الملحوظ هذه الأيام ان الشركات التي تجنبت في الماضي الأسواق الإسرائيلية خشية اغضاب الشركاء العرب بدأت تقوم بأعمال في إسرائيل.

يقول وليام ماسلو، أحد كبار رؤساء الكونغرس اليهودي - الأميركي، إن اليابان مثلاً قامت هذه السنة بافتتاح مكتب تجاري رسمي في تل ابيب مقتفية اثر شركات السيارات اليابانية التي بدأت في أوائل التسعينات بتسويق سياراتها مباشرة في الدولة العبرية.

واضاف ان شركات المحاسبة الأميركية التي حرصت في الماضي على عدم فتح مكتب لها في إسرائيل تقوم الآن بذلك.

وقد أظهر مؤتمر عمان الإقتصادي الذي انعقد في نهاية الشهر الماضي استعداد دول عربية لرفع حتى المقاطعة الإقتصادية من الدرجة الأولى التي تحظر التعامل المباشر مع إسرائيل.

وحالياً فإن المغرب الذي لم يكن متشدداً في تطبيقه المقاطعة العربية يقوم بإستيراد التقنيات الزراعية من إسرائيل، في حين تبدي قطر اهتماما ببيع غاز طبيعي إلى الدولة العبرية.

غير ان المشكلة في غموض المقاطعة العربية، والتطبيق المشوش لها، واللذين سيظلان يشكلان عنصر تشويش على الشركات الأجنبية.

يقول الدكتور كلوفيس مقصود، السفير السابق للجامعة العربية في الولايات المتحدة: «كانت هناك باستمرار مستويات من الإنتقائية في تطبيق المقاطعة». ويضيف «عندما كانت تظهر مصلحة ملحة للدولة المعنية في التعامل مع شركة معينة، فقد كانت تمارس حقها السيادي كدولة» اي تتجاهل قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل.

وهذا القول ربما كان يفسر سبب عدم نشر القائمة السوداء التي وضعها المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية، ومقره دمشق، والتي يعتقد انها تضم اسماء عشرة الاف شركة اجنبية يحظر التعامل معها بدرجات مختلفة لأنها كانت تنتهك قوانين المقاطعة العربية وتتعامل مع إسرائيل.

كما ان واحدة من الدول العربية كان لديها قائمتها السوداء الخاصة بها والتي تعدل بالزيادة والشطب تبعاً إلى إذا ما كان للشركات المشمولة بالمقاطعة انصار اقوياء في تلك الدولة او كان انصارها ضعفاء.

فعلى سبيل المثال فضل العرب لسنوات طويلة احتساء مشروب «بيبسي كولا» ومقاطعة «كوكاكولا» إلا أنه في ١٩٩١، وبعدما أمنت الأخيرة لنفسها كفيلاً سعودياً قوياً رفع إسمها من القائمة السوداء السعودية ثم من القائمة السوداء في دمشق.

وفي التقرير السنوي لسنة ١٩٩٤ الصادر عن لجنة التجارة العالمية الأميركية جاء ما نصه: «إن التفسيرات المختلفة، واختلاف شدة درجات التطبيق، والإستثناءات لحالات خاصة، كلها عوامل أسهمت في خلق الإلتباسات وحالة التشويش التي احاطت دوماً بتطبيق المقاطعة العربية».

وحسب اقوال وزارة البرق والبريد والهاتف اللبنانية فإن شركة «كيبل أند وايرليس» التي طالب عدد من النواب بالغاء عقدها ليست ضمن القائمة السوداء.

ويعتقد محللون ان مطالبة النواب بالغاء العقد تستهدف احراج الحكومة التي وقعته ولارضاء سوريا التي لا تزال تتشدد في تطبيق المقاطعة العربية لإسرائيل.

وبالنسبة الى هذا المثال بالذات فقد تلكأت الحكومة اللبنانية عن تطبيق توصية النواب.

ويشير جون ديسبريس، مساعد وزير التجارة الأميركي، الى انه، وعلى الرغم من القول بأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد انتهت، فإن جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي الست لم تقم بعد بتغيير تشريعاتها في هذا الخصوص.

ويضيف بقوله: «الكأس نصف ملأى، لكنها نصف فارغة ايضاً». والى ان تقوم الجامعة العربية برفع المقاطعة رسمياً فإن الدول العربية سيظل بامكانها اللجوء إلى المقاطعة في الوقت الذي تريد وحسبما يناسبها، وفي هذا السياق فإن ذلك سيظل يعقد محاولات الشركات الأجنبية للتعامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط.

الأردن — «قمة عمان» لم تقدّم ولم تؤخر

أخفقت في جذب المستثمرين واغتيال رابين زاد الشكوك في إستقرار المنطقة

■ ربما كان السؤال الأهم الذي حاول المشاركون في «قمة عمان الإقتصادية» الإجابة عنه، وهو: «هل بات الشرق الأوسط مفتوحاً أمام نشاط الأعمال؟»

الحكومات التي شاركت في المؤتمر ردت بكل ثقة «نعم»، لكن المستثمرين من القطاع الخاص، الذي يتوقع أن يتولى تمويل المشروعات التي ستحقق النمو والإزدهار في المنطقة، ردوا بأدب جم «ليس بعد».

بيرسي بارنيفيك، رئيس مؤسسة اسيا براون بوفيري، العملاقة للطاقة أوجز ما سمعه في جلسات المؤتمر بالقول، «إن كثيراً من الزملاء رجال الأعمال متشككون في انهم يرون أن المنطقة غير مستقرة وخطيرة».

وأضاف: «كان من المثير للإحباط ان نرى الإيقاع البطيء لتدفق الأموال إلى فلسطين والكثير من الكلام والقليل من الأفعال».

وقال رجال اعمال آخرون أيضاً، (لما ستلوا بعد انتهاء المؤتمر)، انه لم يحدث تغير يذكر في السنة التي انقضت منذ «مؤتمر الدار البيضاء» حيث التقى الإسرائيليون لأول مرة علانية مع مستثمرين عرب.

وقال السير ويليام رايري، نائب رئيس شركة بيرينغ البريطانية العالية القابضة، لا يمكن القول عن المنطقة إنها مفتوحة بطريقة جادة للغاية، واستشهد بالحواجز التي تعرقل السوق الحرة او الروتين الحكومي.

ووافق كثيرون اشتركوا في القمة على هذا الكلام، فاحد المراقبين قال امام «الميزان»، لقد كان هدف القمة تسويق المنطقة بصفة عامة وليس مشروعات محددة. والأمر في النهاية لا يقتصر على الأموال وانما على مهارات الإدارة والأسواق.

وخلال المؤتمر قدمت الحكومات قائمة بمشروعات بنية اساسية عملاقة تزيد تكلفتها على ٥٠ مليار دولار في منطقة لم تتمكن من اجتذاب سوى مليار دولار من ٦٥ مليار من رؤوس الأموال التي تدفقت على الأسواق الناشئة في سنة ١٩٩٣.

وقال عدد كبير من رجال الأعمال الذين شاركوا في القمة بعيداً عن اجتماعاتها، انهم لم يكونوا في حاجة إلى مثل هذا التجمع للتوصل إلى اتفاقات.

وقالوا ان معظم العقود التي اعلنت في القمة، مثل مشروع كيميائي مشترك بين إسرائيل والأردن بتكلف ٥٠ مليون دولار، كان معروفاً منذ عدة أسابيع، وكانت المشروعات الأخرى التي اعلن عنها بشأن اتفاقات من حيث المبدأ اكثر منها صفقات مؤكدة.

وعقب رجل اعمال اميركي على جهود واشنطن للترويج للقمة بقوله: «الولايات المتحدة مهتمة للغاية بالنتائج. يجب ان يكون لديهم شيء يضعونه في نافذة العرض. اعلان القمة والقمة بأكملها أعدت برمتها سلفاً».

وقال كلاوس شغاب، رئيس المنتدى الإقتصادي العالمي، الذي شارك في تنظيم المؤتمر، ان هناك ضرورة لتحرير اقتصاديات دول المنطقة. واضاف يقول ان «الإعتراف بأن السلام عامل ايجابي لإزدهار الأعمال ليس كافياً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي نحن بحاجة ماسة إليها لإعادة بناء الشرق الأوسط».

وأوضح أنه لا بد لحكومات المنطقة من ان «تؤمن الإستقرار السياسي في بلادها وان تخلق بيئة مناسبة للاعمال يشعر فيها المستثمرون الأجانب بالطمأنينة والإرتياح».

وتوضح خطة فلسطينية، لتحويل غزة التي يسودها العنف إلى ريفييرا شرق البحر المتوسط، مدى اتساع الفجوة بين الحلم والواقع في اجتذاب رؤوس الأموال الى الشرق الأوسط المضطرب.

ولم يوضح رعاة الخطة كيف تزدهر السياحة وسط سكان فقراء محوزين، يدعمون عن طيب خاطر فئات اصولية تعارض التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي.

والواقع السياسي في الشرق الأوسط حيث لم توقع إسرائيل بعدا اتفاقات سلام مع جميع خصومها من العرب، هو السبب الرئيسي وليس الوحيد في فشل المنطقة في اجتذاب الإستثمارات.

ومع أن رجال الأعمال الأجانب استمعوا إلى عديد من محاولات بيع مشروعات من جانب مسؤولين ورجال أعمال محليين يأملون في اجتذاب اموالهم إلى الشرق الأوسط الا انهم لم يستمعوا الى مبررات كافية لاهمية إستثمار اموالهم في المنطقة.

واشتكى مصرفي اميركي قائلا: «إستمعت إلى كثير من المناظرات الترويجية لكني لم استمع مطلقاً إلى شيء يميز اسواق الشرق الأوسط عن اسواق جنوب اسيا على سبيل المثال».

ووفقاً لصندوق النقد الدولي يتجلى فشل المنطقة في المنافسة على رؤوس الأموال في حقيقة انها لا تجتذب سوى ٠,٣ في المائة من الإستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة في العالم.

ويقول رجال الأعمال والبنوك الدوليون ان محدودية الفرص الإستثمارية في الإقتصادات واسواق الأسهم الصغيرة للدول العربية تمثل احد العوامل المعوقة للإستثمار، غير انهم يلقون ايضا باللوم على الحكومات لعدم اضفاء جاذبية على اقتصاداتها بخفض عجز الميزانيات الضخم ولفشلها في ادراك الحاجة الى رؤوس اموال اجنبية.

واشار مصرفيون الى ان عديداً من معوقات الإستثمار التي تنطبق على بلدان عربية في الشرق الأوسط ليس لها وجود في إسرائيل. وانعكس ذلك في حقيقة غياب الإسرائيليين عن لجان القمة التي بحثت مسائل تتعلق بأسواق الأسهم والديون والتخصيص. فالإسرائيليون لم يرغبوا في المشاركة في هذه اللجان نظراً إلى أن الأمر قد يكون محرجاً، اذ انهم متقدمون ٥٠ سنة على جميع الآخرين هنا.

ومع ذلك حققت واشنطن وإسرائيل معظم «الإنجازات» الثلاثة التي سعت إليها منذ بداية «قمة الدار البيضاء» والمتمثلة في عقد اتفاقات لإنشاء مجالس إقليمية للسياحة والتجارة وبنك لتنمية الشرق الأوسط على الرغم من معارضة أوروبا ودول الخليج التي تعتقد انه لا ضرورة لهذا البنك، ولا ترغب في تقديم رأسمال له.

وقال مسؤول خليجي كبير بعد نهاية القمة: «إننا لا نحتاج إلى بنك» واضاف أن الدول الخليجية الحليفة للغرب اضطرت إلى حضور القمة لكنها تعتقد انه يتعين تعديل سياسات المنطقة قبل اقتصادياتها. وكان يتعين اشراك سوريا ولبنان في عملية السلام لكي تنجح التنمية الإقتصادية.

وتعتقد الولايات المتحدة انه ليس بمقدور المنطقة ان تنتظر وهي تحتاج إلى دعم السلام المتعثر الآن، (خصوصاً بعد اغتيال اسحق رابين في تل ابيب في ٤/١١/١٩٩٥) من خلال المشروعات الإقتصادية. وتقول إسرائيل، انها لا تريد جيرانا فقراء وغير مستقرين على الرغم من انها لم تترك مجالاً للشك في انها ترى ان مستقبلها الإقتصادي يعتمد على التجارة مع اقتصاديات متقدمة تكنولوجيا في أوروبا والولايات المتحدة.

وهكذا دارت القمة حول اتصالات اكثر منها حول عقود، وعن احلام اقتصادية اكثر منها عن واقع اقتصادي.

وجاء مقتل اسحق رابين ليزيد الشكوك في الإستقرار في المنطقة وليغي ما انجز على قلته في عمان.

● الإعلان الختامي للقمة تضمن البت بخمس قضايا، اولاها «بنك التنمية»، فقد تم التفاهم على أن يقام بنك التعاون الإقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالقاهرة. ويستهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، ودعم مشروعات البنية الأساسية الإقليمية، وتوفير منتدى لتعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي.

وينتهي فريق العمل من مفاوضاته قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وسيواصل دراسة مقترحات لإنشاء هيئة لاعداد المشروعات والوساطة المالية، وبعد ذلك تبدا الدول الراغبة في الإنضمام للبنك بعملية التصديق الوطنية.

وتم التفاهم على إقامة مجلس سياحي اقليمي يسمى «رابطة السفر والسياحة للسياحة للشرق الأوسط والبحر المتوسط لتسهيل السياحة والترويج للمنطقة باعتبارها وجهة جذب سياحي. وسيضم المجلس ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

كما قر الرأي على اقامة مجلس إقليمي للاعمال لتعزيز التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في دول المنطقة.

وتشكلت الأمانة التنفيذية للقمة الإقتصادية، وقرّ الرأي على أن يكون مقرها الرباط، وتعمل على دفع العلاقة بين القطاعين العام والخاص قدماً وعلى تعزيز الإتصالات واقتسام المعلومات وتدعيم إستثمارات القطاع الخاص في المنطقة. واعرب المشاركون عن تقديرهم للحكومة المغربية لمساهمتها في هذا المجهود وتعهدوا بدعم انشطتها المستمرة.

واستكمالاً للمؤسسات الإقليمية التي دعي اليها في الدار البيضاء، قررت اللجنة التنظيمية لمفاوضات السلام المتعددة الأطراف تشكيل امانة لجنة المراقبة لمجموعة العمل للتنمية الإقتصادية الإقليمية كمؤسسة اقتصادية اقليمية دائمة مقرها في عمان. واتفقت الأطراف الإقليمية، بموافقة ودعم الدول المشاركة، على ان هذه المؤسسة ستعزز وتدعم التعاون الإقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط.

وتوصي الأطراف الإقليمية بقوة بأن تغطي انشطة الأمانة القطاعات التي تدخل في نطاق عمل لجنة المراقبة لمجموعة العمل للتنمية الإقتصادية الإقليمية وهي: البنية الأساسية والسياحة والتجارة والمالية والمجالات الواردة في خطة عمل «كوينهاغن».

في تقرير «منظمة العمل العربية» عن النسبة العالية للبطالة

العالم العربي بحاجة الى ٢,٥ مليون فرصة عمل وتحقيق الوفاق والامان الاجتماعي

■ جاء في تقرير «منظمة العمل العربية» حول «التطورات الإقتصادية وسياسات التشغيل ومعالجة البطالة في البلدان العربية في السنوات الخمس المقبلة» ان حجم القوى العاملة العربية بات يناهز حالياً ٧٦,٦ مليون عامل، وسيصل إلى ٩٢ مليوناً سنة ٢٠٠٠، نظراً إلى الزيادة المتوقعة في عدد السكان والتي يقدر لها ان تصل إلى ٢٧٨ مليون نسمة بنهاية القرن.

وأشار التقرير إلى أن فقدان بعض البلدان العربية غير النفطية جزءاً من المساعدات لتمويل موازناتها (بسبب التدهور السريع في أسعار النفط خلال السنوات العشر الماضية) أدى إلى صعوبة خلق فرص عمل إضافية، في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة إلى نحو ٢,٥ مليون فرصة عمل سنوياً حتى سنة ٢٠٠٠، إضافة الى حل مشكلة البطالة المتفاقمة في معظم البلدان بنسبة تتراوح بين ١٤ في المائة وحتى ٢٠ في المائة. لكن التقرير عاب على هذه البلدان عدم الإستغلال الأمثل للعنصر البشري في العملية الإنتاجية، وتفاقم البطالة المقنعة في المؤسسات الإقتصادية.

واعتبر ذلك من أسباب تزايد ضغوط المؤسسات المالية الدولية عليها، للقبول ببرامج التخصيص كضرورة لتنشيط القطاع الخاص وتحسين مناخ الإستثمار.

وانتقد التقرير تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في دول عربية - لم يسمها - وحذر من انعكاسات سلبية في المدى القريب على صعيد التشغيل وزيادة البطالة والفقر والإختلالات الهيكلية.

ودعا التقرير، لتجنب هذه الآثار على الحياة الإجتماعية، إلى تحقيق الوفاق الإجتماعي وتطوير شبكات الأمان الإجتماعي وتشريعات العمل بشكل يوائم بين تنفيذ البرامج وبين المساس بمصالح العمال ومستويات العمل، ومشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة في وضع وتطبيق البرامج.

غزة ـ اريحا

٨٠٠ مليون دولار لتمويل ١٥ مشروعاً للبنى التحتية

النزاع الأوروبي ـ الأميركي يعرقل تمويل مشاريع مناطق الحكم الذاتي

■ وضعت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية امام المانحين الدوليين، الذين إلتقوا لأول مرة في باريس، في خواتيم الشهر الماضي حاجتها الى إلتزامات جديدة تزيد قيمتها على ٨٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج الإستثمار العام الذي يضم نحو ١٥ مشروعاً تعني بالبنية التحتية وتلبية حاجات أخرى في مناطق الحكم الذاتي، مثل إنشاء مطار ومشاريع للطاقة وتنقية المياه وتصريف النفايات وبناء الطرق وإقامة منشآت الميناء في غزة.

والهدف من مشاريع أخرى تعزيز الإقتصاد المحلي بإنشاء ثلاث مناطق للتجارة الحرة وانشاء مجمعات صناعية في مناطق مدينية وتحسين فرص التمويل وتزويد المستثمرين من القطاع الخاص بضمانات تحميهم من المخاطر السياسية.

وكان إعداد هذه المشاريع بلغ مراحل متفاوتة، وبعضها، مثل مشروع المطار ومحطات انتاج الطاقة وميناء غزة والمرحلة الأولى من المناطق الصناعية، بلغ مرحلة متقدمة تجعل بالإمكان الشروع بتنفيذها في وقت قريب جداً.

وقدمت شركات كبيرة متعددة الجنسية عروضا عدة لمشروع انتاج الطاقة الذي تتضمن مرحلته الأولى، حسب «البنك الدولي»، انشاء محطة للطاقة طاقتها ١٠٠ ميغاواط في غزة.

كما سيقام مشروع المناطق الصناعية على مراحل. وصممت المرحلة الأولى للتحرك بسرعة في اتجاه إقامة منشآت لإنتاج السلع بمحاذاة الحدود مع إسرائيل لتشجيع المستثمرين الإسرائيليين على الإستجابة.

وكان «البنك الدولي» كشف على نحو عشرة من المشاريع المقترحة. ولم تتوافر معلومات عن بقية المشاريع. وذكر مسؤول في البنك ان خطة اسكان شاملة للضفة الغربية وغزة.. وهي بعد ن المشاريع الرئيسية في برنامج الإستثمار العام، ليست جاهزة بعد. واشار سمير عبد الله صالح نائب «مجلس التنمية والإعمار الفلسطيني» إلى أن المسؤولين الفلسطينيين لم ينتهوا من اعداد الخطة لعدد من المساكن العامة ذات الكلفة المتدنية وتخصيص الأراضي للمشاريع وتخطيط إستخدام الأراضي وتوزيع المناطق.

ويتضمن مشروع مهم آخر انشاء ميناء لغزة. وهو يتطلب انشاء ميناء متوسط الحجم يكفي لتلبية حاجات الضفة الغربية وغزة. وهناك امكان لتوسيعه، الا ان هذا سيتوقف على امكان توصل الفلسطينيين والأردن إلى اتفاق يمنح بموجبه الأردنيون منفذاً إلى ميناء غزة مقابل استخدام الفلسطينيين لميناء العقبة.

واعتبر المحللون الإقتصاديون المعنيون بشؤون غزة ـ اريحا ان اتفاقاً من هذا النوع سيكون معقولاً من الناحية الإقتصادية لأنه سيكون اقل كلفة ان تستورد السلع التي تأتي من الغرب عبر ميناء على البحر الأبيض المتوسط بينما ستدخل السلع المنتجة في الشرق الأقصى عبر العقبة وهي أقل كلفة للفلسطينيين والاردنيين على حد سواء. إلاّ أن المحللين اعتبروا ايضا أن خطط الدولة العبرية في توسيع منشآتها في ميناء «حيفا» و«أشدود» على البحر الأبيض المتوسط من شأنها التقليل نسبياً من اهمية ميناء غزة. فالغاية الإسرائيلية من خطط التطوير المزمعة هي الإستعداد المبكر لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في حركة الترانزيت مع تصاعد الواردات إلى المنطقة نتيجة عملية السلم.

ويشير هؤلاء المحللون إلى أن الإقتراح الإسرائيلي لبناء طريق رئيسي معلق يربط بين الضفة الغربية وغزة على أنه لن يكون في مصلحة الفلسطينيين بسبب كلفته العالية التي ستأخذ اموالاً مخصصة للتنمية من المشاريع الأخرى. إلا أن هذا الطريق قد يصبح ضرورياً إذا كان الوسيلة الوحيدة لضمان انتقال الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة.

وعلى الرغم من استمرار القلق في بعض الأوساط مثل الكونغرس الأميركي، هناك عموماً إقرار في صفوف المانحين الدوليين بأن الفلسطينيين حققوا تقدماً كبيراً في إتجاه إقامة البنات لتوزيع الأموال وجمع المداخيل والقيام بذلك بـ «شفافية» و«مساءلة» تكفيان لإرضاء المانحين. ونتيجة لذلك، سيكون في مقدور المانحين أن يركزوا على الجدول الزمني المهم للتنمية. ويؤكد مسؤولون في البنك الدولي وادارة الرئيس بيل كلينتون، أهمية أعطاء دفعة لعملية الإستثمار البعيد المدى بزيادة فاعلية مساعدات المانحين عبر توجيهها إلى مشاريع يتألف منها برنامج متماسك وشامل للتنمية.

وبينما يستهدف برنامج الإستثمار الفلسطيني توفير هذا التماسك، تشير مصادر إلى احتمال ان تبرز بعض المشاكل في صفوف المانحين من شأنها ان تحول الإنتباه عن هذا الهدف. فمن جهة، لا يدعم الفلسطينيون البرنامج بموقف موحد. وتكمن احدى المشاكل الأخرى في التوتر الخفي بين الولايات المتحدة والأوروبيين الذي يمكن أن يؤثر في تحديد اي مشروع يمول فعلاً وحجم التمويل الذي يجري الإلتزام به.

ويقول بعض المحللين في هذا الصدد، إن الأوروبيين منزعجون بسبب خطط الأميركيين لعرض اقتراحات بعدة مشاريع. ولذا فإنهم يخططون ايضا لتقديم اقتراحات مضادة لمشاريع أخرى، ويمكن ان يؤدي ذلك إلى زيادة العدد الكلي للمشاريع التي لا تزال قيد الدرس إلى اكثر من عشرين مشروعاً قد يتعثر تنفيذها.

كما أفيد انهم غير متفقين في شأن إذا ما كان يجب إقامة «ذكرى مدريد» في تشرين الثاني/ نوفمبر او كانون الأول/ ديسمبر، وتكتسب المناسبة أهمية في إطار الجهد المبذول للحصول على مساعدات للفلسطينيين لانها يمكن أن تعطي المانحين فرصة أخرى لتحديد التزامات، خصوصاً المانحين الذين يحتاجون إلى إستشارة حكوماتهم.

ويرغب الفلسطينيون في الحصول على تعهدات بدفع مساعدات نقدية توزع عبر السلطة الفلسطينية. لكن حاجة المانحين إلى تسويق تعهداتهم سياسياً في بلدانهم تؤدي ببعضهم إلى تولي مسؤولية مشاريع او انشطة قطاعية بأكملها.

العراق

في قرار استغرب له المحللون الإقتصاديون

الحكومة ترفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية

■ في أواخر الشهر الماضي، اصدرت الحكومة العراقية قراراً قضى بفرض رسم جمركي مضاف على السلع المسموح باستيرادها من دون تحويل خارجي وفق النسب المحددة في الجداول الملحقة بالقرار.

كما نص على احتساب الرسم الجمركي على المواد المشمولة في القرار عند تقرير سعر السلعة المستوردة على اساس سعر الصرف المعلن من قبل البنك المركزي العراقي، الذي تتعامل بموجبه شركات ومكاتب الصيرفة المجازة والجهاز المصرفي التجاري الحكومي.

وخول القرار الجديد تحديد نسبة الرسم الجمركي الإضافي المنصوص عليه والذي يفرض على السلع التي سيسمح باستيرادها بعد صدور هذا القرار ضمن حدود النسب المقررة.

واستثنى القرار فرض الرسوم الجمركية الإضافية على السلع المستوردة لاغراض عمل دوائر الدولة والقطاع العام.

والحقت بالقرار قائمة تضم ١١ سلعة شملتها الضرائب الجمركية الإضافية.

المراقبون الإقتصاديون العراقيون، اعتبروا أنّ الضرائب الإضافية الجديدة، سوف تدفع التجار الى فرض زيادات مضافة في الأسعار مما يزيد من معاناة العراقيين الذين يعانون من غلاء الأسعار.

والغريب الملفت أن أغلب المواد التي شملتها القائمة، والتي ستفرض عليها ضرائب جمركية إضافية، هي من المواد الغذائية، حيث شملت القائمة:

الحنطة والطحين، والرز، والسكر،والشاي، والزيوت النباتية، وزيت الزيتون، والبقوليات، وحليب الأطفال، واللحوم، والحبوب والخميرة الصناعية والأسماك.

إضافة الى مواد استهلاكية أخرى ومواد أولية تدخل في الصناعات الورقية والملابس والأحذية.

AL-MIZAN
الميزان
يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ١٠٠ جنيه
للمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ١٦٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

سوريا

لأنها تريد مزيداً من السياح

الدولار بـ ٤٢ ليرة للإقامة في الفنادق

■ باشرت دمشق، في خطوة جديدة ومهمة توحيد أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الصعبة.

فقد اقرت الحكومة، وباشر المجلس الأعلى للسياحة تطبيقه، تعديل سعر الصرف الخاص بالفنادق ليصبح ٤٢ ليرة مقابل الدولار بدلا من ١١,٢ ليرة.

وتبعاً لهذا الإجراء، فإن الفنادق المحلية ستعدل اسعارها التي كانت تتقاضاها بالدولار مما سيعني اجراء تخفيض كبير في اسعار الإقامة وسيشجع بالتالي مزيداً من السياح على زيارة سوريا.

وبذلك تصبح اسعار الإقامة في الفنادق من فئتي أربع وخمس نجوم مخفضة بأكثر من ٢٥ في المائة مقارنة بالأسعار الحالية.

ويذكر ان أسعار الإقامة في الفنادق الفخمة في سوريا كانت مرتفعة نسبياً نظراً الى احتساب اجرة الإقامة على اساس ١١,٢ ليرة للدولار.

وكان قرار سابق قد حدد سعر صرف الدولار الخاص بالخدمات التي تقدمها الفنادق لتحتسب على اساس ٤٢ ليرة للدولار بدلا من ١١,٢ ليرة بينما استمر العمل باحتساب اجرة الغرفة فقط على اساس ١١,٢ ليرة.

وتقول مصادر اقتصادية دمشقية ان القرار الجديد سيعني ان حجم القطاعات التي سيشملها السعر الموحد وهو ٤٢ ليرة للدولار، ستزيد عن ٧٥ في المائة من القطاعات الإقتصادية في سوريا.

واشارت المصادر ذاتها الى ان عدد اسعار صرف الليرة سينخفض الآن ليصبح سعرين فقط، الأول هو السعر الرسمي وقدره ١١,٢ ليرة للدولار وهو يطبق حالياً في بعض التعاملات الحكومية المحدودة وتحصيل بعض الرسوم الجمركية، وفي المجال النفطي.

والثاني السعر التشجيعي وهو ٤٢ ليرة للدولار. وكانت اسعار الصرف في فترة من الفترات قد زادت على عشرة اسعار.

واقتربت الأسعار الرسمية الآن من سعر السوق السوداء الذي يتراوح حالياً بين ٤٨ و٥٠ ليرة للدولار.

وتقول مصادر رسمية ان الحكومة ستستمر بخطوات الإصلاح الإقتصادي التي بدأتها منذ مدة وذلك بخطى متأنية. وانها لن تتخذ اي قرارات سريعة يمكن ان تكون لها انعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني.

وتشير مصادر اقتصادية مطلعة الى ان استقرار سعر صرف الليرة في الأسواق المجاورة والسوق السوداء بين ٤٨ و٥٠ ليرة للدولار وذلك منذ عدة سنوات يساعد الحكومة على المضي في خطواتها لتوحيد سعر صرف الليرة وافساح المجال امام تحرير سعرها ليبعض الأسعار السائدة في السوق.

● اعلن وزير الصناعة الدكتور المهندس احمد نظام الدين ان مساهمة القطاع الخاص بصورة عامة في الإقتصاد السوري قد ساعدت بشكل كبير في وصول سوريا إلى صيغة الإعتماد الذاتي عبر تشجيع الصناعة المحلية وتقليص المستوردات.

ومضى الوزير احمد نظام الدين يقول في حديث نشر له في وقت سابقاً من الشهر الماضي، إن التراخيص التي اعطيت وفق قانون الإستثمار رقم ١٠ وصلت إلى ١٣٩٥ مشروعا يبلغ إجمالي تكاليفها ٢٥٥ مليار ليرة سورية تقريباً. وشملت التراخيص كافة المجالات. وكانت مساهمة القطاع الخاص والمشترك في رأس المال الثابت بعد صدور قانون الإستثمار تقدر بـ ٥٥ في المائة لسنة ١٩٩١ ارتفع بعدها الى ٦٥ في المائة سنة ١٩٩٤ . وارتفعت القيمة الإجمالية لمساهمة هذين القطاعين الخاص والمشترك من ٢٤,٤ مليار ليرة سورية سنة ١٩٩٠ الى ٣١,٧ مليار سنة ١٩٩١ و٦٦ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٣ . وأسهمت مشاركة القطاعين الخاص والمشترك في زيادة تكوين رأس المال الثابت من ٤٤ مليار ليرة سورية سنة ١٩٩٠ إلى ٥٥ مليار ليرة سنة ١٩٩١ ثم ٦٨ مليار سنة ١٩٩٢ وفي نهاية سنة ١٩٩٣ بلغ الإجمالي ١٠٢ مليار ليرة سورية.

وقال وزير الصناعة السوري ان هذه الأرقام انما تؤكد المشاركة المهمة للقطاع الخاص في الإقتصاد السوري.

اما عن دخول سوريا إلى اتفاقية «غات» على مستوى المنتوجات النسيجية فقد قال الوزير:

«سورية تستعد للدخول بقوة إلى الأسواق العالمية ونحن لا يخيفنا تطبيق اتفاقية «الغات» لأن تطبيق هذه الإتفاقية بصورة او بأخرى يدفعنا الى تحسين جودة المنتوجات السورية بشكل عام لدى القطاعين الخاص والمشترك والعام، ونحن نسعى لذلك وتوجهات الحكومة السورية هو تحديث المعامل القائمة وهذا هاجس جميع الصناعيين. وقد صدرت توجيهات رسمية بأن تكون المعامل التي ستقام لصالح القطاع الخاص او العام او المشترك متطورة وذات تكنولوجيا حديثة».

اليمن

لأن الحكومة تتكل على فيضان نفطها وغازها

البحث عن قروض خارجية لتنفيذ التنمية الإقتصادية

■ يمرّ اليمن، على ما يقول محللون اقتصاديون غربيون، في امتحان لتحديات كبيرة على صعيد انعاش الوضع الإقتصادي وتجاوز آثار الإحتراب الداخلي في ايار/ مايو ١٩٩٤ الذي جمد النشاط الإقتصادي وعمّق الهوة والإختلالات الهيكلية. وتقدر خسائر البلاد من جراء ذلك الإحتراب الدامي والمدمر ما يزيف على مليار دولار. اليمن، في الأساس بلد مثقل بأعباء ديون تتجاوز تسعة مليارات دولار.

ويقول المحللون الإقتصاديون ذاتهم، إن تفعيل حركة الإقتصاد رهن بمجموعة من الضمانات المحددة التي بدأت الحكومة فعلاً بتنفيذها في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي المعلن في آذار/ مارس الماضي، بينها مثلا ترشيد الإنفاق الحكومي وتغيير السياسات النقدية وضبط النظام المصرفي وتعزيز موارد الدولة من الجمارك والضرائب وبقية مصادر الإيرادات.

وتبدي المصادر تفاؤلاً حذراً إزاء بعض المؤشرات الإيجابية مثل وقف التدهور نسبياً في سعر صرف العملة الوطنية الذي يبلغ حالياً ٩٥ ريالاً للدولار مقابل ١٦٠ ريالاً للدولار.

وتتعامل حكومة صنعاء مع قضية الإستثمار من منطلق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والدولية للإسهام في دعم البنية التحتية.

ومع وجود هيئة للإستثمار يرأسها نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة، وعلى الرغم من التراخيص التي منحتها الهيئة لأكثر من ١٤٥ مشروعاً بكلفة إجمالية تزيد على ٨٠ مليار ريال، لكن الواقع ان ٧٥ في المائة من هذه المشاريع لم يبدأ التنفيذ بسبب العراقيل والبيروقراطية والأجواء السياسية غير المستقرة في السنوات الأربع الماضيات، الأمر الذي حدا بالرئيس علي عبد الله صالح ليتبنى شخصياً حملة كبيرة لاجتذاب الإستثمار وإزالة العراقيل اثمرت تعديلات في قانون الإستثمار لم ترَ النور بعد على ارض الواقع. ولا تتاح فرصة للحكومة الا وتؤكد فيها ترحيب اليمن بالمستثمرين ودعمها لهم، خصوصاً أن اليمن مقبل على فترة جديدة تحتاج إلى السيولة الكافية من رؤوس الأموال لبناء المشاريع الحيوية التي توقفت خلال سنوات الصراع السياسي بعد الوحدة.

وبعد انتقال الحكومة واجهزتها الى مقر عملها الشتوي في عدن برز الإهتمام بالمنطقة الحرة في عدن التي تجاوزت نطاق الكلام إلى حيز التنفيذ خلال الشهر الماضي وذلك بتحديد الأراضي المخصصة للمنطقة الحرة وفتح باب المنافسة امام شركات دولية وعربية للإستثمار فيها وتقدمت بعروض مغرية.

درهم نعمان نائب رئيس هيئة المناطق الحرة رئيس منطقة عدن، قال، إن إجمالي الإستثمارات المقبلة في عدن تصل إلى ثمانية مليارات دولار حسب المخطط والدراسات، مشيراً الى ان العمل سيتركز على ميناء عدن ومطارها من خلال انشاء مجمعات صناعية وسكنية وانشاء قرية للبضائع والشحن الجوي وتنفيذ توسعات في رصيف الميناء ليتحمل ٣٠٠ الف حاوية في السنة.

علي عبد الله صالح.

ويراوح الإنتاج الحالي لليمن بين ٣٠٠ و٣٢٠ الف برميل يومياً يذهب منه ٦٥ في المائة للإستهلاك المحلي والباقي يتم تصديره للخارج. وتعمل حوالى ٢٦ شركة عالمية في مجال التنقيب عن النفط غالبيتها شركات اميركية وفرنسية وكندية وبريطانية وكويتية.

وتعلق الحكومة اليمنية آمالاً كبيرة على قطاع النفط بالذات لأن من المتوقع ان يصل الإنتاج الخام الى نصف مليون برميل يومياً نهاية سنة ١٩٩٦ . وليس النفط وحده هو الأمل بالنسبة الى الإقتصاد اليمني، إذ يحاول الغاز الطبيعي ان يلعب هو الآخر دوراً مؤثراً، بعدما وقعت الحكومة اليمنية آخر ايلول/ سبتمبر الماضي مع «شركة توتال» الفرنسية اتفاقا لاستغلال الغاز ضمن مشروع ضخم يحصل بموجبه اليمن على ٦٥٠ مليون دولار سنوياً إبتداء من سنة ٢٠٠٠، ولا تزال المفاوضات جارية مع «توتال» لإشراك اطراف اميركية في المشروع.

وحتى مع التحسن الذي تظهر مؤشراته في خفض الأسعار وثبات العملة الوطنية، ومع تحسن العلاقات السياسية مع دول الجوار خصوصاً المملكة العربية السعودية، لا يبالغ الخبراء الإقتصاديون في التفاؤل كثيراً من دون وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الإقتصادية ستحتاج اليمن في بداية تنفيذها الى مساعدات وقروض خارجية ضخمة، لذلك تسعى إلى عقد لقاء في كانون الثاني/ يناير المقبل في جنيف يضم الدول والمنظمات المانحة للبحث في كيفية التعاون مع اليمن في هذا المضمار.

وعقب تشكيل اللجنة العليا لإعداد الخطة الخمسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) برئاسة عبد القادر باجمال، نائب رئيس الحكومة وزير التخطيط والتنمية قبل اسابيع ستتبع اليمن سياسات اقتصادية «متفتحة على الآخرين» لترتيب اوضاع البيت اليمني وإزالة آثار الحرب.

ويحدد الرئيس علي عبد الله صالح هذه الخطة بقوله انها ستركز على تحديث البنية التحتية في المواصلات والكهرباء والصحة والتعليم، وستعطي أولوية للمناطق النائية المحرومة من الخدمات، وتعميق الحكم المحلي واللامركزية وتشجيع الإستثمار والتجارة.

الإمارات

لأنها الأكثر نجاحاً وحداثة وخبرة في المنطقة

تعاون كويتي مع موانئ السعودية

■ بعد لقائه الأخير بالمهندس محمد بن عبد الكريم بكر، رئيس المؤسسة السعودية العامة للموانئ بالنيابة، اعرب الدكتور علي سالم العلي الصباح المدير العام للمؤسسة العامة للموانئ الكويتية، عن أمله في دعم التعاون بين الموانئ السعودية والكويتية في مجال نقل السلع والمنتوجات الكويتية عبر الموانئ السعودية لتقليل كلفتها.

واوضح الصباح، ان ما تريده الكويت هو تعزيز ودعم التعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال الموانئ والإستعانة بالخبرة السعودية وتلك الموجودة في ميناء جدة الإسلامي للوصول إلى حلول مثلى لإدارة الموانئ والإستفادة من الإدارة السعودية للموانئ لتطبيقها في الموانئ الكويتية.

وقال إن التعاون القائم الآن يتم في إطار مجلس التعاون الخليجي، وأن هناك تطلعاً إلى تعاون أعمق واوسع من التعاون القائم حالياً «باعتبار اننا كتلة واحدة يجب أن تتعاون أمام الغير».

واعرب علي سالم الصباح، عن امله في أن تكون «الموانئ في الكويت الساحة الخلفية للموانئ السعودية»، مشيراً إلى أن طبيعة العمل في موانئ الكويت هي للسوق الكويتية «بينما الموانئ السعودية، لكبر حجمها ومواقعها الجغرافية، تجعلنا نتعاون، ومن أسباب هذا التعاون بعدنا الجغرافي فالأرخص لنا أن تصل السلع والمنتوجات وغير ذلك إلى الموانئ السعودية ثم تنقل الى الكويت.

من جهة أخرى أوضح رئيس المؤسسة العامة للموانئ السعودية بالنيابة، ان الموانئ شهدت تطوراً كبيراً من حيث الإنشاءات والتجهيزات والأداء، إذ أن حكومة المملكة انفقت اكثر من ثلاثين مليار ريال على تطويرها في العقدين الماضيين، وعددها ثمانية موانئ رئيسية هي: ميناء جدة الإسلامي وميناء ينبع في ينبع وميناء جيزان وميناء ضبا على ساحل البحر الأحمر وميناء الملك عبد العزيز في الدمام وميناء الجبيل التجاري وميناء الملك فهد الصناعي في الجبيل على ساحل الخليج العربي.

واكد ان المملكة تملك اكبر نظام للإرشاد الملاحي في الشرق الأوسط مما وفر للموانئ السعودية مقدرة تشغيلية على مدار الساعة، إذ تستقبل الآن سفينة كل نصف ساعة، وفي السابق كانت السفن تنتظر في ميناء جدة والدمام نحو تسعة اشهر حتى يحين دورها للتفريغ وكانت حركة السفن تتوقف تماماً بعد غروب الشمس.

واشار إلى أن الموانئ السعودية وللسنة العاشرة على التوالي تمول نفقاتها من إيراداتها مع تحقيق فائض على الرغم من انها الأقل تعرفة بين الموانئ الكبيرة في المنطقة. إذ ان رسوم وأجور سفن الحاويات تزيد في بعض موانئ المنطقة على ما هي في الموانئ السعودية بنسبة تراوح بين ١٢ و٤٤ في المائة. أما سفن البضائع فتصل الزيادة في بعض موانئ دول الخليج العربي إلى ٥٠ في المائة.

وأشاد محمد بن عبد الكريم بكر، بالدور الذي تضطلع به الموانئ السعودية بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني كمرفق إقتصادي استراتيجي، إذ انها تشمل مجمعات صناعية كبيرة في مجال الصناعات الهيدروكربونية أو الصناعات الغذائية مثل البضائع المبردة والحبوب والزيوت النباتية. ومعلوم ان الموانئ السعودية وفرت لرجال الأعمال مساحات كبيرة من الأراضي بإيجارات رمزية في ميناءي جدة والدمام حيث انشأوا مدينتي مستودعات تضمان اكثر من ٥٠٠ مستودع.

مجلس التعاون / الإتحاد الأوروبي

محمود الجرواني في ختام مؤتمر الصناعيين الخليجيين والأوروبيين:

تحفظ أوروبا على الإستثمار في الخليج سببه عدم تطوير التشريعات الخاصة بالإستثمار

■ لم يكن البيان الختامي لاجتماعات التجمع الخليجي - الأوروبي في مسقط الذي تلاه مقبول بن علي سلطان، وزير التجارة والصناعة العماني، مفاجئاً للمراقبين الذين تتبعوا أعمال اللقاء الخليجي - الأوروبي الذي استمر ثلاثة ايام.

في البيان اعتراف من المؤتمرين بثلاث قضايا مهمة هي:

- تطوير التبادل التجاري.
- زيادة الإستثمارات المشتركة خصوصاً الأوروبية في منطقة الخليج
- نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يأتي دول المنطقة تراهن عليه لتقليل اعتمادها المفرط على النفط ومعالجة المشاكل المالية التي تنجم من تراجع عائدات النفط في السنوات القليلة الماضية.

وعلى الرغم من ان البيان اكد، بدبلوماسية ظاهرة، نجاح المؤتمر، إلا انه بدا ان هذا لم يتمخض عن نتائج حقيقية في مجال إزالة التوترات واسباب الفتور ومصادر الشكوى، خصوصاً الخليجية، في مجال العلاقات الإقتصادية مع «الإتحاد الأوروبي».

مصادر خليجية حضرت المؤتمر ذكرت ان الجانب الأوروبي لم يظهر أي التزام واضح إزاء المطالب الخليجية بإصلاح الخلل في العلاقات التجارية عن طريق إزالة العوائق التي تضعها دول «الإتحاد الأوروبي» امام الواردات الخليجية النفطية، التي تشكل المصدر الرئيسي لدخل دول مجلس التعاون الست. وذكّر البيان الختامي بالمطلب الخليجي الذي يدعو «الإتحاد الأوروبي» الى التراجع عن قراره بالغاء نظام «الأفضليات المعممة» الذي كان يعطي ميزات تفضيلية للمنتوجات الخليجية، أو التراجع عن فرض ضريبة الكربون المرتقبة من دون إشارة إلى قبول أو حتى تفهم الطرف الأوروبي لها.

وانتقد خوان برات، ممثل «الإتحاد الأوروبي» في الجلسة الختامية تركيز الجانب الخليجي على العلاقات التجارية وإزالة الإختلال في الميزان التجاري الذي يميل الى مصلحة الإتحاد الأوروبي منذ اكثر من عشر سنوات متتابعة، معتبراً أن التركيز على عنصر التجارة الذي تحكمه عوامل متغيرة، مثل تقلب اسعار الصرف او انخفاض اسعار النفط العالمية، غير دقيق، وان المطلوب هو التركيز على الأهداف المشتركة وتطوير التعاون المتبادل في المستقبل.

اما المطلب الرئيسي الثاني لمجلس التعاون الخليجي، وهو زيادة الإستثمارات الضئيلة لأوروبا في دول الخليج، وتحديداً في القطاع الصناعي الناشئ فيها، فإنه لم يلق استجابة أوروبية محددة.

وقال محمود الجرواني، رئيس بورصة مسقط، «إن المؤتمر لم يتمخض عن اي التزام من جانب الإتحاد الأوروبي بزيادة إستثماراته في الخليج، وهي استثمارات ضعيفة للغاية قياساً على حجم التبادل التجاري بين الطرفين وقياساً على مساهمة الإستثمار الأجنبي في الدول والمجموعات الدولية الأخرى، موضحاً أنه امر يمكن الإستدلال عليه من ملاحظة ان حجم الإستثمار الأوروبي في البورصة العمانية لا يزيد على ثلاثة في المائة من الإستثمارات، اي نحو ٨٠ مليون دولار فقط. لكن المسؤول العماني اعترف بان المسؤولية في اجتذاب الإستثمار الأجنبي لا تعود إلى التحفظ الأوروبي فقط بل ايضا إلى عدم التطوير الكافي للبنية التشريعية للإستثمار في بعض دول مجلس التعاون والحاجة إلى إزالة بعض العوائق الضريبية والنسب المفيدة لملكية رأس المال الأجنبي للمشاريع.

وأشار كل من وزير التجارة والصناعة العماني المشرف على المؤتمر والدكتور عبدالله الفويز الأمين المساعد للشؤون الإقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، الى غياب التمثيل السياسي المناسب للإتحاد الأوروبي في المؤتمر.

وطالب الوزير العماني الجانب الأوروبي بتعويض ذلك بمتابعة جيدة لتوصيات المؤتمر ومقترحاته. بينما طالب الفويز في الجلسة الختامية رجال الأعمال الأوروبيين والمفوضية الأوروبية بالإضطلاع بدور اكبر من التحضير للمؤتمرات المقبلة المماثلة حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

واكد الشيخ سيف بن هاشل المسكري، وكيل الوزارة لشؤون السياحة والأمين العام المساعد السابق للشؤون السياسية في مجلس التعاون الخليجي، بوجود تراجع في اهمية مجلس التعاون في سلم الأولويات الأوروبية في السنوات الأخيرة. وتحول اهتمام الإتحاد الأوروبي الى دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط.

واشار إلى أن تحول الإهتمام يبدو مفهوماً للأسباب الأمنية والسياسية التي يبررها الحوار الجغرافي لهاتين المجموعتين للإتحاد الأوروبي، إلا انه طالب الإتحاد ان يوازن ذلك بأعادة الإهتمام بمجلس التعاون الخليجي الذي يمثل شريكاً تجارياً رئيسياً ومصدراً رئيسياً لإمدادات الطاقة لأوروبا.

وحمل المسكري «الإتحاد الأوروبي» مسؤولية التباطؤ في مسيرة التعاون على الأقل بوصفه الجانب الأكثر تقدماً الذي عليه ان يأخذ بيد مجموعة المجلس كدول نامية تسعى للتطور الصناعي والتقني.

لكن الطرف الأوروبي رد على الإنتقادات الخليجية بعدم وجود إرادة سياسية لدى الإتحاد لتطوير الشراكة مع مجلس التعاون، خامس اهم شريك تجاري لأوروبا، بالتشديد على تطوير العلاقات مع الخليج وبناء إطار مؤسسي وقانوني يكون اساسياً لتحسين نوعي في هذه العلاقات لتصبح اكثر إستقراراً ودواماً.

وعلى الرغم من انه لم تكن هناك استجابة اوروبية حقيقية لمطالب الخليجيين في مجالي التجارة والإستثمار، الا ان وزير التجارة العماني اعتبر ان هناك تقدماً تحقق في جبهتين، الأولى هي موافقة المؤتمر على اقتراح عماني بإقامة مركز للمعلومات والتكنولوجيا بمساعدة الإتحاد الأوروبي يوفر اساساً لتطوير الإستثمار بينهما في المستقبل ويفيد دول المجلس في تطوير اقتصادياتها. والثانية هي ابداء الإتحاد الأوروبي تقبلاً مبدئياً لفكرة تطوير الإستثمارات الأوروبية في مجال الصناعات والشركات المتوسطة والصغيرة التي تشكل الشق الأكبر من الصناعات والشركات في المجموعتين.

الإمارات

بروكسيل قد تلجأ إلى فرض عقوبات للحد من تصديرها

شركات آسيوية تبيع المنسوجات الإماراتية ليس عليها «خاتم الدولة»

■ وصفت مصادر على رفعة في المستوى، كانت رافقت على قرب المحادثات التي دارت بين مسؤولين اماراتيين وممثلين عن «الإتحاد الأوروبي» لتوقيع اتفاق لتنظيم صادرات الإمارات من المنسوجات والملابس الجاهزة الى الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الإتحاد، بانها كانت «صعبة» وان الإمارات ليست بوارد القبول بالشروط الأوروبية

فالإتحاد الأوروبي، يضغط لتوقيع اتفاق لتنظيم صادرات الإمارات من الملابس الجاهزة والمنسوجات الى دول الإتحاد خلال شهر والا ستلجأ إلى فرض عقوبات للحد من صادرات الإمارات من هذه السلع.

واوضحت مصادر الوفد الأوروبي الذي يرأسه انطونيو جيانيني، ان العقوبات تنحصر في وضع حد اعلى لقيمة الصادرات الإماراتية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى دول الإتحاد، فيما يسمح الإتفاق المقترح بأن تكون الصادرات مفتوحة وغير محددة بسقف اعلى، ولكن شريطة ان تكون خاضعة لنظام رقابة مزدوج من خلال اصدار رخص استيراد ورخص تصدير لهذه السلع من قبل الطرفين.

واكد الجانب الأوروبي خلال المحادثات الطويلة والمعقدة أن قيمة صادرات الإمارات من الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى دول الإتحاد الأوروبي اصبحت كبيرة جداً وجعلت من الإمارات ثاني اكبر المصدرين لهذه السلع إلى الإتحاد في العالم.

ولكن الوفد الإماراتي يؤكد ان صادرات الإمارات الفعلية من المنسوجات والملابس الجاهزة التي يتم تصديرها إلى الإتحاد الأوروبي وتحمل خاتم وزارة الإقتصاد والتجارة تقع ضمن الأطر المقبولة من الجانبين. وقال إن الإمارات ليست مسؤولة عن اي واردات لأوروبا من الملابس الجاهزة والمنسوجات لا تحمل شهادة من وزارة الإقتصاد والتجارة وأن المسؤولية في ذلك تقع على الجانب الأوروبي نفسه.

وتقوم شركات آسيوية بتصدير هذه السلع عن طريق الإمارات من دون ان تكون مصنعة فيها، ما زاد من قيمة فاتورة الصادرات لهذه السلع من الإمارات إلى أوروبا.

وذكرت مصادر في الوفد الإماراتي الذي ترأسه محمد جاسم المزكي، وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة المساعد لشؤون التجارة الخارجية، إن تطبيق مشروع الإتفاق الذي تقدم له الجانب الأوروبي يستلزم من الإمارات انشاء أجهزة معقدة للإشراف على الإتفاق والأنظمة الملحقة.

ويهدف الإتفاق، على ما قالت مصادر إماراتية، الى التطور المنظم والعادل لتجارة الملبوسات والمنسوجات من أجل التعاون الدائم وبمزايا تقدم الضمانات والأمان للتجارة بين الإمارات والإتحاد الأوروبي، بحيث تأخذ في الأعتبار كل المشاكل الإقتصادية التي تؤثر في صناعة النسيج في كل من البلد المستورد، والبلد المصدر، والتخلص من المخاطر الحقيقية للفوضى في تجارة المنسوجات في أسواق الجانبين.

ويؤكد الإتفاق ان صادرات الإمارات من منتوجات المنسوجات التي منشؤها من الإمارات الى الإتحاد الأوروبي لا تخضع في وقت سريان صلاحية الإتفاق الى الحد الأقصى للكميات، الا انه في حالة ادخال الحد الأقصى للكميات فإن صادرات منتوجات النسيج ستخضع لنظام الفحص المزدوج ويشمل ذلك الصادرات التي لا تخضع للحد الأقصى للكميات.

كما يؤكد الإتفاق عدم خضوع واردات منتوجات المنسوجات إلى «الإتحاد الأوروبي» للحد الأقصى للكميات المحددة في الملحق (رقم ١) ومنشؤها الإمارات تفوق في إطار الواردات الإجمالية للسنة السابقة عن النسب فان بوسعه فتح مشاورات.

وينص على انه بانتظار الحل المرضي الذي يتفق عليه الطرفان فإن دولة الإمارات تتعهد اعتباراً من تاريخ اخطارها بطلب المشاورات بان توقف او تقتصر على المستوى الذي يشير اليه الإتحاد، صادرات الفئة أو المنتوجات المعينة إلى الإتحاد أو إلى منطقة او مناطق سوق الإتحاد المحددة من قبله. وإذا لم يتمكن الطرفان المتعاقدان اثناء اجراء المشاورات من التوصل إلى حل مرض خلال المدة المحددة عندئذ يحق للإتحاد ان يدخل حداً أعلى محدداً.

إيران

في وقت تعثر التفاوض لتخزين النفط في جنوب افريقيا

المجر تريد من طهران نفطها متى فتح خط الأدرياتي

■ تصادف المحادثات بين إيران وجنوب افريقيا، المتعلقة بمشروع انشاء صهاريج عملاقة لتخزين النفط بخليج «سالدانا» قرب «كيب تاون»، عقبات بسبب تأخير ناجم عن دراسة الآثار البيئية.

إلاّ أن كوبوس فان زيل، المدير العام لصندوق الطاقة المركزي في جنوب افريقيا خفف من فشل المحادثات، فاعرب عن أمله في أن يمضي المشروع قدماً في السنة المقبلة.

ونفى تقريراً نشرته صحف جوهانسبورغ ذكر أن الجانبين اختلفا بشأن الأسعار واقتسام الأرباح. وكتبت احدى الجرائد تقول: «الإيرانيون يريدون المضي قدماً في أسرع وقت ممكن لكن لا يمكننا عمل ذلك إلى ان تستكمل الدراسة. والاتفاق مجمد لكن لا تخامرني شكوك تذكر في أننا سنمضي قدماً إنها مسألة وقت».

وإذا حصل المشروع على الضوء الأخضر فإن أول شحنة نفط يمكن أن تصل من إيران بعد ذلك بوقت قصير.

وأضاف مسؤول جنوب افريقي قوله، إن الأسعار لا تمثل قضية في هذا الإطار، ذلك لأن «السعر يجب أن يرتبط بالسوق. ولا نتوقع أن يخفض الإيرانيون سعر نفطهم».

وتريد إيران تخزين ما يصل إلى ١٥ مليون برميل من النفط الخام في اثنين من ستة صهاريج عملاقة في «خليج سالدانا» على بعد ٢٠٠ كيلومتر شمالي «كيب تاون». وكانت هذه الصهاريج تستخدم في تخزين مخزون النفط الإستراتيجي لجنوب افريقيا خلال سنوات العقوبات في ظل التمييز العنصري.

علي اكبر رفسنجاني

وكانت جنوب افريقيا وإيران قد توصلتا إلى مسودة اتفاق بشأن مشروع التخزين في تموز/ يوليو الماضي لكن تفاصيل اللمسات الأخيرة صادفت مشاكل وعقوبات.

وفي تعثر الإتفاق مع جوهانسبورغ، وزعت وكالة أنباء «أوبيك» (أوبيكنا)، تقريراً ذكرت فيه ان صادرات إيران النفطية إلى إيطاليا، ارتفعت الى حوالى ٥,١٥ مليون طن خلال الأشهر السبعة الأولى لسنة ١٩٩٥ .

وقالت «اوبيكنا» نقلاً عن بيان من «الإتحاد النفطي الإيطالي «ان هذا الرقم يشكل زيادة ٣٢,٣ في المائة بالقياس على الفترة نفسها من السنة الماضية».

واضطرت شركة النفط الوطنية في إيران إلى البحث عن مشترين جدد لما يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ الف برميل يومياً من النفط الخام بعدما أصبحت هذه الكمية فائضة نظراً إلى الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو.

ونسبت الوكالة الى «الإتحاد» قوله: إن واردات ايطاليا من المملكة العربية السعودية بلغت اجمالاً ٦,١٦ مليون طن بانخفاض ٧,٢ في المائة بينما بلغت الواردات الخام من سوريا ١,٦٨ مليون طن بارتفاع نسبته ٣٠ في المائة عن الفترة نفسها من سنة ١٩٩٤ .

وقالت ان ايطاليا اشترت ايضا حوالى ١٢,٦ مليون طن من النفط من ليبيا و٢,٥٥ مليون من نيجيريا و١,٢٧ مليون طن من الجزائر في الفترة نفسها.

على صعيد آخر، وفي عودة إلى النفط الإيراني، فقد ألمحت المجر الى رغبتها في شراء نفط إيراني مع اعادة فتح خط «أنابيب ادريا» الذي يربط البحر «الادرياتي» بوسط أوروبا.

وكان سفري ناتاندي، سفير طهران لدى بودابست اجتمع بالرئيس المجري غونتش الذي اعرب عن امله في أن تصبح إيران ثاني اكبر مورد للنفط إلى المجر بعد روسيا.

وقد اغلق خط انابيب «ادريا»، الذي تبلغ طاقته ٤٠٠ الف برميل يومياً ويمتد من ميناء «اوميسالي» على البحر الادرياتي إلى المجر، ومنها إلى وسط أوروب، أطوال اربع سنوات بسبب الحرب في يوغوسلافيا سابقاً.

واعادت شركة بادرانسكي نفتا الكرواتية فتح الخط الذي يمتد عبر كرابينا في آب/ اغسطس الماضي.

السعودية

على الرغم من عدم تفهم أهمية «السعودة»

١٩٢ ألف وظيفة في المملكة حتى سنة ٢٠٠٠

■ خلال مؤتمر «توطين القوى العاملة في مجلس التعاون الخليجي» الذي انعقد في أواخر الشهر الماضي، نزلت على المناقشة والمداخلة اوراق عمل عدة، منها ورقة عمل سعودية قدمها الدكتور محمد عبد الله البرعي، رئيس برنامج التنمية الإدارية في كلية الإدارة الصناعية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، عكست الواقع والمرتجى على صعيد العمالة في المملكة العربية السعودية.

وقد توقع الدكتور البرعي أن تتولد في المملكة خلال السنوات المقبلة حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ١٩١,٧٠٠ وظيفة، أي ان يرتفع إجمالي الوظائف الموجودة حالياً ليصل إلى ٧,٠٥٩,٤٠٠ وظيفة في مقابل ٦,٨٦٧,٧٠٠ وظيفة هذه السنة.

ومن المتوقع ان يستوعب القطاع الخاص ٩٥ في المائة من هذه الوظائف او ما يعادل ١٨٢,٢٠٠ باحث عن عمل في مقابل ٩٥٠٠ للقطاع العام بالأخص في قطاعي الصحة والتعليم.

وفي ورقته توقع الدكتور البرعي، ان لا يزيد الإحلال في القطاعين العام والخاص على ١,٥ في المائة سنوياً وبذلك سوف يصل عدد الوظائف التي يشغلها أجانب في الوقت الحاضر وبتم توطينها إلى حوالى ٣١٩,٥٠٠ وظيفة.

وخلال السنوات المقبلة حتى حلول سنة ٢٠٠٠ تشير التوقعات إلى ان عدد الوظائف التي ستتوفر للسعوديين سواء بالإحلال او بالتوظيف، ستبلغ ٥١١,٢٠٠ وظيفة وسينمو عدد السعوديين الذين سيحصلون على وظائف بنسبة ٤ في المائة. من جهة أخرى، قال الدكتور البرعي، ان عدد السعوديين العاملين في القطاع التجاري في المملكة لا يزيد على ١٦,٢ في المائة من إجمالي العاملين فيه والمتوقع ان لا تزيد هذه النسبة على ٢٥ في المائة مع نهاية الخطة الإقتصادية التي تنتهي سنة ٢٠٠٠.

وقال ان الحكومة السعودية جاد في تخريج أجيال من العمالة المتعلمة والمتدربة، اذ تشير الأرقام الى ان حجم انفاق المملكة على التعليم والتدريب قد بلغ في السنوات ما بين ٩٠ إلى ٩٥ ١,٥٥ مليار ريال سعودي او ما يعادل ٤٧,٣ في المائة من إجمالي النفقات العامة، وذلك مقارنة بـ ٧ مليارات في الفترة ما بين ٧٩ و٧٥ عندما كان الإنفاق على التعليم يعادل ٢٠,٦ في المائة من اجمالي النفقات العامة للمملكة.

واستعرض البرعي، إستناداً إلى استبيان اجرته غرفة تجارة وصناعة الرياض، نظرة القطاع الخاص للعمالة الأوفر، إذ تجاوزت ٠,٨ من إجمالي ١ نقطة في ما يتعلق بالإنضباط والإستقرار والخبرة والإشراف بينما لم تزد العمالة المحلية على ٠,٣ من نقطة واحدة.

ورأى الدكتور البرعي ان القطاع الخاص ليس جاداً في التسريع بعملية الإحلال، إذ أن المديرين والخبراء، والإستشاريين بين الأجانب يتعاطفون مع مواطني بلدانهم الأصلية لتوظيفهم، كما ان أرباب العمل في القطاع الخاص والمسؤولين السعوديين لا يتفهمون او يقدرون بالكامل أهمية السعودة او الإحلال الوطني للعمالة الأجنبية في البلاد.

● اعلنت شركة الكابلات السعودية وهي شركة مساهمة سعودية ان خسائرها عن عملياتها خلال التسعة اشهر في السنة الحالية بلغت ١١,٢٧٨ مليون ريال مقارنة بـ ٥,٣٠٢ مليون ريال للفترة الزمنية نفسها في سنة ١٩٩٤، واظهرت قائمة المركز المالي التي اعلنتها الشركة ان المبيعات ارتفعت الى ٧٠٢ مليون ريال مقارنة بـ ٥٩٥,٧٨٥ مليون ريال للفترة الزمنية نفسها من سنة ١٩٩٤، لكن الملاحظ ان تكلفتها زادت بما يصل إلى ١٠٦ ملايين ريال. ويلاحظ ايضا ان اجمالي الربح من المبيعات وصل الى ٥٧,٩٥٢ مليون ريال. لكن الشركة سجلت ايضا ارتفاعا يقدر بحوالى ١٣ مليون ريال زيادة في المصاريف حيث ارتفعت من ٦٥ مليون ريال إلى ما يزيد قليلاً على ٧٨ مليون ريال في الأشهر التسعة من هذه السنة. وعلى الرغم من ان الشركة سجلت خسارة قدرها ٢٠,٣٠٨ مليون ريال إلاّ أنّ الأرباح التي حققتها بعض الشركات التابعة لها اسهمت في خفض حجم الخسارة الكلي.

كما اظهرت القوائم التي اعلنتها الشركة ان بعض شركاتها حققت ما يزيد على ٩ ملايين ريال ارباحاً. وعلى الرغم من ان الشركة لم تشر إلى هذه الأرباح، الا ان مصادر مطلعة قالت إن الشركة حققتها عن عملياتها في تركيا، ويعكس اعلان الشركة لقائمة المركز المالي للتسعة اشهر الأولى من السنة الحالية مؤشراً إلى استمرار مسلسل الخسائر في الشركة بعد ان فقدت عقداً ضخماً سعت للفوز به، وهو العقد الخاص بتزويد شركة AT&T الاميركية والمعني بكابلات مشروع توسعة الهاتف في السعودية.

وذكرت مصادر مطلعة ان الشركة حصل على عقود ثانوية، لكن مصادر الشركة قالت إن ما يقال عن فقدها العقد مقولة غير صحيحة.

وقالت مصادر أخرى ان إدارة الشركة «تنظر إلى المستقبل بمنظار أبيض وليس بصورة قاتمة كما يفعل البعض، فهناك مشاريع عديدة للهاتف والكهرباء للتوسع وهذه كلها تتطلب كابلات. الربح والخسارة شيء وارد. والكابلات كغيرها من الشركات تسجل بعض الخسائر في الظروف الحالية». وتعتقد المصادر انه لا يمكن مقارنة وضعها بوضع الشركات الأخرى لأن إستراتيجيتها مختلفة فهي تسعى الى السعودة وهذا يعني انفاقاً كبيراً لا تعرفه الشركات المنافسة.

من ناحية أخرى قدرت مصادر في السوق حقوق شركة الكابلات الموجودة على عملائها الكبار بأكثر من ٢٠٠ مليون ريال. ويعتقد ان إستمرار عدم دفع المستحقات للشركة يزيد من الأعباء عليها وبالتالي استمرار ظهور خسائر في قوائمها المالية.

مجلس التعاون

بغية القضاء على ظاهرة «التستر التجاري» وعلى آثارها الضارة

ابن البلد يعاقب بالسجن والغرامة والأجنبي يُرَحّل

■ يدور في أروقة وزارات الإقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي، الحديث عن ضرورة تعاون تلك الوزارات مع غرف التجارة والصناعة في الدول الست، بغية مكافحة ظاهرة التستر التجاري والتصدي لها وتوعية المواطنين ورجال الأعمال باضرارها بعدما أقرت دول المجلس قانوناً يمنع «التستر» ويفرض عقوبات على مخالفيه بالغرامة السجن للمواطنين الخليجيين والإبعاد للأجانب العاملين في تلك الدول.

وحذر كلام مسؤول خليجي، على رفعة في المستوى والمقام، من اضرار ظاهرة التستر التجاري على الإقتصادات الخليجية، ودعا، وهو المسموع الكلام، الى ايجاد الحلول الممكنة للسيطرة عليها واحتواء اثارها، وتوضيح العقوبات المترتبة عليها ومساعدة الجهات المختصة بتتبعها والكشف عنها.

واكدت مصادر متتبعة لهذه المسألة، ان موافقة لجنة التعاون التجاري على «القانون الإسترشادي الموحد» لمكافحة التستر في دول مجلس التعاون يشكل خدمة مهمة للعمل الإقتصادي والتجاري في الدول الست وحماية أحد اهم المزايا التي يتمتع بها مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النشاطات الإقتصادية والتجارية والحد من المشكلات الخطيرة التي يتعرض اليها مواطنو تلك الدول.

وكانت لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون في اجتماعها في الرياض اوائل الشهر الماضي، اقرت قانوناً لمكافحة التستر.

واكدت على ضرورة اعطاء هذه الظاهرة الأهمية اللازمة، وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لمكافحتها والحد من اثارها الضارة.

ويؤكد القانون، انه لا يجوز التستر على أجنبي وذلك بتمكينه من ممارسة اي نشاط اقتصادي او مهني محظور عليه ممارسته سواء كان ذلك عن طريق استعمال اسم المتستر او ترخيصه او سجله التجاري او اي طريقة أخرى.

ونص في أحد بنوده على انه لا يجوز للأجنبي ان يستثمر او يمارس لحسابه الخاص او بالإشتراك مع غيره اي نشاط لا يسمح نظام استثمار رأس المال الأجنبي او غيره من الأنظمة والقرارات السارية في الدولة له بممارسته. كما لا يجوز لأي دولة من دول المجلس عدم اعتبار ممارسة الأجنبي للأعمال المهنية التي لا يقبل مواطنوها ممارستها من قبيل التستر إذا تمت ممارستها وفقاً للضوابط التي تحددها.

وينص القانون على بنود جزائية منها، معاقبة المتستر بالسجن او بغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين. وتتعدد الغرامة بتعدد المحلات التي وقع فيها «التستر».

كما يعاقب بذات العقوبة المتستر عليه مع الإبعاد عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة. ولا يتم الإبعاد إلا بعد دفع الإلتزامات المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون.

ويبين القانون انه «يترتب على حكم او قرار الإدانة وفقاً لأحكام هذا النظام شطب السجل التجاري وإلغاء الترخيص وتصفية الأعمال الخاصة بالمحل الذي وقع فيه «التستر» ونشر القرار بالجرائد والمجلات المحلية وحرمان المتستر من ممارسة النشاط موضع التستر لمدة لا تزيد على خمس سنوات.

كما تستوفي بالتضامن بين المتستر والمتستر عليه الرسوم والضرائب واي التزامات اخرى لم يتم استيفاؤها على المحل الذي وقع فيه التستر.

واعطى القانون، من جهة أخرى، لكل من المتستر والمتستر عليه «حق الإستئناف او التظلم لدى الجهة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره وعلى هذه الجهة ان تصدر قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ رفع الإستئناف او التظلم ويعتبر قرارها في هذا الشأن نهائياً».

كما أجاز للجهة المختصة بناء على طلب الجهة الرسمية المعنية او اي من أولي الشأن ان تأمر في اي وقت بمنع اي من طرفي القضية من مغادرة البلاد حتى يتم الفصل فيها.

وينص القانون ايضاً على ان تشكل في وزارة التجارة في كل دولة من دول المجلس لجنة او عدد من لجان مكافحة التستر تمثل فيها الجهات ذات العلاقة بالتستر، ويكون مقرها في وزارة التجارة او احد فروعها.

وتختص هذه اللجان بالبحث عن حالات التستر والتحري عنها وجمع الأدلة وتقويمها والقيام بجميع الإجراءات اللازمة للتثبت من وقوع المخالفة ومكان ارتكابها واشخاص مرتكبيها والتحقيق معهم وإحالة القضية مع مرئيات اللجنة الى الجهة المختصة بالنظر في قضايا التستر.

كما يكون للمفتشين من أعضاء لجان مكافحة التستر الذين يصدر بهم قرار من الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي في ما يتعلق بمباشرة اختصاصهم المنصوص عليه في القانون.

مصادر خليجية تتوقع، عند بدء تنفيذ منطوق هذا القانون، ان تتمكن الجهات الرسمية المختصة في مجلس التعاون الخليجي الست من ضبط، والغاء هذه الظاهرة الضارة. وتأمل في أن تأخذ هذه الإجراءات زخماً ودفعاً خلال مؤتمر القمة الخليجية التي ستعقد في مسقط (سلطنة عمان) في كانون الأول/ ديسمبر المقبل. فيصدر عن المؤتمرين ما يؤيد ويدعم هذه الإجراءات.

الكويت

بعدما افتت لجنة الإستئناف في مجلس اللوردات البريطاني لصالحه

«مكتب الإستثمار الكويتي» يقاضي مدنياً ٢٠ من مسؤوليه بتهمة «الإختلاس»

■ حصل مكتب الإستثمار الكويتي على حكم قضائي بريطاني يسمح له بموجبه برفع دعوى مدنية امام محاكم المملكة المتحدة ضد مسؤولين سابقين فيه اتهمهم بالتسبب في انهيار امبراطوريته المالية في اسبانيا التي تحمل اسم مجموعة «توراس».

وقد صدر النص الكامل للقرار الصادر عن لجنة الإستئنافات في مجلس اللوردات (أعلى مصدر قضائي في بريطانيا)، والتي رفضت دعوى تقدم بها عشرون من المسؤولين السابقين في المكتب الكويتي جاء فيها، انه ليس من اختصاص المحاكم البريطانية النظر في قضايا رفعها المكتب ضدهم.

وبين الذين رفضت دعواهم الرئيس السابق لمكتب الإستثمار الكويتي الشيخ مهد محمد الصباح، والمدير العام السابق للمكتب فؤاد جعفر والأسباني خابيير دي لاروزا المسؤول التنفيذي عن الإستثمارات الكويتية في اسبانيا.

وستكون لنتيجة هذه الدعوى المدنية، التي ينوي المكتب الكويتي رفعها ضد مسؤوليه السابقين، آثار مهمة على تحقيق تجربة مصلحة الضرائب البريطانية بشأن اتهامات مفادها ان مكتب الإستثمار الكويتي حصل على اعفاءات ضريبية غير شرعية بقيمة ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني (حوالى مليار دولار) عندما باع حصته في شركة النفط البريطانية (بريتيش بتروليوم) في الثمانينات.

غير ان مصادر مطلعة على القضية اشارت الى انه من المستبعد ان تتمكن مصلحة الضرائب البريطانية لوحدها من حل هذه المسألة التي يعود اصلها إلى قيام الحكومة الكويتية بتضليل مصلحة الضرائب البريطانية على الرغم من ان الحصة المباعة في «بريتيش بتروليوم» كانت مملوكة للدولة (ملكية سيادية) وبالتالي غير خاضعة للضريبة.

اما في حالة رفع المكتب الكويتي دعواه المدنية امام محاكم بريطانية فإنه يحمل امكانية تكشف حقائق قد تستفيد منها مصلحة الضرائب في تحقيقاتها.

يذكر ان محاولة سابقة للمكتب الكويتي لرفع دعوى جنائية ضد المسؤولين عن إستثماراته الاسبانية، يتهمهم فيها بالتسبب في خسارة «مجموعة توراس» المملوكة له وبإساءة استعمال مليار دولار من امواله، قد فشلت لاعتبارات قانونية فنية.

وكانت مجموعة «توراس»، وهي احدى اكبر الشركات الصناعية باسبانيا، قد تراكمت عليها ديون بلغ اجماليها ٢,١ مليار دولار مما اقتضى وضعها قبل اكثر من عامين تحت حراسة قضائية لحماية اموال دائنيها.

● اصدر البنك المركزي تحذيراً جاء فيه انه تمّ العثور على أوراق نقدية مزيفة من فئة ٢٠ ديناراً، وقالت ان الدوائر الحكومية تعمل على منع تداولها.

ونقل عن علي موسى الموسى، نائب محافظ بنك الكويت المركزي، قوله إن «هذه الأوراق المزيفة تفتقد كافة المواصفات الأمنية لورقة النقد الصحيحة».

وحث الموسى الجمهور على ضرورة الإنتباه عند تداول الأوراق النقدية من فئة العشرين ديناراً وفحص العلامات المميزة لها بدقة وابلاغ السلطات بأي مخالفات.

وكان البنك المركزي الكويتي انزل إلى السوق في نيسان/ ابريل ١٩٩٤ اوراقاً نقدية جديدة على اثر ضبط كمية مزورة من فئة العشرين ديناراً.

وبعد طرد القوات العراقية من الكويت في شباط/ فبراير ١٩٩١ انزل بنك الكويت المركزي اوراقاً نقدية جديدة لتحل محل الأوراق التي كانت متداولة خلال الإحتلال.

وفي حينه اتهمت الكويت السلطات العراقية بالإستيلاء على كميات كبيرة من الدنانير الكويتية كانت مودعة في المصارف الكويتية.

العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ Issue 2.Vol. 3 November 1995.

بعد تخفيف القيود المعوّقة للإستثمارات الأجنبية

الأردن يتوقع دفقاً متزايداً للرساميل الخارجية

■ لا شيء يمثل الإهتمام الخارجي المتزايد بالبورصة الأردنية وبالإقتصاد الأردني اكثر من تجمع مندوبي «صناديق التقاعد ٢٠٠٠» في عمان في أيلول/ سبتمبر الماضي، وهو تجمع يمثل ٥٧ صندوقاً تقاعدياً اميركياً يبلغ إجمالي أموالها المستثمرة ٥٠٠ مليون دولار.

ومع أن تلك المنظمة لم تقرر بعد إذا ما كانت سوف تدرج الأردن «كبلد قابل للإستثمار فيه»، فان كثيرين من المندوبين عادوا إلى بلادهم بانطباع جيد عن المجالات المستقبلية للأردن كواحد من أكثر الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط مدعاة للأمل.

هناك عوامل عديدة أسهمت في جعل الأردن سوقاً مغرياً، منها: نمو إقتصادي قوي بحدود ٦ في المائة سنوياً، برنامج ناجح لإحلال الإستقرار في الوضع الإقتصادي الشامل، تثبيت السلام الإقليمي، قوانين جديدة منفتحة في مجالات الإستثمار والضرائب، وأسعار منخفضة في البورصة.

غير أن الأردن، وإن كان قد اكتشفته بيوتات إستثمارية عالمية مثل «ليمان برازرز» و«بارينغز» و«فورين اند كولونيال» خلال فترة ارتفاع السوق عامي ١٩٩١ و١٩٩٣، ابتعد عنه المستثمرون بسبب العوائق البيروقراطية والسياسية وضعف الأسعار.

ومن شأن الإصلاحات الأخيرة أن تنعش الإهتمام الخارجي، وخاصة في بعض الأسهم الممتازة المغرية والرخيصة، وفي قطاع السياحة والخدمات. لكن الإستثمارات الخارجية لن تتدفق على عمان إلى أن يجري انفراج في السياسة النقدية لتشجيع المستثمرين المحليين على العودة إلى السوق، وتتحسن إمكانات التجارة مع العراق، وتأخذ الحكومة على عاتقها التزامات أوضح وأعمق تجاه الإستثمارات الأجنبية وتحقيق الإنفتاح الإقتصادي.

ويقول انغوس بلير من مؤسسة «بارينغز سيكيوريتيز»: «إن الأردن لم يشارك في التدفقات المالية الأخيرة نحو الأسواق الناشئة في حوض المتوسط والشرق الأوسط. ذلك أن الأردن بإستمراره في اعتماد القيود والنظم المعوقة ما زال يضع نفسه في موضع أقل حظوة بالمقارنة مع أسواق أخرى كالمغرب أو حتى مصر».

لقد شهد سوق عمان المالي نشاطاً قوياً في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، كان معظمه نتيجة تدفق رساميل كبيرة من الأردنيين العاملين في الخليج والذين أبعدوا إلى بلادهم في أعقاب حرب الخليج. كما أن الإستثمارات الخارجية بدأت تطرق السوق الأردني بصورة خفيفة خلال ١٩٩٣.

لكن السوق بدأ مساره التصحيحي في تموز/ يوليو ١٩٩٣ عندما لجم البنك المركزي المصارف التجارية من حيث الإقراض لشراء الأسهم، فهبط مؤشر البورصة من ذروته البالغة حوالى ١٨٠ نقطة، ومن جملة أسباب اتخاذ البنك المركزي تلك التدابير تبريد سوق الأسهم حيث بلغت نسبة المردود إلى السعر في متوسطها ٢٥.

وعادت الأسعار الى الإرتفاع قليلاً في ١٩٩٥، لكن السوق بقي بطيئاً. فاستمرار التشدد في السياسة النقدية مع ارتفاع أسعار الفائدة، أبقى المستثمرين المحليين على الهامش، وكذلك عودة المال من الأردن الى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأي سيولة متاحة خلال السنتين الماضيتين امتصها سوق الإصدارات الأولية. فقد امتص السوق الأولي اكثر من ٨٩٠ مليون دينار (١,٢٥ مليار دولار) منذ بداية ١٩٩٣ في مزيج من الإكتتابات العامة الإبتدائية وزيادة رؤوس الأموال. وقد فاق الإقبال على الإكتتابات الحدود المطلوبة كثيراً.

كذلك يعتقد المستثمرون ان السوق، وخاصة الأسهم الصناعية، مثل أسهم الشركات الكيميماوية والصيدلانية، لن تنهض بشكل ملحوظ قبل رفع العقوبات الدولية عن العراق الذي يستوعب ٢٥ في المائة من الصادرات الأردنية.

ونظراً إلى ركود اهتمام المستثمرين المحليين، فان المؤملين بارتفاع السوق يعولون على الإستثمارات الأجنبية. فقانون الضرائب الجديد من شأنه ان يعزز أرباح الشركات، وقوانين الإستثمار الجديدة من شأنها أن تنعش الإستثمار الأجنبي. وكان من أهم

الامير حسن

التغييرات وأكثرها جذرية بالنسبة إلى سوق الأسهم، الغاء الموافقة الحكومية المسبقة على الإستثمار الأجنبي. فالموافقة باتت الآن تعطي من قبل المسؤولين في البورصة. لكن القانون ما زال غير واضح حول إذا ما كان المستثمر الأجنبي يستطيع أن يستثمر عندما يشاء، وكيفما يشاء من غير حاجة إلى طلب الموافقة.

وعلى الرغم من أن القانون يسعى إلى الغاء التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين، يبدو أن الحكومة مصممة على وضع سقف للإستثمار الأجنبي بنسبة ٤٩ في المائة في جميع القطاعات باستثناء القطاع الصناعي.

إن القوانين الجديدة قطعت شوطاً في تحسين السجل الأردني البائس عموماً تجاه الإستثمار الأجنبي، لكنه جاء متأخراً للرواد الأوائل في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالإحباط في سوق عمان المالي، مثل محمد طاش المدير العام للمؤسسة الوطنية للأوراق المالية المتفرعة من بنك الأعمال الإردني. ويقول طاش إن ٥٦ في المائة من الصناديق الأجنبية تقدمت بطلبات إلى الحكومة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ بإستثمارات إجمالية قدرها ٤٥٠ مليون دولار. ولم تحصل الموافقة إلاّ على ٢٠٠ مليون دولار منها وبعد تأخير طويل. وفي حالة «بارينغز» استغرقت الموافقة سبعة أشهر.

وما كادت الحكومة تعطي موافقتها حتى بدأ السوق يصحح نفسه مما أدى إلى تجميد الإستثمارات الأجنبية في السنة الماضية بانتظار التغييرات المطلوبة في التشريعات. ومن أصل ٢٠٠ مليون دولار نزل إلى السوق أقل من ١٥ مليون دولار فقط نظراً إلى أن الأردن قد استثنى من الموجة الأولى من الإستثمارات الإقليمية في أعقاب عملية السلام في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع الآن أن تتدفق الإستثمارات الأجنبية على مستويات أكبر، لكنه من المستبعد أن يشهد الأردن دفقاً عارماً طالما أن المستثمرين المحليين ما زالوا مترددين، وما دامت الحكومة تبدو غامضة. ومن شأن تحديد الإستثمار الأجنبي بنسبة ٤٩ في المائة أن يحد من الإستثمار الأجنبي في شركات عديدة مغرية، وخاصة في البنوك مثل البنك العربي وبنك الإسكان حيث المستثمرون العرب من غير الأردنيين يملكون اكثر من ٤٩ في المائة. كذلك فإن التسريع في خصخصة حصص الحكومة في ٨٠ شركة مدرجة في البورصة هو أمر حيوي في اجتذاب الإستثمار الأجنبي.

ويقول طاش: «إنها ليست جملة مثالية من التشريعات، وكنا نود أن لا تكون هناك حدود للملكية الأجنبية».

وعلى أي حال فإن المحللين المحليين والأجانب يعتقدون ان السوق بات ناضجاً للشراء التوقعي بمتوسط لنسبة المردود إلى السعر بحدود ١٧,٥ او ١٦,٥ إذا استثنيت الشركة العربية للبوتاس ومناجم الفوسفات.

ويهتم المستثمرون الأجانب بشكل خاص بالشركات الممتازة الجيدة الإدارة، العالية الترسمل، مثل البنك العربي حيث نسبة المردود إلى السعر ١٥,٥، وشركة الإسمنت الأردنية بنسبة ١٧، والبوتاس العربية بنسبة ١٩,٥ . ويتزايد قدوم السياح بنسبة ٦٠ في المائة خلال النصف الأول من هذه السنة، أصبح القطاع السياحي والفندقي مغرياً أيضاً.

ويقول خالد المصري المدير التنفيذي في بنك الإستثمار العربي الأردني: «لن نشهد إزدهاراً مفاجئاً في الإستثمار الأجنبي، لكن التدفقات ستكون أكبر وكذلك الشراء الإنتقائي في قطاعي السياحة والخدمات».

جوليان أوزان ـ عمان
عن «فايننشال تايمز»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

لهذا لا نقيم وزناً للحريري...

سألني صديق غير لبناني عن «سر» ما وصفه بانه موقف «الميزان» السلبي من رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية، ظناً منه ان هناك غايات شخصية أو خاصة من وراء هذا الموقف المستمر الذي، كما قال، يلغي إمكانية النظر إلى جوانب إيجابية في الرجل وسياسته وأهدافه.

وقال هذا الصديق أيضاً انه يستغرب كيف اننا في «الميزان» لا نقيم، على حد قوله، أي وزن للرجل وهو بالإضافة إلى كونه رئيساً للحكومة اللبنانية، أغنى الأغنياء والمالكين في لبنان. وقال انه لا يشعر أو يفسر، كما ذهب البعض، إلى أن هذا الموقف من الحريري عابر «بانتظار المساومة أو التسوية» على حد قوله، بل هو موقف لا بد ان تكون له دوافع اخرى أعمق واشمل، وبالتالي فهي ليست دوافع شخصية أو خاصة.

ولست هنا في معرض نقل المناقشة كلها، لأنها في رأيي غير ذات موضوع إلاّ من حيث الأفكار الواردة في الخلاصة التي تقدمت بها، لأن غير اللبنانيين عموماً، ينظرون إلى الشأن اللبناني نظرة شكلية إذا صح التعبير، أي مجردة من مضامين الفكرة اللبنانية القائمة على خصوصية فريدة في نظر اللبنانيين.

ولذلك توخيت حصر هذه الخلاصة في نقطتين: الأولى، ان موقف «الميزان» ليس عابراً بانتظار المساومة أو التسوية، والثانية، ان «الميزان» لا تقيم وزناً للحريري على الرغم من كونه رئيساً للحكومة اللبنانية وأغنى الأغنياء والمالكين في لبنان. ذلك ان كون هذا الموقف غير عابر يقوم على تحليل متكامل للنقطة الثانية الذي لولاه لكان من الممكن ان يقال عن هذا الموقف، أو ان يرمى، بأنه شخصي أو خاص، أو قائم على الحسد، أو على التشنج أو التطرف، أو على اليسارية أو الطفولية، أو على أي أساس من هذا النوع في قاموس المهاترات السياسية.

وقد قلت للصديق المحاور انها بدعة في لبنان، او في اي بلد ديمقراطي آخر، أن يكون الحكم في البلاد في يد اغنى رجل فيها. وهذا لا يعني انه لا يجوز لرجل غني ان يتقدم إلى العمل العام وان يتطلع إلى رئاسة الحكومة، بل يعني انه من غير المقبول ان يكون المال هو المعيار الوحيد إليها، او ان تنتفي حياله مواصفات أخرى لها اعتبار أكبر في التاريخ السياسي اللبناني. وبالتالي، فإن رئاسة الحريري قد كتبت تاريخاً سياسياً جديداً للبنان لكنه مختلف في إطاره وفي جوهره.

إن لبنان الحريري قد نفى، وربما إلى الأبد، الفكرة اللبنانية القائمة على الخصوصية الفريدة، بنقلها من إطار «صومعة الحرية» إلى إطار «الرقعة العقارية».

وقلت للصديق المحاور في توضيح هذه النقطة ان هناك فارقاً كبيراً بين رجل يملك المال وبين رجل يملكه المال. فالحريري لا يملك المال، بل المال هو الذي يملكه. وعندما يقوم على حكم لبنان رجل يملكه المال، فهذا يعني ان لبنان «مملوك» هو الآخر. أي أنه لا يملك ذاته. فلبنان الحالي هو «لبنان مملوكي» بحكمه «ممالیك».

وعندما ينتقل بلد كلبنان مثل هذا الإنتقال الجذري، أياً كانت ظروف وأسباب هذا الإنتقال، فلا يعود مهماً من يأخذه أو من يحكمه أو من يسوسه، لأن من «الطبائع العقارية» انتقال الملكية من يد إلى يد، ومن سجل إلى سجل، ومن منتفع إلى منتفع. وقلت للصديق المحاور إننا نقبل بل نرحب بالتعاون أو بالتفاهم أو حتى بالتكامل مع أي ذي مال يملك ماله، لكننا لا نستطيع ولا نريد ذلك مع أي ذي مال يملكه المال. إننا بالفعل لا نقيم وزناً لرجل يملكه المال، كما لاحظت، لأننا نقدر القيمة الرفيعة للحرية والإستقلالية.

وهذه مسألة موضوعية، لأنها لا تتعلق بشخص الرجل المعني، بل تتعلق بوضعه إزاء المال، أي بمن يملك من، لا بمن يملك ماذا. فالشخص المعني قد يكون إنساناً طيباً خفيف الظل حسن النية، لكنه لا يملك ذاته، وبالتالي لا يملك ماله. ولكي يكون ممكناً أن يحكم مثل هذا الشخص بلداً مثل لبنان، فانه لا بد من أن يصبح البلد مثله. حتى إنه يمكن أن يصبح البلد ظاهرياً أو في الشكل غنياً مثله، أي أن يصبح فندقاً وملهى ومسبحاً وكازينو ومطعماً، لكن هذه كانت دائما من المكونات الإقتصادية للبنان، ولم تكن يوماً نسيجاً قائماً بذاته بحيث تصبح هي خصوصيته، أي بديلاً عن خصوصيته التاريخية.

وحتى من الناحية الإقتصادية، فقد كان من الأجدى لو تحول وسط بيروت إلى متحف مكشوف يمثل الحقيقة اللبنانية التاريخية عبر العصور، بدل أن يتحول إلى ناطحات سحاب يمكن أن تقام في أي مكان آخر. ذلك أن بيروت المتحف المكشوف نافعة للفندق والملهى والمصرف والمسبح والكازينو والمطعم، وحافظة في الوقت ذاته لنافذة على لبنان الحقيقي وملهمة للأجيال المقبلة من اللبنانيين.

وهذا واحد من الأمثلة المباشرة على المال الذي يملك أصحابه، في مقابل المال الذي يملكه أصحابه. فبيروت المتحف مال يملكه اللبنانيون. وبيروت «سوليدير» مال يملك السوليديريين، فلا عجب أنه صار بملك أصحاب الحقوق التاريخية من اللبنانيين. وهي تمثل الدائرة الصغرى في الدائرة الكبرى.

فكما في الدائرة الكبرى حيث المال يملك رئيس الحكومة فاصبح لبنان «مملوكاً»، كذلك في الدائرة الصغرى حيث المال يملك «سوليدير»، فاصبحت بيروت «مملوكة».

ويوماً بعد يوم، قلت للصديق المحاور، سوف يتكشف ويتبين ان لبنان لم يعد لبنانياً إلاّ في الشكل، وانه على الرغم من مظاهر العمران، سوف يفقد بحبوحته وقدرته على المنافسة وعلى الإبداع وعلى الإنتاج، وانه سيكون عرضة للتآكل فتطرد عملته الرديئة عملته الجيدة، ويصبح اللبنانيون الأصيلون غرباء في بلادهم أو مهاجرين إلى بلاد الغير.

وقلت للصديق المذكور: لأننا نؤمن بالحقيقة اللبنانية، حتى وهي تتلاشى، لا نقيم وزناً لرجل يملكه ماله.

... لا نقيم وزناً للحريري.

المعارضة الأوروبية لها ما يبررها

لا حاجة إلى بنك للتنمية في الشرق الأوسط

■ في بعض الأحيان تكتسب فكرة سيئة زخماً سياسياً كبيراً بحيث لا يجرؤ أحد على أن يقف في وجهها. أما الندامة فتأتي لاحقاً.

هذا ما حدث في نهاية الحرب الباردة عندما رضخ الغرب للإلحاح الفرنسي وأقام مصرفاً خاصاً للمساعدة على إعادة بناء الإقتصادات المنهارة في أوروبا الشرقية.

وبعد بداية اشبه بالكارثة إستقر «البنك الأوروبي للإنماء والاعمار» ككيان ضخم متهدل من النبات الحسنة يحاول عبثاً حتى الآن إثبات جدواه.

والآن، يتكرر هذا السيناريو المؤسف في الشرق الأوسط، حيث بدأ الإهتمام الدولي يركز على كيفية تعزيز عملية السلام بتشجيع النمو الإقتصادي الإقليمي. هذه المرة، الولايات المتحدة هي التي تصر على إنشاء بنك إقليمي للتنمية، تزيدها في ذلك كل من اليابان وكندا، بالإضافة طبعاً إلى الدول الأربع المفترض أن تستفيد منه وهي: مصر، والأردن، وإسرائيل، والفلسطينيين.

الوحيدون الذين ينبغي ان يتحلوا بالشجاعة للوقوف في وجه هذا المشروع هم دول «الإتحاد الأوروبي» الذين يفترض فيهم ان يكونوا قد تعلموا دروس البنك الأوروبي اكثر من غيرهم.

إن معظم حكومات «الإتحاد الأوروبي» تعرف ان البنك المقترح للشرق الأوسط هو ضرب من الحماقة. لكن تلك الحكومات تخشى أن تظهر بمظهر عدم الحماسة لعملية السلام إذا هي عبرت عن معارضة شديدة، تماماً كما خشي معارضو البنك الأوروبي أن يتهموا بأنهم غلاظ في فظاظتهم تجاه أوروبا الشرقية.

ولهذا، بدلاً من أن يقولوا «لا» بصوت عال ثابت ضد البنك الجديد، فضلت دول «الإتحاد الأوروبي» المواربة والتلكؤ، وهو موقف جبان بالإضافة إلى كونه غير فعال. وبالنتيجة فإن البنك المقترح قد يطلق رسمياً في قمة عمان الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تجاوزاً للإعتراضات الأوروبية الخجولة.

لا احد بكامل قواه العقلية، وكان مراقباً مستقلاً، يستطيع أن يقيم دعواه ويناقش على أساس أن ما يحتاجه العالم اليوم هو بنك إقليمي جديد للتنمية. فالهدف بدلاً من ذلك يجب أن يكون ترشيد المؤسسات المالية الدولية القائمة، ولا سيما أن الميزانيات المخصصة للمساعدات تواجه عمليات عصر وتخفيض في كل مكان تقريباً.

إن الشرق الأوسط تقوم على خدمته حالياً مؤسسات كثيرة منها «البنك الدولي» (الذي له بطبيعة الحال شكوك وتحفظات على المشروع الجديد)، و«بنك التنمية الإفريقي»، و«الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية»، و«بنك التنمية الإسلامي» و«بنك الإستثمار الأوروبي».

وكما يعرف جيداً «بنك الإستثمار الأوروبي» و«البنك الدولي»، لا تشكو المنطقة من نقص في الأموال، بل من نقص في المشاريع المناسبة وفي الوسطاء المحليين للمساعدة على توجيه الأموال الوجهة الصحيحة. وهذه المشكلات يمكن حلها عن طريق مؤسسة اقل صخباً وبهرجة، لكنها أجدى من الناحية العملية وهي «منظمة الوساطة المالية»، التي اقترحها «الإتحاد الأوروبي» بدلاً من البنك المذكور.

فإذا كانت حكومات الشرق الأوسط تريد فعلاً إجتذاب الإستثمارات، فإن أفضل شيء تفعله هو تحسين مناخ الأعمال، الذي يعتبر حالياً أسوأ مناخ في العالم، وإدارة اقتصاداتها على نحو أفضل.

غير أن النقاش لا يقتصر فقط على القضايا الإقتصادية والتقنية. فالمملكة العربية ومعها عرب الخليج مترددون في المساهمة لأنهم يخشون أن تكون إسرائيل هي المستفيد الرئيسي من البنك المقترح. وهم على أية حال، يفتقرون إلى الأموال اللازمة بسبب هبوط أسعار النفط وارتفاع الميزانيات المحلية.

ولما كانت الإنتخابات الأميركية قريبة ولا يفصلنا عنها سوى سنة أو أكثر قليلاً، فإن واشنطن ترى في البنك المقترح إنجازاً رمزياً في السياسة الخارجية، بقدر ما ترى فيه أداة للتنمية الإقتصادية.

وفيما تكافح الولايات المتحدة للحفاظ على دورها القيادي العالمي ازاء موارد مالية متقلصة ومتناقصة، يخشى الأوروبيون، كما في مجالات أخرى، أن تكون الأمجاد من نصيب واشنطن وتكون الفاتورة عليهم. إن على الأوروبيين أن يستجمعوا شجاعتهم بكلتا اليدين لإغراق هذا المشروع الذي لا لزوم له. وفيما هم يستجمعون شجاعتهم، عليهم أن يتخلصوا في الوقت ذاته من ذلك «الفيل الأبيض» في لندن، اي «البنك الأوروبي للإنماء والإعمار».

رجينالد دايل
عن «هيرالد تريبيون»

الجزائر

صندوق النقد الدولي يطالب بها والعمال يرفضونها

تخصيص ١٢٠ مؤسسة عامة لإجتذاب ٥ مليارات دولار

■ بدأت الحكومة الجزائرية تفي بوعودها لـ «صندوق النقد الدولي» بمباشرة الإجراءات لتخصيص ١٢٦٠ مؤسسة عامة تنفيذا لقانون التخصيص الذي صدق عليه «المجلس الوطني الإنتقالي» (برلمان معين) في تموز/ يوليو الماضي.

وتأتي الدفعة الأولى من عمليات التخصيص في إطار التعهدات التي قطعتها حكومة مقداد سيفي لـ «صندوق النقد الدولي» والتزمت بموجبها الإنتقال إلى اقتصاد السوق. ورأى وزير اعادة الهيكلة الصناعية الجزائري مراد بن اشنهو ان اجراءات التخصيص ستؤدي إلى إخراج الإقتصاد المحلي من ثقل الأجهزة البيروقراطية وتنشيط المبادرة الخاصة. وتضم الجزائر نحو ٤٠٠ مؤسسة عامة كبيرة ينشط معظمها في قطاعات إستراتيجية مثل النفط والغاز والكهرباء والماء والنقل الجوي والبحري و١٦٠٠ مؤسسة عامة محلية من الحجمين الوسط والصغير.

القسم الأول من خطة التخصيص سيشمل ٥٠ مؤسسة عامة كبيرة و١٢١٠ مؤسسات من الحجمين الصغير والمتوسط.

ويعتبر القسم الأول نوعاً من تكييف الإقتصاد المحلي مع آليات التخصيص وتهيئته لإستيعاب المراحل اللاحقة.

ويرى المحللون الإقتصاديون في «صندوق النقد الدولي» ان الجزائريين فقط هم الذين سيستفيدون من صفقات بيع المؤسسات المرشحة للتخصيص من دون الأجانب. وأن الأوساط الحكومية تتوقع ان تتخفف الدولة من الأعباء الثقيلة والمكلفة التي كانت تترتب على تحمل القطاع العام مسؤولية تسيير مؤسسات خاسرة منذ أعوام.

وستطاول اجراءات التخصيص قطاع السياحة والنقل البري وتصنيع الجلود والإنشاءات.

وتأمل حكومة مقداد سيفي الحصول على ١٥٠ مليار دينار (نحو خمسة مليارات دولار) من وراء عمليات التخصيص وهي مبالغ موجودة حالياً في القطاعات الهامشية بعيداً عن رقابة الجهاز المصرفي، لأن أكثرها ناتج من تجارة التهريب على الحدود المعروفة بـ «الترابندو».

وتعتقد الأوساط الحكومية ان مسار التخصيص سيكون كفيلاً بامتصاص قسم كبير من الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية بسبب شروط البيع المغرية.

إلا ان النقابات العمالية تعترض بشدة على قرارات التخصيص. واتهم قياديون في «الإتحاد العام للعمال الجزائريين» برئاسة عبد الحق بن حمودة، الحكومة «بالسعي إلى غسل أموال التهريب على حساب العمال الذين سيلقى بالكثير منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل».

وأكدوا في تصريحات ادلوا بها أخيراً، ان النقابات العمالية «لن تبقى مكتوفة الأيدي خصوصاً أن المشاكل التي نشأت عن تفكيك ٩٠ مؤسسة محلية تابعة للقطاع العام في الفترة الماضية لا تزال عالقة ولم تجد طريقها إلى الحل».

ويعتقد الخبراء الدوليون ان هذه المرحلة الأولى من مسار التخصيص البنيوي للإقتصاد التي وضعت بالإتفاق مع «صندوق النقد الدولي» ستكون بمثابة محور لقياس ردود فعل القطاع الخاص الجزائري على تجربة التخصيص.

ويشير هؤلاء إلى ان المرحلة الأولى لن تشمل أي مؤسسة من مؤسسات القطاع العام الرئيسية بما فيها تلك العاملة في قطاع التجارة الخارجية التي يعتبر أداؤها جيداً حتى الآن.

المغرب

في وقت تكافح حكومة الفيلالي تهريب السلع عبر

تصفية خمس شركات تأمين لتلاعبها بعشرات المليارات من الدراهم

■ اعلن الإتحاد المغربي لشركات التأمين واعادة التأمين انتهاء العمل بالبوالص التي تحمل إسم الشركات الخمس في ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، في وقت كانت محكمة الدار البيضاء تقوم بالإجراءات لتصفية خمس شركات عاملة في القطاع التأميني.

وطلب الإتحاد من جميع المستفيدين الذين سبق لهم ان تعاقدوا مع الشركات الخمس المصفاة وهي: «العربية» و«كاداء» و«ريمار» و«النهضة» و«النصر» ان يتقدموا، قبل هذا التاريخ، للحصول على بوالص جديدة ستسلم إليهم من جانب شركة تامين النقل «كات» بإستثناء عقود التأمين على الحياة والتأمين على النقل البحري التي سيستمر العمل بها إلى تاريخ يحدد لاحقاً.

من جانبها أصدرت حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي مرسوم قرار نشرته في الجريدة الرسمية يعلن عن سحب رخص التأمين من الشركات الخمس التي تمت تصفيتها وازيلت اسماؤها من قائمة الشركات التي تعمل في التامين وعددها ٢٣ شركة قبل قرار التصفية، الذي اعتبر حلاً مثالياً بعدما تبين عدم وجود اي طريقة اخرى لمعالجة العجز الكبير في موازنة تلك الشركات. فمن شان التصفية حماية حقوق المواطنين والعملاء وتطهير قطاع التأمين الذي تعرضت صدقيته للإهتزاز بعدما كشفت وزارة المال وجود تلاعبات مالية في الشركات المعنية تقدر بعشرات المليارات من الدراهم.

إتحاد شركات التأمين اكد من جهته انه سيتم حماية حقوق المؤمنين من جانب شركات أخرى. بينما سيعالج وضع العاملين في تلك الشركات كالآتي:

ثلث المستخدمين سيلتحقون بشركات أخرى، الثلث الثاني سيتم تصريفه او أحالته الى التقاعد، الثلث الأخير سيبقى في مناصبه إلى حين الإنتهاء من عمليات التصفية.

ويعتقد مراقبون مغربيون في قطاع التأمين ان هذه الإجراءات لن تكون كافية لمعالجة الفضيحة التي اطلقتها شركات التأمين الخمس، لذلك سيحتاج القطاع إلى ضخ أموال جديدة لإعادة التوازن إليه لا تقل عن ٤٠ مليون دولار اعتبرت اموالاً مفقودة وهي قيد التحقيق من جانب القضاء المغربي. كما ان سيطرة الشركات التي تمت تصفيتها على نحو ٤٣٪ في المائة من عمليات التأمين على السيارات في المغرب سيحدث فراغاً في هذا المجال الذي تفضل كبريات شركات التأمين التعامل معه بحذر بسبب الخسائر الناجمة عن حوادث السيارات والمقدرة سنوياً بنحو مليارى درهم (٢٥٠ مليون دولار).

ولا يعرف حالياً عدد المستفيدين من بوالص التأمين بالنسبة إلى الشركات التي صفيت، لكن توجيه ٤٣ في المائة من نشاطها إلى قطاع السيارات يوضح الصعوبات التي ستواجهها محكمة الدار البيضاء في معالجة كل ملف على حدة، خصوصاً ان بعضاً من تلك الملفات هو بدوره مصدر نزاع قضائي ناجم عن حوادث سير تسببت في وقوع قتلى وجرحى وخسائر مادية.

وسيطرت «العربية» وكاداء» و«ريمار» و«النهضة» و«النصر» على نحو ٢٠ في المائة من مجموع نشاط قطاع التأمين في المغرب الذي قدرت قيمته العام الماضي بنحو ٢٣,٥ مليار درهم (٢,٨ مليار دولار). ويصعب حالياً على القطاع ان يستعيد عافيته بسبب المصاعب المالية التي يواجهها واهتزاز الثقة بإلتزامات الشركات العاملة فيه.

وسبب ازمة قطاع التأمين هو ظهور بوادر عجز في ميزانية بعض الشركات، لكن وزير المال السابق محمد برادة فضل صيغة الإفلاس على صيغة التصفية، ووضع جهازاً إدارياً لمواصلة إدارة نشاطها انتهت باعلان الإفلاس قبل ان يتم اتخاذ قرار التصفية من قبل وزير المال الحالي السيد محمد القباج. ومن نتائج هذه الأزمة ارتفاع سعر بوالص التأمين على السيارات بنسبة ١٢ في المائة سنوياً بعدما شكت تلك الشركات من وجود عجز في موازنة نشاط ذلك القطاع بسبب كثرة حوادث السير. كما ادت الأزمة إلى تارجح أسهم الشركات التي خصصت والتي اشترت شركات التأمين غالبية أسهمها ومنها الشركة الوطنية للإستثمار التي تسيطر على نحو ٤٠ شركة أخرى.

ويعتقد مراقبون مغربيون ان تصفية شركات تأمين مغربية من أصل ٢٣ سيعيد طرح موضوع حقوق المؤمنين في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تعميم خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة ليشمل اغلب العاملين وموظفي القطاع العام والمقاولات الحرة.

على صعيد آخر، بدأت حكومة الفيلالي حملة اعلامية واسعة ضد السلع المهربة عبر الحدود، مستعملة في ذلك مختلف وسائل الإعلام والملصقات وشعار الحملة، «ان التهريب يسرق مالك وصحتك وعملك».

وتسعى إدارة الجمارك من جهتها إلى القيام بحملة ميدانية مواكبة، في إطار استراتيجية محكمة لمكافحة التهريب الذي تعتقد الحكومة المغربية انه يكلفها سنوياً خسائر مادية فادحة تقدر بنحو مليارى دولار اميركي.

وكانت عدة شركات دولية شكت إلى الحكومة المغربية من تفاقم ظاهرة التسويق والتصنيع من دون ترخيص لعدة منتوجات توضع عليها علامات الشركة الأم من دون إذن منها مما تنجم عنه خسائر في السوق المحلية. وتشمل تجارة التهريب في المغرب السلع المتوافرة وغير المتوافرة كافة وهي غالبا ما تباع بأسعار تنافسية من دون ضمان، وتشمل تلك السلع أجهزة التلفزيون والهواتف المختلفة (العادي والنقال والخليوي) وأجهزة الإتصالات والمصورات والثلاجات والسيارات والدراجات وأثاث المنازل وقطع الغيار لمختلف الآليات والتجهيزات المتنوعة، فضلاً عن المواد الغذائية وأجهزة الزينة والثريات والحاسبات والطابعات والملابس والساعات والمجوهرات والسجاد وغيرها.

وتنقل هذه السلع في الغالب من «سبتة» و«مليلية» المحتلتين في الشمال. و«جزر الكناري» في المحيط الأطلسي، لكن ظهرت في الأعوام الأخيرة شبكات منظمة لتهريب السلع من عدة دول أوروبية ومتوسطية أهمها إيطاليا وأسبانيا وفرنسا ودول البلوكس مما زاد في حجم تلك السلع.

وحتى صيف ١٩٩٤ كان جزء من هذه السلع، التي لا يعرف في الغالب مكان صنعها، يعبر الحدود المغربية - الجزائرية في اتجاه باقي اسواق شمال افريقيا بما فيها ليبيا ومصر وموريتانيا. لكن اغلاق الحدود الجزائرية بعد حادث فندق اطلس اسني، اوقف نشاط هذه التجارة باتجاه الشرق مما تسبب في ضخها في السوق المحلية بكثرة، واصبحت بالتالي تهدد بشكل واضح المصنوعات المحلية.

ويشكك بعض كبار التجار في إمكانات القضاء نهائياً على التهريب في المغرب، ويعتقدون ان جمهوراً واسعاً من المستهلكين تعود على شراء حاجياته من هذه الأسواق الرخيصة حيث يباع جهاز التلفزيون بنصف سعره المعروض في المحلات التجارية. كما ان الإنفتاح الذي يطبع الإقتصاد المغربي يحول هو الآخر دون وقف هذه الظاهرة التي انضم إليها مهاجرون يقيمون في دول الإتحاد الأوروبي ويفضلون تسويق سلع واليات من بلد المهجر عوض تحويل العملات بعد التراجع الذي اصاب سوق الصرف وانخفاض قيمة غالبية العملات الأوروبية ازاء الدرهم.

وتحاول الحكومة المغربية حالياً التمييز بين التهريب الخفيف الذي يمارسه في الغالب سكان المدن الحدودية، وهو ما يطلق عليه اسم «التهريب القوتي» الذي يعيش عليه نحو خمسة ملايين شخص، وبين «التهريب المنظم» الذي تقوم به شبكات دولية تملك وسائل ضخمة للتنقل والتحايل على القانون.

تـونـس

لأن حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وتونس غير مرضٍ

محمد الغنّوشي يدعو البريطانيين الى الإستفادة من التسهيلات الإستثمارية الجديدة

■ أعلن محمد الغنوشي، وزير التعاون الدولي والإستثمارات الأجنبية التونسي، أمام ندوة عن فرص الإستثمار في تونس جرت في لندن الشهر الماضي (ونظمها ومولها مصرفا «سيتي بنك» الأميركي و«ويبوان» البريطاني بالتعاون مع لجنة التجارة مع الشرق الأوسط في وزارة التجارة والصناعة البريطانية)، ان تونس عازمة على الإستمرار في جهودها لتحسين مناخ الإستثمارات لتعزيز قدرة تونس التنافسية بوصفها مكاناً يأمن فيه المستثمرون على أموالهم ويوفر لهم ارباحاً جيدة بدرجة قليلة من المخاطر.

وقدم الغنوشي عرضاً مفصلاً ومستفيضاً لما حققته تونس في برنامجها للإصلاح الإقتصادي الهيكلي، بما في ذلك تحرير الأسعار والتجارة والإستثمارات وأسعار الصرف، واحداث تغييرات في النظام الضريبي تشجع الإستثمار والبدء بعملية تخصيص تدريجي للقطاع العام.

وقال الوزير التونسي، إن هذه الإصلاحات ادّت إلى تحقيق متوسط سنوي للنمو (على أساس الأسعار الحقيقية) تبلغ نسبته ٤,٥٪ خلال الفترة بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٤.

كما ارتفعت الصادرات بنسبة ٩٪ سنويا خلال الفترة الزمنية نفسها وهبطت نسب عبء خدمة الدين الخارجي من ٢٨٪ من عائدات التصدير السنوية سنة ١٩٨٦ إلى ١٨٪ في سنة ١٩٩٤.

واعتبر محمد الغنوشي ان توقيع تونس في تموز/ يوليو الماضي على اتفاق تجارة حرة مع «الإتحاد الأوروبي»، وهو الأول من نوعه مع دولة تقع جنوب البحر الأبيض المتوسط كان بمثابة اعتراف اوروبي باستكمال ونجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي التونسي الذي بدأ سنة ١٩٨٦.

واضاف يقول، إن الإتفاق يشكل بداية لمرحلة جديدة يؤمل في ان تؤدي الى دخول تونس عضواً كاملاً في المنطقة الإقتصادية الأوروبية. إلا ان الغنوشي اعترف بأن قامة منطقة تجارة حرة بين بلد مثل تونس، يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ٢٠٠٠ دولار و«الإتحاد الأوروبي» الذي يتمتع مواطنوه بدخل سنوي يزيد عشر مرات يشكل تحدياً كبيراً، لكنه اشار إلى ان ذلك سيعزز فرص زيادة الصادرات التونسية ويحفز على تطوير الصناعة المحلية واجتذاب استثمارات اجنبية، وهي كلها امور ستؤدي في النهاية إلى تحسين وتطوير الإقتصاد التونسي.

وأشار إلى ان الإتفاق يوفر أيضاً فرصاً كبيرة للشركات البريطانية الراغبة في الإستثمار في تونس، معرباً عن عدم رضاه عن الحجم المتواضع للتجارة بين الطرفين والتي لا تزيد على ١٢٧ مليون جنيه إسترليني سنوياً (٨١ مليون صادرات بريطانيا مقابل ٤٦ مليوناً صادرات تونسية) في الوقت الذي تبلغ فيه واردات تونس السنوية ٥ مليارات دولار (٣,٤ مليار جنيه إسترليني)اي اكثر من واردات مصر او المغرب او الجزائر (كل على حدة). على الرغم من ان هذه الدول اكبر من تونس من حيث المساحة وعدد السكان، حيث لا يتجاوز عدد التونسيين ٩ ملايين نسمة.

وشرح محمد الغنوشي لعدد كبير من رجال الأعمال والمصرفيين البريطانيين الذين شاركوا في الندوة الخطوط العامة لبرنامج الحكومة الهادف إلى زيادة الصادرات.

ويتضمن البرنامج تعزيز الإصلاحات الإقتصادية وخصوصاً في القطاع المصرفي، ووضع تشريعات عصالية تضمن مزيداً من المرونة في سوق العمل، واعادة هيكلة القطاع العام لإعطاء مزيد من المبادرة للقطاع الخاص. وسيتم تمويل هذا القسم من البرنامج عن طريق منح من «الإتحاد الأوروبي» و«البنك الدولي».

كما يتضمن رفع المستوى التقني والإداري للصناعة بهدف زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

أما الجزء الأكثر تكلفة بالبرامج والذي يحتاج إلى إستثمارات كبيرة، ويوفر في الوقت نفسه فرصاً للمستثمرين الدوليين، فهو تحسين مستوى البنية التحتية للمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل ٧٪ سنوياً، أي إضافة ٣٠٠ ميغاواط كل عامين على امتداد عشرة اعوام.

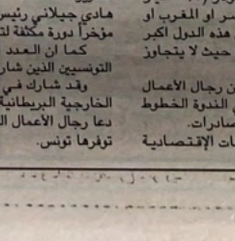

محمد الغنوشي

وسيتاح للمستثمرين المحليين والأجانب الإسهام في هذه المشاريع على أسس سيتم إعلامهم بها لاحقاً.

وشرح محمد الغنوشي الخطوط العامة للتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب بما في ذلك حرية الإستيراد والتصدير ونقل الأرباح والإعفاءات الضريبية والإسهام الحكومي في التكاليف بما يصل إلى ٢٥٪ في بعض القطاعات. والمعروف أن سجل تونس في دفع مستحقات ديونها يعتبر إيجابياً للغاية، حيث كانت من الدول النامية القليلة التي لم تطالب باعادة جدولة ديونها. كما انها من الدول الموقعة على الإتفاقات الدولية الخاصة بالتحكيم التجاري وبعدم الإزدواج الضريبي مع ٣٠ دولة. وفيما يتعلق بالتخصيص، الذي تعلق عليه الحكومة التونسية آمالاً كبيرة، وأشار متحدثون تونسيون في الندوة الى أن اخبار التخصيص ليس نابعاً بشكل رئيسي من حاجة الحكومة الى زيادة عائداتها، وانما ينبع من ضرورة اقتصادية يزيدها الحاحاً إتفاق التجارة الحرة الموقع مع «الإتحاد الأوروبي» والحاجة الى رفع كفاءة الإنتاج.

يذكر انه يوجد في تونس حالياً ٨٠٠ شركة مملوكة كلياً او جزئياً لمستثمرين أجانب تتخصص في صناعات موجهة الى التصدير. واكثر من نصف هذه الشركات بدا العمل بعد عام ١٩٨٧ . ومن بين المجالات التي ترغب الحكومة التونسية في اجتذاب إستثمارات اجنبية إليها، والتي تعتقد انها تمتلك جاذبية خاصة، انتاج الأدوات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية حيث تعمل اكثر من الف شركة من هذا النوع تصدر ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار سنوياً.

كما يوجد اكثر من الفي شركة عاملة في مجال النسيج وصناعة الألبسة يبلغ إجمالي صادراتها السنوية ١٨٦٧ مليون دولار. كما يوفر قطاع أنتاج الأدوية فرصاً مربحة للإستثمارات الأجنبية حيث يقدم ٣٥٪ من احتياجات البلاد.

ويبدو من الندوة ان قطاع الأعمال التونسي جاد في سعيه لتطوير العلاقات التجارية مع بريطانيا. فقد اتضح خلالها ان هادي جيلاني رئيس «إتحاد اصحاب العمل» التونسيين أتم مؤخراً دورة مكثفة لتعلم الإنكليزية.

كما ان العدد الكبير من رجال الأعمال والمصرفيين التونسيين الذين شاركوا في الندوة هو دليل آخر.

وقد شارك في الندوة جيرمي هانلي وزير الدولة في الخارجية البريطانية المسؤول عن العلاقات الإقتصادية والذي دعا رجال الأعمال البريطانيين إلى الإنفتاح على العروض التي توفرها تونس.

مصـــر

في تقرير رسمي مفصل

الصادرات إلى العرب زادت ٤٧,٨ في المائة

■ نقرأ في تقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ان نمو صادرات مصر إلى الدول العربية بلغ ٤٧,٨ في المائة. وواردااتها منها بلغت نسبتها ٨٢,٩ في المائة خلال الثلث الأول من السنة الحالي مقارنة بالفترة نفسها من سنة ١٩٩٤ . ونقرأ في التقرير أيضاً، أن الميزان التجاري مالت كفته لصالح مصر حيال الدول العربية كافة ما عدا المملكة العربية السعودية وليبيا والصومال التي زادت صادراتها الى مصر عن وارداتها منها.

وزادت قيمة الصادرات المصرية الى الدول العربية الى ٥٣٩,١ مليون جنيه (١٥٨,٥ مليون دولار) من ٣٦٤,٦ مليون جنيه (١٠٧,٢ مليون دولار) بزيادة ١٧٤,٥ مليون جنيه.

وشكلت صادرات مصر للدول العربية نسبة ١٤,٩ في المائة من صادراتها الى دول العالم مقارنة مع ١٤,٦ في المائة في الفترة نفسها من السنة الماضية واستحوذت خمس دول عربية على نسبة ٦٨ في المائة من صادرات مصر للعرب هي السعودية بنسبة ٢٤,١ في المائة وسورية ١٣,١ في المائة ولبنان ١٢,٨ في المائة وليبيا ٩,٥ في المائة والجزائر ٨,٥ في المائة وتلي ذلك في قيمة الصادرات تونس والإمارات العربية المتحدة والأردن والمغرب وفي المركز العاشر الكويت.

وشهدت صادرات مصر ارتفاعاً في قيمتها مقارنة بالسنة الماضية عدا انخفاض قيمتها إلى السعودية والبحرين وموريتانيا وجيبوتي وقطاع غزة. وبلغت قيمة واردات مصر من العرب ٥١٦,٤ مليون جنيه (١٥١,٨ مليون دولار) ارتفاعا من ٢٨٢,٢ مليون جنيه (٨٣ مليون دولار). وتمثل واردات مصر من العرب نسبة ٤,٥ في المائة من وارداتها من دول العالم مقارنة مع ٣,٣ في المائة السنة الماضية.

واستحوذت خمس دول عربية على ٦٠,٣ في المائة من واردات مصر من العرب كانت أبرزها السعودية بنسبة ٢٧,٤ في المائة وليبيا ١٩,٥ في المائة ولبنان ٧,٨ في المائة والإمارات ٣,٢ في المائة وتونس ٢,٤ في المائة.

وجاءت الكويت في المركز السادس ثم سورية والأردن والجزائر والمغرب. وشهدت واردات مصر من الدول العربية ارتفاعاً في قيمتها بالمقارنة مع السنة الماضية عدا انخفاضها من سورية والجزائر والعراق والسودان واليمن وسلطنة عمان وموريتانيا وجيبوتي.

وخلال السنة الحالية لم تتم اي صادرات لموريتانيا كما لم تتم اي واردات من موريتانيا وجيبوتي.

وكان الميزان التجاري لمصر مع الدول العربية في صالحها عدا ثلاث دول عربية هي: السعودية وليبيا والصومال، حيث بلغت قيمة الواردات من السعودية ٢٩٦,٥ مليون جنيه والصادرات ١٣٠,٤ بعجز ١٦٦,١ مليون جنيه، وليبيا واردات ١٠١,١ مليون جنيه وصادرات ٥١,٤ بعجز ٤٩,٦ مليون جنيه، والصومال واردات ١٧١ الف جنيه وصادرات مئة الف بعجز ٧١ الف جنيه.

● صرح مسؤول في الهيئة المصرية العامة للسلع التموينية بأن مصر اشترت ٧٠٠ الف طن من القمح من الولايات المتحدة.

وقال سمير الشقنقيري نائب رئيس هيئة السلع التموينية انه سيتم تسليم القمح على أربع شحنات منفصلة.

وصرح بأن الشحنة الأولى ستبلغ ٣٠٠ الف طن من القمح الأحمر غير الصلب وسيكون التسليم اواسط الشهر الجاري، وأن الشحنة الثانية ستبلغ ١٥٠ الف طن من القمح الأبيض غير

روسيا

الخبراء يشككون في قدرة الحكومة على خفضه إلى ١,٢٪

عينُ الميزانية على التضخم بصيرة أمايدها فقصيرة

■ يتفق غالبية المحللين الإقتصاديين الروس على ان مشكلة التضخم وارتفاع معدلاته بصورة سريعة باتت عائقاً كبيراً أمام الإزدهار الإقتصادي في روسيا. ذلك ان الإرتفاع الجنوني في الأسعار والغلاء الفاحش باتا يستحوذان على الجزء الأكبر من موارد المواطن الروسي العادي.

ويعزو المحللون الإقتصاديون تفشي التضخم إلى ثلاثة اسباب:

- التضخم في الميزانية، اي زيادة نفقات الدولة وتجاوزها قيمة إيراداتها.
- تدفق القروض الميسرة إلى المؤسسات الخاسرة.
- صعود نفقات أجهزة الدولة.

وكان مجلس النواب (الدوما) طرح مؤخرا مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٦ استهدف من خلالها خفض معدل التضخم إلى ١,٢ في المائة، عن طريق زيادة إيرادات الدولة والحد من نفقاتها.

غير ان الخبراء يشيرون إلى ان موارد الحكومة ستبقى محدودة، وذلك بسبب نظام جباية الضرائب الحالي الذي يساعد على التهرب الضريبي.

وعملياً لا توجد مؤسسة في طول وعرض البلاد لا تتهرب من دفع الضرائب التي تشكل احد الإحتياطات المهمة لرفد خزانة الدولة بالمال.

أما المصدر الثاني للإيرادات فهو ضئيل لأن الدولة لا تتسلم أي ضرائب مقابل انتاج وبيع بعض المنتوجات. ويتمثل المصدر الثالث في الأموال المستحصلة من الخصخصة، لكن خزانة الدولة لم تتسلم في غضون الأشهر الثمانية الأخيرة أي نقود من بيع ممتلكات القطاع العام.

فلاديمير بانسكوف وزير المال والخزانة اشار الى ان نفقات الحرب الشيشانية ستكون اكبر شرخ في ميزانية سنة ١٩٩٦ . وقد خصص لها باب في مشروع الميزانية. ومن المقرر ان يوجه لغرض اعمار مدن الشيشان في السنة المقبلة، حوالى تريليون روبل. اما المبلغ الحقيقي للحرب نفسها فهو اكثر بقدر كبير.

ومما يجعل ميزانية سنة ١٩٩٦ صعبة التحقيق مديونية روسيا الخارجية، حيث يجب على البلاد تسديد ١٦ مليار دولار من الديون ومستحقات خدماتها، بيد ان روسيا عاجزة عن توفير هذا المبلغ. ولهذا تضمنت الميزانية مبلغ ٨,٣ مليار دولار فقط منه. ولكن يجب الإتفاق على تأجيل المبلغ الباقي مع صندوق النقد الدولي اولاً، والذي يطرح شروطه للتأجيل وهي: إذا بقي التضخم في روسيا مرتفعاً على ١,٢ - ١,٥ في المائة فلن يتم تأجيل دفع الديون ولن تتمتع روسيا بأي قروض جديدة.

وذكر فلاديمير بانسكوف ايضا ان سعر الدولار قياساً على الروبل في العام المقبل سيكون حوالى ٥٥٠٠ روبل للدولار الواحد.

ويتبين من مشروع الميزانية ان روسيا ستعاني في السنة المقبلة من المصاعب الإقتصادية ولن تنحسن مستويات المعيشة. فقد ذكرت الجرائد الروسية الواسعة الإنتشاربهذا الخصوص، العامل الإيجابي الوحيد في ميزانية الدولة المقبلة يتمثل في نية الحكومة على تقليص النفقات وعلى اتباع سياسة المعافاة المالية. ومن هذه الناحية ربما يطرأ على الأوضاع شيء من الإستقرار.

الولايات المتحدة

لأنه رفض إدخال تخفيضات على الميزانية

الجمهوريون يهددون كلينتون بمنعه عن سداد الديون

■ ينشب حالياً توتر مستتر بين «البيت الأبيض» ومجلس النواب بسبب سداد الإدارة الأميركية لديونها.

وقد بلغ السيل الزبى بالرئيس بيل كلينتون فراح يعلن على الملأ انه لن يخضع لإبتزاز رئيس مجلس النواب نيوت غنغريتش الذي يهدد في اروقة «كابيتول» (مقر الكونغرس بمجلسيه) وخارجه بدفع إدارة بيل كلينتون إلى التخلف عن سداد ديونها ما لم يوافق البيت الأبيض على التخفيضات التي يقترحها الجمهوريون في الميزانية.

وقال الرئيس بيل كلينتون لجمهرة من الصحافيين اثناء حفل تكريم الصحافي المخضرم جيفري سترلينغ، ان تهديد غنغريتش ينم عن عدم الإحساس بالمسؤولية ويدينه شخصياً، لان جو التشكك الذي قد يخلقه في الأسواق المالية من شأنه ان يدفع اسعار الفائدة نحو الإرتفاع.

وقال الرئيس كلينتون، إنه يريد التوصل إلى اتفاق مع الكونغرس ذي الغالبية الجمهورية بشأن اولويات الإتفاق، ولكن «الإبتزاز ليس الأسلوب السليم لعمل ذلك ولن ادعن للإبتزاز».

وأضاف الرئيس الأميركي قائلاً: «بإمكاننا ان نحصل على ميزانية لا عجز فيها تحظى باعجاب الأوساط المالية في العالم بأسره. ولكن يجب عمل ذلك بطريقة شريفة، والتخلف عن سداد ديوننا ليس أمراً شريفاً».

وعند الوصول الى الحد الأقصى للديون الأميركية، الذي يقول مسؤولو الإدارة انه سيحدث وحددوا له وقتاً زمنياً لا يتعدى مطلع هذا الشهر، لا يصبح من حق الإدارة الأميركية اقتراض المزيد من خلال اصدار سندات دين جديدة وتصبح مقيدة في تمويل عملياتها بالتحرك في حدود السيولة المتوفرة او الإيرادات الجديدة.

وبإمكان الكونغرس فقط عندئذ رفع الحد الأقصى فوق مستوى ٤,٩ تريليون دولار.

وقال نيوت غنغريتش، انه مستعد لدفع الولايات المتحدة إلى التخلف عن سداد ديونها، ما لم يوافق كلينتون على التخفيضات التي يقترحها الجمهوريون في البرامج الإتحادية، مثل برنامج الرعاية الصحية للمسنين وبرنامج الرعاية الصحية للفقراء.

على صعيد اخر، قال مسؤولون في إدارة بيل كلينتون انهم توصلوا وإسرائيل إلى إتفاق عام بشأن المسألة الشائكة الخاصة بتجارة المنتوجات الزراعية.

وكان البلدان وقعا اتفاق تجارة حرة سنة ١٩٨٥، لكنه لم يشمل سوى المنتوجات الصناعية.

وظلت واشنطن تحض إسرائيل على تحرير الواردات الزراعية وزيادة قدرة المنتوجات الأميركية على الوصول إلى أسواقها.

وكان مكتب الممثل التجاري الأميركي، أعلن في بيان «ان الإتفاق يمثل تقدماً في مجالات عديدة من المفاوضات، وستزيد هذه الترتيبات الصادرات الزراعية الأميركية إلى إسرائيل».

وقال ناطق باسم وزير الزراعة يعقوب تسور الإسرائيلي ان الجانبين سيتفاوضان بشأن التفاصيل في وقت قريب جداً. ولم يقم احتفال بالتوقيع كما كان مقرراً في السابق. وكان تم ابلاغ الصحافيين في وقت سابق ان ميكي كانتور ممثل التجارة الأميركي ووزير التجارة الإسرائيلي ميتشا هاريش وتسور سيوقعان على الإتفاق في القدس.

وقال ناطق بلسان ميتشا هاريش انه حصل سوء تفاهم وانه لم يتقرر ابداً إقامة حفل توقيع.

وبموجب الإتفاق الذي يسري لمدة خمس سنوات يقدم كل جانب الى الآخر تسهيلات تفضيلية للوصول إلى اسواقه، ويشمل ذلك كل المنتوجات.

ولم يتحدد بعد المنتوجات الزراعية التي سيجري التعامل بها. وان كان من المعروف ان إسرائيل تود تصدير الأجبان والأيس كريم إلى الولايات المتحدة مقابل تصدير التفاح الأميركي إليها.

وسيجري تقسيم المنتوجات إلى ثلاث مجموعات، تعفى الأولى من القيود التجارية كافة، وتعفى الثانية من الرسوم الجمركية في نطاق حصة معينة، في حين تلقى الثالثة معاملة جمركية تفضيلية، إذ تفرض عليها رسوم تقل عما تفرضه إسرائيل على شركائها التجاريين المتمتعين بوضع الدولة الأولى بالرعاية.

ايرلندا

٢٠٠ ألف تركوها بسبب الإحتراب الداخلي

بريطانيا تدعو الإيرلنديين المهاجرين إلى العودة والمشاركة في النهوض الإقتصادي

■ مع الخطوات السلمية في إيرلندا الشمالية، بدأت الحكومة البريطانية تعد خططاً لإعادة توطين حوالى ٢٠٠ الف إيرلندي شمالي هاجروا من البلاد في السنوات الـ ٢٥ الماضية بسبب الإحتراب الداخلي.

واكدت البارونة، دينتون أوف ويكفيلد، مسؤولة الإقتصاد والزراعة في الوزارة المكلفة بشؤون إيرلندا، ان الحياة الإقتصادية تتحرك بشكل سريع في إيرلندا الشمالية.

واشارت الى وجود مؤسسة Local Enterprise and Development Unite (LEDU) التي توفر الأموال للراغبين في العودة والإستثمار في إيرلندا الشمالية وتقدم دعماً مالياً يوازي اربعين الف جنيه بالإضافة إلى مبلغ مماثل للبحث والتنمية لكل مستثمر، اضافة الى نحو ٤ الاف جنيه إستراليني إضافية عن كل وظيفة جديدة يوفرها.

في الإحصائيات الرسمية الأخيرة إشارة إلى ان عدد المهاجرين الإيرلنديين يوازي ١٥ في المائة من إجمالي عدد السكان وان معظمهم من حاملي الشهادات الجامعية. وبيّنت الدراسات الإحصائية ان حوالى ثلث هؤلاء يرغبون في العودة إلى بلادهم.

وأعلنت البارونة اوف ويكفيلد ان الوزارة الملوحة بشؤون إيرلندا ومؤسسة LEDU سترسلان ممثلين عنها إلى سائر انحاء المناطق التي ينتشر فيها الإيرلنديون المهاجرون في العالم لدعوتهم إلى العودة. وتحرك الحكومة البريطانية هو جزء من خطة أوسع لإجتذاب الرساميل الأوروبية والآسيوية (الكورية واليابانية) والإسترالية والأميركية وحتى العربية إلى إيرلندا الشمالية لتنفيذ خطط النهوض والإعمار بعدما لاح في الجو استتباب الأمر نحو السلم الأهلي. وتبعاً لذلك فإن مجال الإستثمار بات مفتوحاً للجميع وليس للإيرلنديين الشماليين المهاجرين وحدهم.

على صعيد اخر تقوم لجنة LEDU بدراسات معمقة عن أوضاع الإيرلنديين في بلدان الخليج العربية. وقد بدأت بدراسة أوضاعهم في بلدان شمال افريقيا.

وتشدد الحكومة البريطانية على ان اقوى سلاح في وجه الحرب والعنف يتمثل في خلق الوظائف وتكثيف مستوى العمالة وتشجيع الشركات على الإستثمار.

وتتحفظ لجنة LEDU بالنسبة إلى تشجيع الوافدين الجدد على حساب الشركات الكبرى العالمية التي بقيت في إيرلندا الشمالية خلال فترة الحرب الأهلية وإستمرت في توظيف السكان وفي الإنتاج.

وهي تعتبر ان مشاريع التنمية يجب ان توازن بين هذه الفئات المختلفة.

بريطانيا

لأن مبيعاته بلغت في بريطانيا ٣ مليارات جنيه إسترليني

حرب الحظ بين مكاتب المراهنات واليانصيب الوطني

■ تنظم مكاتب المراهنات في بريطانيا، وعددها عشرة الاف، لافقات ابرزت المجموعة فيها الفارق بين فرص الكسب في بطاقة اليانصيب والسباقات. وتحمل البطاقة ارقاماً تتضح بحك طبقة تغطي خانات في البطاقة ويتحدد الفوز بالتوافق بين الأرقام.

وحقق اليانصيب الوطني، الذي يديره كونسورتيوم (كاميلوت) الذي يضم خمس شركات مبيعات بلغت إجمالاً حوالى ثلاثة مليارات جنيه (٤,٧ مليار دولار) في اول عشرة اشهر من بدء السحوبات الأسبوعية.

وانفق حوالى ٢,٣ مليار جنيه (٣,٦ مليار دولار) على اوراق اليانصيب التي تصل الجوائز فيها إلى عدة ملايين من الجنيهات بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون جنيه الذي يبلغ الحد الأقصى للمكسب فيه ٥٠ الف جنيه (٧٨ الف دولار).

وأثار اليانصيب الوطني الجدل منذ بدايته ويجرب اكثر من نصف البالغين في بريطانيا حظوظهم اسبوعياً بمبالغ تصل إجمالاً إلى ١٠٠ مليون جنيه (١٥٥ مليون دولار).

وتقول مؤسسات خيرية انها تفقد دخل محتملاً، وان هناك ارتفاعاً كبيراً في عدد المدمنين، كما يضطر فائزون الى الإختباء من حملات الكراهية ورسائل طالبي المساعدة التي تلاحقهم بعد تحولهم الى اثرياء في لحظة.

وادى النجاح الهائل لليانصيب الوطني إلى إثارة شكاوى كل قطاعات الإقتصاد، وزعمت شركات انها فقدت جزءاً من العائدات لصالحه.

وقالت مكاتب «وليام هيل للمراهنات» في ايار/ مايو الماضي ان حجم عملها انخفض بنسبة ٤,٥ في المائة في السبعة عشر اسبوعاً الأولى من هذه السنة بسبب منافسة اليانصيب الوطني لها.

وقال رئيس اتحاد الناشرين، ان اليانصيب اثر على مبيعات الكتب وان الخمسة الجنيهات (٧,٨٠ دولار) التي ينفقها البريطانيون على شراء تذاكر اليانصيب الوطني في المتوسط ربما تكون هي الخمسة الجنيهات التي تنفق في شراء الكتب لو لم يكن اليانصيب الأسبوعي موجوداً.

وقال جون اوكونر مدير التسويق في وليام هيل، ان القيام بحملة دعاية على مستوى البلاد كلها هي «النهاية المنطقية» لحملة الالافتات التي بدأها.

وتقول لافقات «وليام هيل» الدعائية، ان احتمال الفوز بمبلغ ٥٠ الف جنيه (٧٨ الف دولار) مقابل تذكرة ثمنها جنيه واحد لا يزيد على واحد في ٢,٦ مليون واحتمال الفوز بمبلغ ٢٠٠ جنيه (٣١٠ دولارات) هو واحد في ١٢ الفاً واحتمال الفوز بعشرة جنيهات (١٥,٥٠ دولار) هو واحد في لمائة. وقال جون اوكونر إن حجة مكاتب المراهنات هي ان العائد الذي يمكن ان يتحقق من خلالها هو عشرة امثال العائد المتوقع من اليانصيب الوطني، وان كانت فرصة الفوز واحداً في المائة.

المانيا

هروب ولحاق

الإستثمارات الخارجية بلغت ٢٥ مليار دولار

■ في تقرير صادر عن وزارة الإقتصاد الألمانية، حصلت «الميزان» على نسخة منه، أن الإقتصاد الألماني بدأ يتجه، بشكل ملفت للنظر، إلى الخارج، وان الإستثمارات الألمانية الموطنة في الخارج اصبحت في السنوات الأخيرة إلى تزايد فوصلت في النصف الأول من هذه السنة إلى تحقيق أرقام قياسية.

واضاف التقرير، ان المؤسسات والشركات والمصارف الألمانية استثمرت خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة نحو ٣٥,٥ مليار مارك (٢٥ مليار دولار) خارج المانيا استعادت منها نحو ٧ مليارات مارك في شكل ارباح.

بينما قيمة الإستثمارات الألمانية في الخارج ارتفعت بنحو الثلاثة امثال عن النصف الأول من سنة ١٩٩٤ حين بلغت نحو ١٣,٣ مليار مارك.

وفسرت الوزارة في تقريرها المفصل، توجه رؤوس الأموال الألمانية إلى الخارج، بتمركز الإقتصاد العالمي في أماكن معينة من العالم، خصوصاً في الشرق الأقصى... وتصاعد حرص المستثمرين على المشاركة في النمو الإقتصادي العالمي، والإستثمار في الدول التي يمكن للإقتصاد الألماني تصريف منتوجاته فيها من دون التأثر بارتفاع سعر المارك الألماني.

ويبدو ذلك بوضوح من زيادة الإستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة الأميركية والإستفادة من انخفاض سعر الدولار امام المارك وامكانية زيادة مبيعات المنتوجات الألمانية في الأسواق الأميركية.

ولا تقتصر هذه القاعدة على الإستثمارات الألمانية في الأميركتين، الشمالية والجنوبية، ودول الشرق الأقصى فقط، بل تنطبق الى حد كبير ايضا على الإستثمارات الألمانية المباشرة في دول «الإتحاد الأوروبي» خصوصاً بريطانيا وفرنسا وإيرلندا وهولندا وايطاليا، التي شهدت زيادة كبيرة في الإستثمارات الألمانية فيها.

وفي الوقت نفسه، ازدادت الإستثمارات الألمانية الأجنبية في هذه السنة ووصلت قيمتها إلى نحو ١١ مليار مارك (٨ مليارات دولار) من ٤ مليارات مارك فقط من السنة الماضية.

وقالت الوزارة في تقريرها أيضاً، إن نصف الإستثمارات الأجنبية في المانيا في هذه السنة جاءت من سويسرا، من ارتفاع سعر صرف الفرنك السويسري مقابل المارك وتدفق رؤوس الأموال الألمانية الى المصارف السويسرية هربا من الضرائب على الفوائد في المانيا.

واهم قطاعات الإستثمارات الأجنبية في المانيا تشمل المصارف والخدمات المالية وتجارة الجملة والعقارات.

12 Issue 2.Vol. 3 November 1995. العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥

لبنان «فقير» في إدارته السياسية والإقتصادية

توظيف الذهب المخبوء يؤمّن مردوداً والخلل كبير في السياسة النقدية والمصرفية

■ قبل الحرب التي عصفت بلبنان في سنة ١٩٧٥ كان المجتمع اللبناني مجتمعاً اقتصادياً متوازناً قائماً على «سببة» من ثلاث قوائم هي: الطبقة الغنية، والطبقة الفقيرة، والطبقة المتوسطة.

ومع السنوات الأولى للحرب تعرضت هذه «السببة» الى التحدي وصمدت، لكن صمودها لم يطل، إذ بدأت في الإنهيار منذ سنة ١٩٨٥، عندما بدأت الليرة اللبنانية تنهار أمام العملات الأجنبية الصعبة وفي مقدمتها الدولار الأميركي، وتبعاً لذلك بدأ التوازن الذي كان قائماً بين قوائمها يختل من خلال انهيار الطبقة المتوسطة في صورة تدريجية ولكن ثابتة.

ويظهر ذلك جلياً وواضحاً من مقارنة بسيطة بين الحد الأدنى للاجور في لبنان في أيام التوازن واليوم. وهذه المقارنة تشير إلى أنه كان يتراوح في السابق بين ٢٠٠ و٢٢٥ دولاراً أميركياً، في حين انه حالياً في حدود الـ ١٢٠ دولاراً. علماً ان احتساب الدولار على اساس السعر الثابت الذي كان له سنة ١٩٨٢ يجعل الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز الـ ٥٠ دولاراً. وذلك يعني انه انخفض زهاء خمس مرات. ويعني أيضاً أننا اليوم في حال فقدان توازن كامل على الصعيد الإجتماعي - الإقتصادي. ومن شأن ذلك تهديد البلاد بمخاطر كثيرة وكبيرة. لذا ولإحياء البناء المتوازن للدولة وتحديد المجتمع اللبناني الإقتصادي - الإجتماعي وضعنا هذه الدراسة الموجزة والمختصرة التي ضمناها عدداً من الأفكار والحلول تشكل في نظرنا مدخلاً سليماً لذلك. وتتوزع هذه الأفكار والحلول على المجالات الآتية:

١ ـ السياسة المالية، ٢ ـ السياسة النقدية والمصرفية، ٣ ـ السياسة الإعمارية، ٤ ـ البعد الإجتماعي.

السياسة المالية

تشكّل الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ التي بلغت ارقامها ٥٥٠٠ مليار ليرة لبناني، اي زهاء ثلاثة مليارات دولار اميركي تقريباً، نسبة ٥٠ في المائة من الدخل القومي الذي يقدر بزهاء خمسة مليارات دولار، وهي نسبة مرتفعة جداً إذ أنها لا تتعدى في الدول المتطورة الـ ٢٠ في المائة. ويجعل ذلك منها العلة الأساس في مفهوم المالية العامة في لبنان. وقد لجأت الحكومة من أجل إعادة التوازن إلى الموازنة العامة، إلى فرض رسوم جديدة. ولكن هذه الرسوم طالت الشرائح الإجتماعية على اختلافها بالنسب ذاتها دونما أخذ في الإعتبار الفروقات بين مداخيلها، الأمر الذي تسبب في إرهاق الطبقتين الفقيرة والمتوسطة المرهقتين أصلاً. وما نقدمه لتصحيح الأمور في هذا المجال هو الآتي:

١ ـ إن خفض نسبة الضرائب على الشركات لتحفيز الإستثمار ولتشجيع الرساميل اللبنانية الموجودة في الخارج على العودة إلى الوطن مفيد ولكن يجب ان توازيه تدابير في إعادة توزيع المداخيل وبطريقة عادلة، وذلك من خلال إما زيادة في الإستثمار واما في زيادة الرواتب والأجور للاجراء.

٢ ـ اعادة النظر في سياسة الرسوم واتباع سياسة الحد الأدنى للرسم والرسم التصاعدي وسياسة التعرفات التي تطال الخدمات الحياتية الأساسية مثل الهاتف والتسجيل العقاري والميكانيك والمياه والكهرباء، وغير ذلك.

٣ ـ إعادة النظر في هيكلية القطاع العام وبنيته وتحديد دوره، وذلك أساسي في عملية بناء دولة حديثة ذات مرتكزات سليمة. ومن هنا نرى ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة واستثمار بعض القطاعات الحيوية، ولكن بطريقة تحفظ الملكية العامة وتمنع نشوء وضعيات احتكارية. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء شركات ذات رأسمال شعبي، أي شركات يكتتب فيها الأفراد والمؤسسات بنسب ضئيلة، وبإنشاء لجان رقابة تحفظ حقوق صغار المساهمين في السوق المالية المرتقبة. ومن شأن ذلك تشجيع المدخرين اللبنانيين على استعمال مدخراتهم في عمليات التوظيف والإستثمار، علماً أن حجمها داخل القطاع المصرفي وخارجه يفوق عشرات المليارات من الدولارات الأميركية، وهذا الإستعمال يعطي مردودية وريحية اكبر للمدخرين باعتبار ان مدخراتهم غير موظفة وغير مستثمرة حالياً، فضلاً عن أنه يسهم في إعادة تفعيل الإقتصاد الوطني.

٤ ـ تفعيل الذهب، اذ من غير الجائز بقاء هذه الثروة مدفونة في أقبية المصرف المركزي في بيروت «والفورتنكس» في الولايات المتحدة الأميركية، علماً أن الدولة اللبنانية تتحمل أعباء ورسوم تخزين. وتفعيل الذهب، لا يعني بيعه او تسييله وإنما توظيفه. وهناك إمكانيات توظيف متعددة في الأسواق المالية العالمية يمكن أن تؤمن للدولة مردوداً لا يستهان به. وعلى السلطات المختصة ان تعي جدية هذا الطرح، وان تدرس كل الإحتمالات المرتبطة بهذه المسألة مع التركيز على الإحتفاظ بملكية هذه الثروة.

٥ ـ إستثمار العقارات التي تملكها الدولة اللبنانية في كل المناطق والتي تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات الأميركية. ومن هذا المنطلق فإننا نربط هذه الثروة الوطنية بالمسألة الإجتماعية، وتحديداً بالمسألة الإسكانية. ونرى أن بالإمكان حل جزء كبير من هذه المعضلة الإجتماعية المتفاقمة حالياً ولا سيما في أوساط أولي الدخل المحدود. ونقترح في هذا المجال إنشاء شركات لإستثمار هذه الثروة.

السياسة النقدية والمصرفية

يجب في هذا الإطار معالجة موضوعين مهمين ومتلازمين هما: سياسة الفوائد وسياسة التسليف. وهنا يتبين لنا وجود خلل بنيوي يجب إزالته، وهو الإستمرار في اعطاء نسب فوائد عالية على الرغم من الإستقرار النقدي في البلد الذي بدا قبل زهاء سنتين والمستمر، ومعروف انه في ظل عدم الإستقرار تلجأ السلطات النقدية إلى اعطاء نسب فوائد مرتفعة وذلك من أجل جذب الناس إلى العملة الوطنية. لكن لبنان اليوم يعيش إستقراراً سياسياً ونقدياً مما يستدعي إعادة نظر في مستويات هذه النسب.

وفي هذا المجال نرى أنه في اتباع سياسة تراجعية لنسب الفوائد يمكننا تحقيق عدة أهداف منها:

١ ـ تخفيف الأعباء التي ترتبها هذه النسب وبالتالي تخفيف نسبة التضخم، إن الأرقام التي تعطيها موازنة ١٩٩٥ فيما يخص الإعتمادات لتسديد فوائد الدين العام تبلغ حوالي الف وسبعمائة مليار ليرة لبنانية. ويشكل هذا الرقم حوالي ثلث الموازنة المرتقبة.

٢ ـ فتح الباب لسياسة تسليف تطاول نسبة اكبر من المجتمع اللبناني، اذ لا يجوز ان تبقى سياسة التسليف حكراً على قلة من المتمولين في هذا البلد. نحن نفهم الدوافع التي تجعل المصرفيين وجمعية المصارف يتبعون سياسة كهذه ترتكز على تخفيف المخاطر في هذا القطاع. لكن إعادة بناء الطبقة المتوسطة، وإعادة انتاجها ستبقى مستحيلة في ظل هذه السياسة وبالتالي ستبقى مستحيلة إستعادة المجتمع اللبناني المتوازن المرتكز على «سببة» الطبقات الثلاث المذكورة أعلاه. لذلك نقترح، وفي ظل تخفيض تدريجي للفوائد، ان تبنى سياسة تسليف جديدة ترتكز على اعطاء التسهيلات لأكبر عدد من اللبنانيين، وعلى إعطاء الضمانات الكافية للجهاز المصرفي وذلك من خلال تشريعات جديدة تحفظ للمصارف حقّها في حال التباطؤ في الدفع أو الإمتناع عنه، وتخولها إسترجاع السلف المدفوعة بالسرعة المطلوبة.

والتوسع في التسليف وفق الأسس التي ذكرنا يساعد على تثبيت النظام الإقتصادي الحر الذي يتغنى به الجميع، ويتفق اليمين واليسار على المحافظة عليه. لكن يجب تطبيقه بشموليته وكليته إذ لا يعقل أن تنعم به قلة من اللبنانيين بينما ترمق في ظله اغلبيتهم. وسياسة التسليف، كما نعلم كلنا، هي الركيزة الأساسية للنظام الرأسمالي. لذلك، لا بد من إعادة النظر في السياسة التسليفية ونقترح النظر بجدية إلى إنشاء وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة Small business وامكان تسليفها من دون ارهاقها بضمانات غير متوافرة في حينه. ذلك أن مشاريع من هذا النوع قابلة للحياة وقابلة للنجاح من الناحية الإقتصادية.

٣ ـ دعم السوق المالية. إن الهدف الأساسي من انشاء سوق كهذه هو تحريك المدخرات الموجودة في الإقتصاد الوطني، وهذه السوق تكمل القطاع المصرفي، إذ من شأنها تفعيل عملية الإستثمار والتوظيف في البلد. فاللبنانيون مقيدون بدورة مالية مبتورة من جراء توظيفات المدخر اللبناني في القطاع المصرفي. ولكي تكون هذه الدورة كاملة يجب تكوين الأدوات المالية التي وحدها السوق المالية تستطيع طرحها. وفي النهاية هناك سؤال يطرح نفسه: هل إن الإستقرار النقدي الذي «ننعم به» حالياً، يمثل حقيقة الواقع الإقتصادي في البلد ام انه مطلوب؟ وبأي ثمن؟

إذا كان ما تطرحه الحكومة وما نسمعه بأن الوضع سليم، والمستقبل سيزدهر، فهل سعر صرف العملة الوطنية يجب أن يكون بهذا المعدل؟ أم يجب أن يتحسن سعر صرف العملة الوطنية؟ ولماذا السلطات النقدية تقف عند هذا الحد؟ وما هي الغاية؟ نحن مع الإستقرار النقد، ولكن مع الحفاظ على لعبة السوق وسياسة العرض والطلب التي هي أولاً وأخيراً المقياس الحقيقي للواقع النقدي والإقتصادي بشكل عام. نحن نعتبر الآن أن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وبالتحديد الدولار الأميركي، يمكن تحسينه مما ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية للعملة الوطنية. وبالتالي، تحسين مستوى العيش للمواطن. وبالتالي، الخروج من «الدولرة» التي هي علة العلل، إذ بإستمرار «الدولرة» تبقى جميع السياسات، وبالتحديد النقدية والمالية، مبتورة، إذ أن لا فعالية لديها إلا على العملة الوطنية الذي لا تمثل حتى الآن سوى جزء بسيط من التداول في الأسواق.

السياسة الإعمارية

نظراً إلى أهمية الموضوع ومدى تأثيره على الإقتصاد بشكل عام، وعلى المستوى المعيشي بشكل خاص، نقترح إعادة تقويم السياسة الإعمارية المطروحة من خلال الخطة العشرية وإعادة النظر فيها بحيث تكون أكثر واقعية ومرتكزة أساساً على القدرات الذاتية الداخلية. كما نقترح الإعتماد على ثروات الدولة العقارية غير المستغلة وإستثمارها بهدف إيفاء الدين العام تدريجاً الذي أصبحت تشكل خدمته ثلث الموازنة العامة (١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية) لسنة ١٩٩٥

البعد الإجتماعي

خلق توزيع الدخل القومي تفاوتاً في المجتمع اللبناني موضوع مقدمتنا. لذلك نرى أنه يجب إعادة النظر في سياسة توزيع المداخيل أن من خلال سياسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم أو من خلال سياسة إجتماعية قائمة على معالجة المواضيع الآتية:

الطبابة والإستشفاء

يتبين لنا من متابعة ميزانيات الدولة المتعاقبة على مرّ السنين، وخصوصاً خلال فترة الحرب، غياب أي سياسة صحية للدولة. ويتبين لنا أيضاً أن حجم موازنة وزارة الصحة يكاد أن لا يكفي رواتب، ونفقات إدارية، ولا يشكل اكثر من ٥ في المائة من مجموع الموازنة العامة في حين أن هذا الحجم في موازنات الدول، ولا سيما المتقدمة منها، اكبر من ذلك بكثير.

لذلك، نقترح ان تبادر الدولة الى وضع سياسة صحية سليمة وإلى رفع نسبة موازنة وزارة الصحة من مجموع حجم الموازنة العامة، وندعوها إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية إلى المواطنين من خلال تفعيل المستشفيات والمستوصفات الحكومية القائمة ومن خلال إنشاء مستشفيات حكومية جديدة، وكذلك من خلال بعض الإجراءات التي تؤمّن تقديم الأطباء بعض مجهوداتهم بعد تخرجهم.

وتخفيفاً لأعباء الإستشفاء والطبابة، التي تستنفد قسماً كبيراً من المداخيل، التي تحول بالتالي دون إعادة إحياء الطبقة المتوسطة التي قام عليها إزدهار لبنان، نقترح إنشاء «صناديق تعاضد» تشترك فيها الدولة وشركات الضمان وكل القطاعات الإنتاجية في البلد. وهناك سبل عديدة لتعزيز مالية هذه الصناديق، منها فرض رسم مالي قيمته ١٥ في المائة على كل من يشتري بوليصة «إستشفاء» و«طبابة» من الدرجة الأولى.

السياسة الإسكانية:

● ايجاد حوافز لتنمية قطاع الإسكان والمشاريع الإسكانية المخصصة لأولي الدخل المحدود على ان لا تتعدى مساحة الشقة ١٠٠ متر مربع وعلى ان يكون سعر البيع بمتناول الطبقة المتوسطة والفقيرة.

● ثم استحداث تشريعات تشجع التسليف الإسكاني الطويل الأمد (١٥ ـ ٢٠ سنة) المخصص لشقق من النوع المذكور اعلاه.

● وكذلك، انشاء مؤسسات اسكانية مختلطة تدار حسب القانون التجاري والإدارة الخاصة مع احتفاظ الدولة بحق الإشراف.

● انه يمكن استعمال الأملاك العامة (المشاعات مثلا والعقارات التي اصبحت في عهدة المصرف المركزي التي قد تكون حصة الدولة في رأسمال هذه الشركات المختلطة).

● ضرورة إنشاء هيئة عليا للإسكان تشارك فيها كل الفعاليات مهمتها درس ووضع سياسة وخطة اسكانية شاملة للبلد.

ضمان الشيخوخة:

يرتب فرع نهاية الخدمة في «الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي» بنظامه الحالي أعباء هائلة على المؤسسات بسبب مؤونات التسوية التي ليس في وسعها تحملها، وكذلك لسبب تضاعف كلفة كل غلاء معيشة تترتب عليها. وعلى كل حال ان نظاماً كهذا، لم يعد يطبق في اي بلد في العالم إستناداً إلى معلومات مكتب العمل الدولي في جنيف (B.I.T) ولا بد من نظام جديد بديل.

والنظام البديل الحديث، هو نظام ضمان الشيخوخة الذي يكلف الشركات نسبة معينة مقطوعة من الراتب وان غالبية نسبياً ومن دون تسوية لاحقة. وفي المقابل يتقاضى المضمون عند سن التقاعد مبلغاً شهرياً يوازي أضعاف الحد الأدنى الساري المفعول في حينه وعلى مدى حياته. ولنظام كهذا محاسن عديدة، منها ان المضمون يتقاضى مبلغاً شهرياً يلحق نسب غلاء المعيشة ويؤمن له الضروريات على مدى حياته.

ومنها ايضاً، أن الشركات تصبح، كما الدولة، غير مهددة بمبالغ تسويات ومؤونات باهظة لا حدود لها فتستطيع إحتساب كلفتها تماماً مما يسمح لها بزيادة الرواتب بحرية اكبر وعلى مستوى يؤمن للموظف العيش اللائق.

وهناك دراسات مفصلة ومقنعة حول هذا الموضوع، تؤكد إمكان إنشاء نظام كهذا وإستمراره مستقبلاً مع نسب إشتراك وتقديمات مقبولة من جميع المعنيين به.

النقل: أصبح موضوع النقل يشكل مشكلة حادة في المجتمع اللبناني قد تكون عائقاً أمام نموه المتوازن. وذلك على صعد عديدة أبرزها الآتي:

● أصبحت السيارة الفردية ضرورة للمواطن العامل ولكن ضرورة مكلفة تشكل خسارة عليه وعلى المجتمع.

● ان المصروف الوطني الإجمالي للمحروقات زائد عن المعدلات الدولية، كما ان مستوى التلوث الناتج عنها غير مقبول.

● اصبح ازدحام السير بسبب عدد السيارات، (حوالى مليون وسيلة نقل منها ٧٠٠,٠٠٠ سيارة فردية أي إحدى أعلى النسب الفردية في العالم)، عائقاً أمام سير الأعمال اليومية وأمام فعالية الإقتصاد وإمكانية نموه. لذلك، نطلب بشدة تأمين النقل المشترك للمواطن وهذا بطريقة تغطي كافة المناطق اللبنانية. ولذلك، نقترح تلزيم النقل لشركات عدة تؤمن التجهيزات اللازمة على نفقتها الخاصة لعدم توفر الإمكانيات المادية للخزينة وتلافياً لإزدياد الدين العام الخارجي. وعلى هذه الشركات ان تؤمن مستوى الخدمة المطلوب حسب شروط مسبقة وأسعار محددة من جهاز رقابة تابع لوزارة النقل. وبهذا، توفر الدولة على الإقتصاد الوطني في مجال إستيراد المحروقات، كما تحسن ميزان المدفوعات وسعر صرف الليرة والقوة الشرائية للفرد بالإضافة الى إيجابيات أخرى على صعيد التلوث وزحمة السير والمستوى العام للعيش.

والدولة قادرة في نظرنا على القيام بمشروع كهذا بأسرع وقت ممكن، إذ ليس من أي عائق أمام التنفيذ.

نرى اليوم، وللأسف، القيمين على الدولة يعطون صورة سيئة عن لبنان تشير إلى انه دولة مفلسة لا قدرات ذاتية لها تخولها النهوض باقتصادها. هذه الصورة خاطئة ومغلوطة، فلبنان يمتلك، كما ذكرنا آنفاً، من القدرات البشرية ومن القدرات المادية ما يمكنه، إذا ما استعملت وبشكل سليم وواقعي وعلمي، أن ينهض فعلياً من كبوته.

إن الدولة اللبنانية فقيرة في إدارتها، وبالتحديد الإدارة الإقتصادية، بأشكالها المالية النقدية المصرفية - الإعمارية، لكنها غنية بمخزونها البشري والمادي. ولا بد من نشوء إدارة جديدة على هذا الصعيد، كما على الصعيد السياسي لها تصورات جديدة، ومخططات واقعية وطموحات، في آن، أي وباختصار، استراتيجية طويلة المدى، ذلك أن الإدارة بشقيها الإقتصادي والسياسي، لم تنجح في معالجة القضايا الإجتماعية والإقتصادية المطروحة. وفي الختام، وبالنظر إلى السلام المحتمل في المنطقة، نقترح دراسة تحويل مرافئ عدة لبنان إلى مرافئ حرة.

سليم حبيب
(نائب في البرلمان اللبناني)

حساباته الجارية والإستثمارية ٣,٧ مليار دولار

«بيت التمويل» يستقطب ودائع الكويتيين ويحتل الصدارة

إن عزوف المودعين فيه عن الحصول على الفوائد المستحقة على أموالهم، لأسباب تتعلق بقناعاتهم الدينية وفهمهم للشرع، ساعد «بيت التمويل الكويتي»، (وهو مؤسسة مالية إسلامية)، على أن يصبح قوة مالية كبيرة بين المصارف في الكويت، وأسهمت في تحقيقه نمواً وحضوراً مطرداً في الخارج.

وكغيره من المصارف العادية يتلقى «بيت التمويل» ودائع العملاء ويستثمرها. غير أنه يشارك العملاء، بنسبة من ارباح عمليات عوض إعطاء فوائد ثابتة.

وأكد بدر الحميرم، رئيس مجلس إدارة «بيت التمويل»: «الإسلام يحرم تأجير الأموال»، وقال، إن «بيت التمويل» يعرض سياساته على لجنة من علماء المسلمين في إطار سعيه لتلبية حاجات الناس في الكويت في إستثمار أموالهم بما يتفق والشريعة الإسلامية.

وتم تأسيس «بيت التمويل» سنة ١٩٧٧ ليكون بذلك أول مصرف إسلامي في الكويت ولعدة سنوات الوحيد من نوعه فيها. واستقطب سريعاً ودائع كبيرة من كويتيين كانوا قبلاً يودعون أموالهم في مصارف تجارية ومن دون تقاضي فوائد عنها، ويحتل «بيت التمويل» الكويتي الآن المرتبة الثامنة والأربعين بين المصارف العربية من جهة حجم رأس المال وفقاً الى دراسة اعدتها مجلة «يورومني». وهو يعمل في مجالات الأعمال المصرفية والتأمين والعقارات وتداول الأسهم والتجارة العامة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

وتعادل حسابات «بيت التمويل» الجارية والإستثمارية التي بلغت ١,١١٨ مليار دينار (٣,٧ مليار دولار) في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ نحو ١٥ في المائة من مجموع ودائع العملاء في الجهاز المصرفي الكويتي. وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية لجهة حجم ودائع العملاء بعد «بيت الكويت الوطني».

وينوي «بيت التمويل» دخول الأسواق في ماليزيا واندونيسيا والفيليبين وفيتنام. ويقول اقتصاديون انه يتطلع أيضاً إلى الأسواق السعودية وربما جمهوريات آسيا الوسطى.

وفضلاً عن الأعمال المصرفية الإستثمارية الإستهلاكية فإن فروعه الـ ١٧ تقدم خدمات مثل بطاقات الإئتمان «فيزا» Visa والات الصرف الآلي وخدمة الهاتف المصرفية وله ايضاً فرع خاص بالنساء يمنع الرجال من دخوله.

ولا يستوجب التأخير في تسوية حسابات بطاقات الإئتمان دفع فوائد إلا انه يتم سحب بطاقات من يكرر التأخير في تغطية حساباته.

وحصل «بيت التمويل» على اكثر من ٦٠ في المائة من إيراداته لسنة ١٩٩٤ من التمويل الإستهلاكي الذي يتمثل في مساعدة المستهلكين على شراء سلع مثل السيارات والأثاث.

وهو يساعد على توفر التمويل لمجمع كيمياويات يتم تشييده جنوب الكويت العاصمة لحساب شركة «يونيون كارباید» الأميركية «وشركة الكيماويات البترولية الكويتية».

وارتفع صافي أرباح «بيت التمويل» بنسبة ٣١ في المائة إلى ١٥,٧ مليار دينار (٥٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٤ بعد دفع مستحقات المودعين البالغة ٣٦ مليون دينار (١٢٠ مليون دولار). وأعلن عن توزيع أرباح بنسبة ١٤ فلساً للسهم وأسهم منحة بواقع سنة أسهم لكل ١٠٠ سهم.

والشركة مملوكة بنسبة ٦٠ في المائة لمؤسسات حكومية ويملك البقية أفراد، كما انها مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وبدا نجاحها يستقطب المنافسين خصوصاً في مجال الإستثمار وتمويل الشركات. ويقول عدنان البحر، وهو مسؤول تنفيذي سابق في «بيت التمويل» يراس «شركة المستثمر الدولي»، وهي مصرف إسلامي كويتي تم تأسيسه سنة ١٩٩٣: «العمل بات يتطلب المنافسة في شكل متزايد «بينما يجمع الناس الثروة اصبحوا يرغبون في أن يكون إستثمار المؤسسات الإستثمارية إسلامياً».

ويقول إن المصارف الإسلامية في أنحاء العالم تدير ما بين ٦٠ و٨٠ مليار دولار. وهو مبلغ قال انه ينمو بنسبة ١٥ في المائة سنوياً.

ويتوقع خبراء نمواً اكبر في المصارف الإسلامية مع إستمرار الدول المنتجة للنفط في تحويل الثروة من الدولة إلى القطاع الخاص وتنامي حجم ذوي الدخل المتوسط في الدول الإسلامية وازدياد طلبهم على التمويل الإسلامي.

ويقول بعض الإقتصاديين ان مصارف الخليج الإسلامية تستطيع زيادة حصتها من الأصول الخاصة التي تديرها مصارف المنطقة إلى نحو ٥٠ في المائة سنة ٢٠٠٠ من ١٥ في المائة في الوقت الراهن.

وتعتبر المرابحة إداة التمويل الإستثماري الأساسية لبيت التمويل. وهي تعني ان بيت التمويل يشتري سلعة ثم يبيعها للعميل على أقساط بحيث يبلغ إجمالي سعرها اكثر من الكلفة الأساسية للسلعة ويحقق ربحاً عبر ذلك.

ولهذا الأسلوب معارضوه. إذ يقول جاسم، وهو طالب في جامعة الكويت اشتري من «بيت التمويل» سيارة بمبلغ يفوق سعرها النقدي بحوالي عشرة في المائة: «بيت التمويل يطلب مني اكثر مما كنت سأدفعه لو كنت قادراً على الدفع النقدي. وهذا لا يختلف عن طلب قرض».

غير أن بدر الحميرم يقول عن المرابحة: «هذه تجارة. بعض الناس قد يسيء فهم هذا. الإسلام ليس دين عبادات فقط هو دين يحكم التعاملات بين الناس، والتجارة ليست حراماً وهي ما نقوم به». ويقول بعض العملاء انه على «بيت التمويل» الكويتي، ليتماشى والشريعة الإسلامية، أن يشتري السلع ويخزنها لبيعها عند الطلب عوض ان يقوم بشرائها بناء على طلب العميل.

العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥. Issue 2.Vol. 3 November 1995

تطور الجهاز المصرفي التونسي في عهد زين العابدين بن علي

البنك المركزي خفف قيوده وشدد رقابته

من القطاعات الرئيسية التي شهدت تحولات عميقة وملحوظة في مرحلة الإصلاح والتجديد التي عكف عليها الرئيس زين العابدين بن علي خلال السنوات الثمان الماضيات، القطاع المصرفي الذي كان يهيمن عليه البنك المركزي هيمنة لا تقل عن الهيمنة المركزية للدولة على بقية المرافق. لكن تونس تستطيع ان تفاخر أن أياً من مصارفها لم يسقط أو يفلس منذ الإستقلال الى اليوم، مما يشير الى ان الجهاز المصرفي التونسي كان من البداية يحمل ما يكفي من المسؤولية والوعي والكفاءة، وان البنك المركزي على الرغم من السيطرة المتشددة على الجهاز المصرفي كان يتمتع باستقلالية ملحوظة عن الحكومة. وفيما يلي عرض موجز لأوضاع القطاع المصرفي التونسي في مرحلة الإصلاح والتجديد بقيادة بن علي:

تتدرج المصارف التونسية تحت خمسة فصائل هي:

١ ـ البنك المركزي التونسي.

٢ ـ بنوك الإيداع وعددها ١٢ بنكاً.

٣ ـ بنوك التنمية وعددها ثمانية.

٤ ـ بنوك الأوفشور وعددها سبعة.

٥ ـ بنوك متخصصة في مجالات محددة وعددها تسعة.

والجدير بالملاحظة ان البنك المركزي التونسي على الرغم من استقلاليته المتواصلة عن الحكومة، طالته عملية الإصلاح والتجديد بحيث انه بدأ منذ تسلم بن علي الرئاسة في مثل هذا الوقت من العام ١٩٨٧ يمارس سياسة إنفراجية مخففا قبضته بالتدريج عن تحديد أسعار الفائدة تاركاً المجال للسوق وللجهاز المصرفي دوراً اكثر حساسية في هذا المجال، وخفف كذلك من القيود على عمليات الإقراض من قبل الجهاز المصرفي. لكن البنك المركزي التونسي في المقابل شدد المراقبة على ترسملية المصارف وعلى تغطيتها المالية حتى لا تتجاوز حدودها بموجب حرياتها الجديدة.

ومع ذلك فان موجودات البنك المركزي لا تتعدى العشرين في المائة من موجودات القطاع المصرفي بكامله (اي ما يقرب من ٣ مليارات دينار في مقابل حوالي ١٥ ملياراً للجهاز المصرفي). وهذه النسبة تقديرية من قبل «الميزان» قياساً على ميزانيات السنوات الثلاث ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ .

بنوك الإيداع

تصل موجودات بنوك الإيداع في تونس إلى حوالى عشرة مليارات دينار تونسي، اي ما نسبته ٦٧ في المائة تقريباً من مجموع موجودات الجهاز المصرفي (بما في ذلك موجودات البنك المركزي) وتأتي البنوك المصنفة من بنوك القطاع العام في مقدمة بنوك الإيداع، وأولها وأكبرها البنك الزراعي، سواء من حيث حجم موجوداته أو من حيث عدد فروعه في انحاء البلاد. ويليه «الشركة التونسية للبنك» وهي اكبر شركة قابضة في تونس.

وهذه البنوك التابعة للقطاع العام، وبينها بنك الإسكان الذي يعطي القروض للمواطنين مباشرة لغاية بناء أو شراء المنازل ويحتل المرتبة الثالثة من حيث الحجم، تمثل موجوداته المشتركة ما نسبته ٦٠ في المائة من مجموع موجودات بنوك الإيداع، اي ما يعادل تقريباً ستة مليارات دينار، والنسبة المتبقية، اي ٤٠ في المائة، هي من نصيب البنوك الخاصة ومعظمها بنوك مشتركة أو مختلطة مع مصالح وبنوك عربية وأوروبية أو على الأصح فرنسية.

والبنك الوحيد الذي يملكه مساهمون تونسيون مائة في المائة هو «بنك الإعتماد المالي والتجاري».

البنوك الأجنبية

لا يمكن تصنيف البنوك المشتركة أو المختلطة على انها بنوك أجنبية نظراً الى أن المساهمات الأجنبية فيها تبقى في إطار «حصة الأقلية». ومن هذه البنوك «البنك العالمي العربي»، وهو اكبر البنوك الخاصة في تونس، و«الإتحاد العالمي للبنك».

أما البنكان الأجنبيان الوحيدان في تونس فهما «البنك العربي التونسي» وهو فرع للبنك العربي المحدود (البنك الذي أسسه المصرفي الفلسطيني عبد الحميد شومان ومقره الرئيسي حالياً في العاصمة الأردنية عمان)، و«سيتي بنك» الأميركي.

ومما يجدر ذكره هنا ان هذا البنك الأميركي له صفتان: صفته كبنك محلي تونسي، وصفته كواحد من بنوك الأوفشور. ويبدو ان تمتع البنك الأميركي بهذا الإمتياز يعود إلى دور خاص يتعلق بحاجة تونس إلى اجتذاب الرساميل والإستثمارات الأجنبية، اي انه صلة وصل ضرورية مع اسواق المال العالمية.

[ملاحظة: عندما اعطي «سيتي بنك» رخصة العمل في تونس كبنك محلي، لقي ذلك امتعاضاً ومعارضة من قبل الجهاز المصرفي التونسي خشية ان يشكل منافسة غير متكافئة للمصارف التونسية. لكن في الآونة الأخيرة، ومع ظهور الدور الخاص للبنك الأميركي، افادت البنوك التونسية من عمليات «سيتي بنك» من حيث انه بات يودع معظم موجوداته التونسية كبنك محلي لدى بقية البنوك المحلية، والبنوك المتخصصة (ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة من موجوداته التي تشكل نسبتها واحداً في المائة فقط من مجموع موجودات بنوك الإيداع التونسية)].

بنوك التنمية والإستثمار

بنوك التنمية الثمانية في تونس هي:

١. بنك التنمية للإقتصاد التونسي

٢ ـ البنك الوطني للتنمية السياحية

٣ ـ البنك التونسي ـ الكويتي للتنمية

٤ ـ البنك التونسي ـ السعودي للإستثمار والتنمية

٥ ـ البنك التونسي ـ القطري للإستثمار

٦ ـ بنك الإمارات التونسي للإستثمار

٧ ـ البنك التونسي ـ الليبي للتنمية والتجارة الخارجية

٨ ـ بنك التعاون للمغرب العربي.

والبنكان الأول والثاني هما الأكبر في هذا القطاع، أي قطاع بنوك التنمية والإستثمار، إذ تشكل موجوداتهما معاً نصف موجودات بنوك هذا القطاع مجتمعة تقريباً. وهذا يعود في المقام الأول إلى كون القطاع العام يملك معظم الأسهم في هذين البنكين.

ومن الملاحظ في قطاع بنوك التنمية والإستثمار في تونس ان البنوك المغاربية المشتركة، اي تلك التي تدخل فيها تونس مع شركائها في الإتحاد المغاربي، لا تحتل سوى حيز ضئيل من السوق لا تتعدى نسبته العشرة في المائة من سوق هذا القطاع، على الرغم من ان الإتجاه إلى زيادة التفاعل المغاربي اتجاه مرغوب ومطلوب من الإتحاد الأوروبي. وربما كان من أسباب ضعف البنوك المغاربية المشتركة، إزاء البنوك التونسية ـ الخليجية مثلاً، انها حديثة العهد من جهة، وانها مستجدة على العمل في الأسواق الحرة من جهة ثانية. وقد يكون ايضا ان للإعتبارات السياسية دوراً في الحجم المحدود للبنوك المغاربية، تبعاً لأحوال العلاقات بين الدول المغاربية مما يؤثر سلباً وايجاباً على عمليات التبادل والتفاعل الإقتصادي.

اما البنوك التونسية ـ الخليجية فإنها أحسن حالاً وأقدم عهداً وهي تحتل ما نسبته اربعون في المائة من سوق هذا القطاع بحيث تصل موجوداتها مجتمعة إلى ما قيمته تقريباً ٨٠٠ مليون دينار. لكن هذه البنوك توقفت عن النمو. أو أنها لم تستطع مواصلة تقدمها السابق لحرب الخليج، اي في السنوات العشر الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١ . ولهذا الجمود النسبي سببان رئيسيان:

الأول، الشح الذي طرا على الموارد الخليجية بسبب هبوط أسعار النفط وبفعل حرب الخليج، والثاني، الفتور الخليجي تجاه تونس بسبب موقفها المحايد من العراق في حرب الخليج.

وقد تأسست البنوك التونسية ـ الخليجية في النصف الأول من الثمانينات في إطار التفاهم الرسمي بين الحكومة التونسية وحكومات الدول الخليجية المعنية. ويعتبر البنك التونسي ـ الكويتي، وهو أولها (١٩٨١)، اكبر تلك البنوك من حيث الحجم ورأس المال. لكن البنك التونسي ـ السعودي ربما تجاوز البنك التونسي ـ الكويتي من حيث رأس المال ومن حيث تركيز إستثمارات في القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، وثم في القطاع السياحي والقطاع العقاري، وقد يبدو هذا الإتجاه، اي التجاوز السعودي للبنك الكويتي، اتجاها طبيعيا في التسعينات، مع العلم ان البنك الكويتي قد أجرى عملية شدشدة لا بأس بها من حيث حل إشكاليات القروض التي سبق له ان توسع فيها خلال الثمانينات، بايجاد المؤونة اللازمة للقروض الهالكة والمشكوكة.

لكن البنك التونسي ـ القطري، وهو ثالث البنوك التونسية ـ الخليجية بالتسلسل، لم يكن موفقاً في عملياته بسبب سوء إدارته السابقة التي كانت محور فضيحة ذات أبعاد جرمية أو جنائية.

وقد وقعت تلك الفضيحة في عام ١٩٩١ عندما أتهم المدير العام وعدد من الموظفين بعمليات احتيال تناولت القطع الأجنبي مما أدى الى إدانة المسؤولين والحكم عليهم بالسجن، ومنع البنك من التعاطي بعمليات القطع الأجنبي. وقدرت تكلفة تلك الفضيحة للبنك القطري بحدود ٥٠ مليون دينار.

أما البنك الإماراتي الذي تملك هيئة ابوظبي للإستثمار بالشراكة مع البنك المركزي التونسي وعدد من المستثمرين المحليين، فإن أبرز عمل قام به إلى جانب الإستثمار في القطاعين السياحي والعقاري، هو ضخ مبلغ كبير إلى رأسمال البنك الزراعي (١٧ مليون دينار) مما أعطى البنك مقعدا في مجلس إدارة البنك الزراعي.

البنوك المتخصصة

إن حصة البنوك المتخصصة من السوق ضئيلة جداً فلا تتعدى نسبتها العشرة في المائة من حجم بنوك التنمية والإستثمار. وهذه البنوك هي عبارة عن شركات صغيرة مثل «صندوق الإدخار الوطني التونسي» الذي تملكه الدولة بكامله والذي يعتبر أكبرها.

وصندوق الإدخار أو التوفير متخصص فقط في جمع مدخرات المواطنين عبر فروعه الكثيرة في شتى جهات البلاد (٤٥٠ فرعاً). وهو يمثل فئة خاصة به بين المجموعة المتخصصة. اما الفئة الثانية فهي الشركات التي تتعاطى التأجير والتقسيط (Leasing). والفئة الثالثة هي الشركات التي تتعاطى إدارة الأسهم والأوراق المالية أو الإستثمار في الأدوات المالية ومشتقاتها. واكبر هذا النوع من الشركات هي شركة (SOFIGES) او شركة التمويل وإدارة الأعمال المتفرعة من «الشركة التونسية للبنك».

وأهمية شركة التمويل وإدارة الأعمال هذه انها قديمة العهد في مجالها، إذ تأسست في عام ١٩٦٧ وأصبحت معروفة في الدوائر المالية العالمية.

وفي الأسواق ولها سمعة عالمية عالية. وكدليل على الثقة العالمية بالأوضاع التونسية، وخاصة في المجال المصرفي والإستثماري، تنوي المؤسسة العالمية لضمان الإستثمار المتفرعة من صندوق النقد الدولي، وربما بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، وهي المؤسسة الإقليمية الموازية للمؤسسة العالمية والتي تتخذ من الكويت مقراً لها، انشاء بنك للإستثمار في تونس بالشراكة مع مستثمرين محليين وأجانب. وقد أشارت الدراسات التي وضعت بهذا الخصوص إلى حاجة السوق التونسي الى بنك من هذا النوع، وبالتالي إلى جدوى المشروع.

بنوك الأوفشور

نشأت الفكرة التونسية من حيث السماح لبنوك الأوفشور بالعمل من تونس في اعقاب الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٦ وانحسار دور بيروت كمركز مالي متقدم في الشرق الأوسط. ومع ان الأوفشور التونسي لقي إقبالاً في البداية، إلا انه ما لبث ان تراجع بعد بروز البحرين كمركز شرق أوسطي لبنوك الأوفشور. فغادر تونس ما لا يقل عن نصف البنوك الأجنبية التي قدمت إليها في البداية. وكان على رأس المغادرين وأولهم «بنك أوف أميركا».

والواقع ان بروز البحرين كمركز لبنوك الأوفشور لم يكن السبب الوحيد لتراجع الأوفشور التونسي، وربما لا يكون السبب الأهم. ذلك ان القوانين التونسية السائدة آنذاك، وخاصة القيود المفروضة على العملات الأجنبية وحركة انتقال الأموال، والتعقيدات الإدارية الأخرى، لم تكن مؤاتية لهذا النوع من العمل المصرفي.

ولهذا انخفض عدد البنوك الأجنبية في الأوفشور التونسي، وفوق ذلك جددت البنوك التي بقيت هناك دورها ونطاق عملياتها التي انحصرت في المجالات الإستشارية للمؤسسات الأجنبية الساعية إلى الإستثمار في شمال أفريقيا من حيث تحديد مجالات الإستثمار المناسبة لتلك المؤسسات.

غير ان مصير بنوك الأوفشور لم يعد شيئاً مهماً بالنسبة إلى الدولة التونسية وإلى القطاع المصرفي التونسي وإلى المصدرين والمستوردين التوأنسة الذين كانوا بحاجة إلى القطع الأجنبي المشمول حتى وقت قريب بقيود صارمة وموافقات ضرورية من البنك المركزي. ذلك ان حكومة الرئيس بن علي قد سمحت منذ عام ١٩٩٣ بحرية التحويل إلى العملات الأجنبية في الحسابات الجارية لدى المصارف، مما يعني ان عمليات الإستيراد والتصدير لم تعد بحاجة إلى موافقة البنك المركزي. ومن المقرر ان تطلق حرية التحويل كاملة بتعويم الدينار التونسي في السوق في العام المقبل، فتختفي بذلك جميع الفروق بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية في الأوفشور. وما زال هناك دور يمكن أن تلعبه بنوك الأوفشور السبعة المتبقية من حيث توسيع آفاق الإستثمار في الأدوات المالية وفي عمليات الإقراض للدولة وللقطاع الخاص. والبنوك السبعة الباقية في الأوفشور التونسي هي:

١ ـ يوباف

٢ ـ بيت التمويل السعودي ـ التونسي

٣ ـ سيتي بنك

٤ ـ شركة الإقراض والإستثمار

٥ ـ بنك شمال افريقيا العالمي

٦ ـ بنك تونس العالمي

٧ ـ الإتحاد التونسي للبنوك

ومع انه لا توجد في تونس بنوك إسلامية بالمعنى المتعارف عليه، إلا أن بيت التمويل السعودي ـ التونسي هو بكل معنى الكلمة بنك إسلامي ويقوم بعملياته على هذا الأساس. إذ أن بيت التمويل مملوك بنسبة ٨٠ في المائة من قبل «بنك البركة» السعودي، والباقي، وقدره ٢٠ في المائة، للبنك المركزي التونسي.

لكن آفاق الأوفشور التونسي ما زالت قابلة للإتساع في حال سير الإتحاد المغاربي خطوات جدية نحو التكامل الإقتصادي في شمال افريقيا والإنفتاح الكامل على الأسواق العالمية. ومما يعطي مثل هذا الإنطباع، قيام «المؤسسة العربية المصرفية»، وهي مؤسسة مسجلة في البحرين، بفتح مكتب تمثيل لها في تونس والحصول على رخصة لفتح فرع في الأوفشور التونسي. وفي تطور من هذا النوع، يمكن لتونس ان تلعب بالنسبة إلى شمال افريقيا الدور الذي تلعبه البحرين بالنسبة إلى الخليج. ومما ينبئ بمستقبل زاهر للقطاع المصرفي التونسي، نجاح الإصلاحات الإقتصادية التي أدخلها الرئيس بن علي من بداية حكمه قبل ثماني سنوات. فقد كان من شأن هذه الإصلاحات الجذرية أنها دفعت بالإقتصاد التونسي إلى النمو بنسبة تزيد على الستة في المائة، خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى هبوط العجز في ميزانية الدولة إلى حدود ملحوظة، فلم يعد هذا العجز، البالغة نسبته ٢ في المائة عاملاً من عوامل الإعاقة للتقدم الإقتصادي الحقيقي من خلال ضبط التضخم.

ويعود هذا النمو الكبير إلى تزايد الإستثمارات المحلية والأجنبية بالنظر إلى تعزيز الثقة بالإقتصاد التونسي نتيجة للإصلاحات التي أدخلها بن علي والتي ما زالت جارية.

وإضافة إلى إصلاحات بن علي، يعود الفضل في النمو الإقتصادي الملحوظ وفي تطور القطاع المصرفي لخدمة هذا النمو، إلى الكفاءات البشرية التونسية المتمرسة والقابلة لإستيعاب التطورات المحلية والعالمية في الشؤون المصرفية والإقتصادية.

توقعات «إبيكورب» عن الإستثمارات حتى سنة ٢٠٠٠

المنطقة العربية بحاجة إلى ٩٤ مليار دولار لقطاعي النفط والغاز

■ نقرأ في تقرير أصدرته «أبيكورب» (الشركة العربية للإستثمارات البترولية)، أن المتطلبات الإستثمارية اللازمة لتطوير قطاعي النفط والغاز والصناعات اللاحقة في العالم العربي المتوقعة حتى سنة ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٩٤ مليار دولار يحتل قطاع النفط الجزء الأكبر منها، نحو ٥٥ مليار دولار.

وتوقع التقرير ان تواصل المصادر الذاتية توفير الجزء الرئيسي من هذه المبالغ (نحو ٥٧ في المائة) مع ازدياد الطلب على التمويل من المصارف لتغطي ما يعادل ٢٩ في المائة من إجمالي هذا المبلغ.

وقدر التقرير الطاقة الإنتاجية للنفط في المنطقة العربية حالياً بنحو ٢٠ مليون برميل يومياً، لا تتضمن حجم إنتاج العراق بسبب ظروف الحظر النفطي الدولي على مصافيه. وبلغ استغلال هذه الطاقة نحو ٩٣ في المائة خلال سنة ١٩٩٣ .

ونقرأ في التقرير أيضاً، ان عند مقارنة توقعات الطلب على النفط من المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ مع إجمالي الطاقة الإنتاجية الحالية للمنطقة، يتضح ان هناك حاجة الى إضافة صافية مقدارها ٤,٧ مليون برميل يومياً إلى الطاقة القائمة حالياً، مما يستوجب مواصلة صيانتها لضمان إستمراريتها.

وحسب التقرير فإن معظم هذه الزيادة سيتركز في العراق من خلال إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية لديه بنهاية سنة ٢٠٠٠ وإعادتها إلى مستواها السابق البالغ ٣,٤ مليون برميل يومياً.

أما الدول الأخرى التي ستعمل على رفع طاقتها الإنتاجية فهي بالدرجة الأولى السعودية، التي يتوقع أن ترفع طاقتها الإنتاجية إلى مستوى ١٠,٣ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة ٨٠٠ الف برميل يومياً على مستواها الحالي، وتليها الإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن بزيادة قدرها ٢٠٠ الف برميل يومياً لكل منها. وبالنسبة الى بقية البلدان العربية المنتجة للنفط، فإنه بإستثناء، بعض التراجع الذي سيشهده انتاج سورية ومصر، فإنه ينتظر ان تحافظ على معدلات انتاجها عند مستوياتها الراهنة.

وقدر تقرير «أبيكورب» الحاجات الإستثمارية للمنطقة العربية اللازمة لصيانة الطاقة الإنتاجية الحالية من النفط بنحو ٥٥ مليار دولار سيتم انفاق ٦٠ في المائة منها (بواقع ٦ - ٧ مليار دولار سنويا) خلال السنوات الخمس الأولى الواقعة بين (١٩٩٤ - ١٩٩٨) والباقي خلال فترة السنتين التاليتين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أي نحو ١٠ مليارات دولار و١٢ مليار دولار على التوالي.

وفي التقرير أيضاً أن حصة صيانة الطاقة الإنتاجية للنفط في المنطقة العربيةمن الإنفاق المتوقع تزيد على تلك المتوقعة لتوسعتها، إذ تقدر بنحو ٣٢ مليار دولار للأولى و٢٣ مليار دولار للثانية. مشيراً إلى أن معظم هذه الحاجات سوف يتركز في خمسة أقطار عربية منتجة للنفط تأتي السعودية في مقدمتها بنحو ١٥ مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٦,٢ مليار دولار، وليبيا ٥,٥ مليار دولار والعراق ٤,٨ مليار دولار والكويت ٤,٣ مليار دولار.

اما ما يتعلق بالغاز فقد ذكرت «أبيكورب» في تقريرها، أن الإحتياط المؤكد من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية يقدر بنحو ٢٨,٥ تريليون متر مكعب تعادل نسبة ٢١ في المائة من الإحتياط العالمي. وتحتل المنطقة المركز الثاني على المستوى العالمي بعد روسيا الإتحادية مباشرة، علماً أن أرقام الإنتاج والإستهلاك والصادرات العربية من الغاز لا تتماشى مع حجم الإحتياط، إذ بلغت السنة الماضية نحواً من ١٧٣ مليار متر مكعب للإنتاج و١٢٨ مليار متر مكعب للإستهلاك و٤٠ مليار متر مكعب للصادرات.

وتأتي الجزائر في طليعة البلدان العربية المستغلة لثروتها من الغاز الطبيعي. وارتبطت الجزائر اساساً ببرنامج طموح لتصدير الغاز بهدف بلوغ مستوى ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠ من مستوى صادرات بلغ ٣٦ مليار متر مكعب السنة الماضية.

واشار التقرير إلى أن الحاجات الإستثمارية المطلوبة لقطاع الغاز في المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ تبلغ نحو ٢٣ مليار دولار، وان الجزء الأكبر من إجمالي الكلفة المرجح لمشاريع الغاز العربية سيكون من نصيب المشاريع الموجهة للتصدير، وعلى وجه التحديد، مشاريع تسييل الغاز ونقله التي ينتظر ان تستحوذ على نحو ١٣,٤ مليار دولار، الجزء الأكبر منها يخص مشروع «قطر غاز» لإنتاج الغاز المسيل بنحو ١٠,٣ مليار دولار، وتأتي مشاريع الجزائر والإمارات العربية المتحدة وعمان في درجة متقاربة لجهة حجم الإستثمارات المتوقعة.

وأوضح التقرير ان إجمالي الإستثمارات المتوقعة لقطاع التكرير في المنطقة العربية سيبلغ نحو ١٩ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٠، تشمل مشاريع زيوت التزييت الجديدة في مصر والسعودية بكلفة ٢,٥ مليار دولار، ونحو مليار دولار لإستثمارات يتوقع إنفاقها في مصافي خارج المنطقة العربية.

وترجح «ابيكورب» ان تكون الحاجات الفعلية لهذا القطاع في حدود سبعة مليارات دولار، بالإضافة إلى تسعة مليارات دولار إستثمارات مطلوبة لقطاع البتروكيمياويات.

ورجحت «أبيكورب» أن تكون مصادر تمويل الحاجات الإستثمارية المتوقعة في قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في المنطقة العربية حتى السنة ٢٠٠٠».

● تقرر ان يعقد مجلس إدارة «الشركة العربية للإستثمارات البترولية» (ابيكورب) اجتماعه الرابع والأخير للسنة الجارية في ١١ كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وكان مجلس إدارة (إبيكورب) قد عقد اجتماعه الثالث لسنة ١٩٩٥ في دمشق برئاسة السيد عبد الله بن عبد العزيز الزيد رئيس مجلس الإدارة محافظ «بترومين» بالنيابة، ممثل السعودية لدى الإجتماع، وبحضور ممثلين عن سورية ومصر والإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا.

وأوضحت مصادر قريبة من المجلس، انه عرض التقارير المقدمة عن النشاطات المختلفة للشركة بما في ذلك النشاط التمويلي والإستثماري. كما عرض تطورات التعاون بين الشركة وسورية في مجال تمويل المشاريع النفطية. بالإضافة إلى المركز المالي للشركة للفترة من كانون الثاني (يناير) وحتى نهاية آب/ اغسطس الماضي.

ولفتت المصادر ذاتها الى ان «ابيكورب» تواصل نشاطها في قطاع تمويل مشاريع النفط والغاز والصناعات التابعة بهدف تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي في البلاد العربية.

وعلى الرغم من إستمرار المنافسة العالمية على القروض الجيدة والتي تقل مخاطرها حقق نشاط تمويل المشاريع والتجارة «تقدماً ملحوظاً» في عدد كبير من المجالات في الأشهر القليلة الماضية. إذ ارتفع رصيد القروض وتمويل التجارة إلى نحو ٥٤٠ مليون دولار في نهاية آب/ اغسطس.

وكانت «ابيكورب» شاركت مع مجموعة من المصارف في قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمصلحة دولة قطر لتمويل مشاريع الغاز المسيل. كما تم توقيع القرض الذي أسهمت فيه الشركة مع مصارف عربية بمبلغ ١٢٥ مليون دولار لمصلحة مشروع شركة «بترومين» لتكرير زيت التشحيم (لوبريف) في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ طاقته الإنتاجية مليون برميل في السنة، إضافة الى قرض بمبلغ ٢٩ مليون دولار لمصلحة شركة «تكساكو» السعودية للمساهمة في تمويل زيادة حجم إنفاقها الراسمالي إلى المنطقة المحايدة (الكويت/ السعودية).

ومن المنتظر ان يتم توقيع اتفاق قرض قيمته ٦٠ مليون دولار تسهم فيه «ابيكورب» مع مجموعة من المؤسسات المالية والدولية لمصلحة «الشركة العربية البحرية لنقل البترول»، وهي من الشركات الشقيقة المنبثقة من «اوابك»، وذلك لتغطية جزء كبير من كلفة بناء ناقلة نفط جديدة.

وأكدت المصادر ان «ابيكورب» ستواصل نشاطها في دعم صادرات النفط العربي، إذ أسهمت في عدد من التسهيلات القصيرة الأجل لمصلحة شركات ومؤسسات نفطية في كل من تركيا وباكستان وجنوب أفريقيا والبرازيل. وبلغت التزامات «ابيكورب» في هذا النشاط بنهاية اب/ اغسطس الماضي نحو ١٠٠ مليون دولار.

وتدرس «ابيكورب» حاليا عدداً كبيراً من التسهيلات المماثلة لغرض المشاركة فيها أو الإضطلاع بدور رئيسي في ترتيبها.

لأنها جاهزة لإستئناف مستويات إنتاجها ما قبل العقوبات

بغداد تبحث عن دور للإسهام بتغطية حاجات آسيا النفطية

■ سرّب عن مسؤول نفطي عراقي على رفعة في المستوى، أن الحكومة العراقية تريد الإشتراك في تغطية احتياجات آسيا النفطية المتزايدة والعودة بسرعة إلى مستويات إنتاج ما قبل العقوبات حال رفع الأمم المتحدة لحظرها التجاري، الذي يبدو أنه سيستمر سنة أخرى.

ونسب إلى المسؤول العراقي قوله، «إن العراق يستطيع إمداد آسيا بالنفط وتستطيع آسيا إمداده بتكنولوجياتها، وبالتالي هناك مجال للتعاون الإقتصادي».

وأوضح المسؤول ان العراق يجري محادثات غير رسمية مع شركات عديدة في آسيا حول مجالات التعاون الممكنة لكن عقوبات الأمم المتحدة تعوق المحادثات. ويواصل العراق رفض عرض من الأمم المتحدة بإبرام صفقة بيع نفط واحدة خلال ستة أشهر قيمتها مليارا دولار تحت إشرافها.

وتحاول بغداد حث إتحادات شركات من اليابان وكوريا الجنوبية وبلدان آسيوية أخرى على الحضور إلى العراق الآن وعدم الانتظار حتى ترفع العقوبات ويستغلب لبغداد ما كان من امرها قبل الحرب والعقوبات. فالعراق جاهز لإستئناف مستويات انتاج ما قبل العقوبات البالغة ثلاثة ملايين برميل يومياً في غضون ستة أشهر من رفع الحظر.

وتستطيع تالياً رفع الإنتاج إلى مليوني مبرميل فوراً. غير ان الوصول به إلى ثلاثة ملايين سيستغرق ستة أشهر أخرى نظراً إلى الحاجة لإستيراد كيمياويات معينة لعمليات المعالجة.

إن معظم منشآت العراق النفطية التي دمرت او لحقت بها أضرار اثناء الحرب اعيد تجهيزها بكلفة تقدر بستة مليارات دولار باستخدام أموال محلية.

وباستثناء خطوط الأنابيب المتجهة إلى البحر المتوسط فإن جميع خطوط الأنابيب بين الشمال والجنوب يجري إستخدامها.

وقال محللون غربيون ان حدوث انتعاش نفطي عراقي سيكون صعباً من دون مساعدة خارجية، إذ يحتاج قرابة نصف الآبار لاصلاحات، كما ان حالة ودرجة تآكل خطوط أنابيب النفط غير معروفة.

والمعروف ان العراق ينتج حالياً ٥٠٠ الف برميل يومياً تقريباً من النفط لتغطية طلبه المحلي وإمداداته لمصفاة تكرير في الأردن. ويمتلك العراق ثلاث مصاف بطاقة تكرير إجمالية تبلغ ٧٠٠ الف برميل يومياً.

ولدى العراق ٢٥ حقلاً عملاقاً ومنتجاً لنفط عالي الجودة جاهز للتطوير.

ويتوقع ان تحتاج البلاد إلى ٢٥ مليار دولار تقريباً من الإستثمارات الأجنبية لبلوغ انتاجها المستهدف البالغ ستة ملايين برميل يومياً خلال العشر سنوات المقبلة.

وفي احصائية نشرت أخيراً قدر المحللون ان العراق يحتاج الى ٣٠ مليار دولار، باستثناء تكاليف إعادة العمل في الحقول والمنشآت، لبلوغ المستهدف الذي سيجعل العراق عندما يتحقق ثاني اكبر مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

وكانت بغداد ارسلت وفداً إلى موسكو في أوائل تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، بناء على دعوة الأخيرة، لإعادة فتح محادثات بشأن موافقة روسيا على تطوير حقول نفط العراق العملاقة في غرب القرنة. إلاّ أن روسيا أوقفت المشروع بسبب حروبها. وهدفت الزيارة لبحث استكمال التزاماتهم في الإتفاق.

يبقى.. أن العراق يمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ ١١٢ مليار برميل واحتياطيات محتملة تبلغ ٢١٤ مليار برميل بما يجعله صاحب ثاني اكبر احتياطيات في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

ويقدر الإستهلاك العراقي الحالي من الطاقة بكمية ٢٠ مليون طن من المكافئ النفطي سنوياً.

مقرها في لوس انجلوس ويرأسها عربي

«روزكاب» ترتب تمويل مشروع «أراكيس» النفطي في السودان

■ سربت شركة «اراكيس» خبراً مفاده انها وقعت مذكرة تفاهم مع رجل الأعمال الأميركي من اصل عربي وليد العمر يساعد بموجبها الشركة على ترتيب التمويل.

وقالت الشركة إن المذكرة تنص على خطاب إعتماد متجدد بمبلغ ٣٤٥ مليون دولار اميركي وتمويل عمليات بناء خط انابيب في السودان عن طريق شركة بناء معترف بها دولياً.

ويرأس العمر شركة «روزكاب» التي تتخذ من لوس انجلوس مقراً لها.

وعلى الرغم من شعورها بتفاؤل حذر بشأن إمكانيات الحصول على التمويل اللازم من المصرف وشركة البناء، بشروط مرضية، قالت «اراكيس» إنه «لا يمكن إعطاء اي تاكيد إلا بعد إتمام الصفقة».

وكانت «اراكيس» اعلنت في تموز/ يوليو خطة تمويل بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار مع «المجموعة العربية الدولية» التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها، لكن الصفقة إنهارت، وعُلق تداول اسهم «اراكيس» في سوق المعاملات المالية للإتحاد الوطني لتجار الأوراق المالية (ناسداك) منذ ٢٢ آب/ اغسطس الماضي إلى أن توضح الشركة خططها. وأفادت «اراكيس» ان عدة دعاوى اقيمت ضدها تزعم انتهاكها لقانون السندات في ما يتعلق بالبيانات التي صدرت في شأن تمويل المجموعة العربية. وأضافت ان «لجنة الولايات المتحدة للسندات والصرف تجري تحقيقات غير رسمية في الموضوع».

واكدت انها تنوي الدفاع عن نفسها بقوة. وذكرت إنه «عندما اعلنت المجموعة العربية ان صفقتها إنهارت رتبت الشركة فعلا تمويلاً بديلاً لمشروع السودان».

ووقعت «اراكيس» مذكرة تفاهم بتاريخ الثالث من ايلول/ سبتمبر الماضي مع العمر وافق فيها على مساعدتها على ترتيب التمويل إذا انهارت صفقة المجموعة العربية.

وكشفت «اراكيس» انها تلقت رسالة في التاسع من أيلول/ سبتمبر الماضي من مصرف في الشرق الأقصى لم تذكر إسمه. واعلنت إن المصرف أعرب عن اهتمامه بتقديم خطاب اعتماد متجدد بمبلغ ٣٤٥ مليون دولار اميركي. وتوقعت ان تشارك عدة مصارف في تمويل الإعتماد عند إقراره.

وكانت «اراكيس» تلقت رسالة في ١٥ أيلول/ سبتمبر الماضي من «انترويس مونتاليه»، وهي فرع لشركة البناء «دوميز انترناسيونال» التي تتخذ من فرنسا مقراً لها. وقالت ان شركة البناء «أعربت عن اهتمامها بدرس المزيد من التمويل لخط انابيب السودان».

عُمان تسعى وراء المستثمرين لمشروع أنابيب الغاز إلى الهند

■ بيتر رويرتس، المدير التنفيذي لمشروع خط الأنابيب العماني - الهندي، كشف النقاب عن انه يجري ادخال تعديلات على تصميم خط انابيب نقل الغاز الطبيعي من السلطنة إلى الهند لتحسين امكانياته بغية طمأنة المستثمرين الدوليين إلى ان المشروع سيكون جذاباً بالنسبة إليهم وسيتم تمويل خط الأنابيب من الوكالات الدولية وكبرى شركات النفط. وبناء على نصيحة من «بنك مورغان ستانلي» الإستثماري تسعى شركة نفط عُمان إلى إشراك شركات نفط كبرى في راس مال المشروع الذي يبلغ مليار دولار. وابلغ البنك الشركة العُمانية ان هذا سيعطي مصداقية للمشروع قبل السعي للإقتراض.

وقال رويرتس، إن شركات كبرى في مجال التشييد منها سنامبروجيتي ويكتل، اجرت دراسة جدوى إقتصادية وفنية لمشروع خط الأنابيب في مطلع عام ١٩٩٤ . وأضاف، «كل شركات المقاولات وقعت اتفاقا يقضي بجدوى مسار الخط».

وذكرت ان دراسات تكلفت ١٢ مليون دولار وشملت عمليات مسح بحري وقياس اعماق وتسجيل بيانات توصلت إلى اختيار المسار المثالي عبر بحر العرب لمد خط الأنابيب.

ويبلغ طول خط الأنابيب المقترح ١٢٠٠ كيلومتر وسيمتد على قاع البحر على عمق يصل إلى ثلاثة كيلومترات، وهو اكبر عمق لخط انابيب في العالم. وينتظر ان يبدأ تشغيله في عام ١٩٩٩ .

وقال مسؤولو نفط عمان، إن عمليات مسح قامت بها مركبات تعمل بالتوجيه عن بعد اكدت ان قاع البحر ممهد مما يتيح مد الأنابيب بسهولة.

لكن رويرتس قال، إنه بينما يمثل العمق غير العادي لخط الأنابيب مشاكل في التشييد فإنه يوفر ايضا مزايا ،إذ أن الضغط الداخلي للغاز وضغط المياه الخارجي يتعادلان تقريباً عند هذا العمق».

وقد بحثت الشركة جدوى اختيار مسار في المياه الضحلة ولكن وجدت ان تكلفته مساوية لمد الخط في المياه العميقة. كما ان اختيار مسار عميق للخط ينطوي على ميزة إضافية وهي انه «محايد من الناحية الجغرافية السياسية» نظراً إلى انه سيتجاوز الحدود البحرية للدول الواقعة على مساره.

وكانت الشركة العُمانية أجرت تقويماً للمخاطر المحتملة من الزلازل والإنهيارات الأرضية والعواصف والتخريب والأعمال الحربية.

والشركة ستنفق حوالى مليار دولار على تطوير حقول الغاز، وأن الهند وعُمان اتفقتا على تحديد سعر «سيبلغ نحو ٢,٦٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

● قال مسؤول في وزارة النفط والمعادن العُمانية إن احتياطي عُمان من «الكروم» يبلغ مليوني طن، وان عدة شركات عالمية أبدت رغبتها في شراء الكروم العماني.

ونقل عن المسؤول قوله، إن الشركة العُمانية للكروم ستصدر غداً الخميس شحنة من «الكروم» إلى الصين قيمتها حوالى ٤٥٠ الف دولار.

وقال المسؤول: «هناك طلبات شراء كثيرة يتم التفاوض بشأنها مع شركات عالمية».

وتضع عُمان وهي دولة منتجة للنفط تسعى لتنويع اقتصادها، قطاع المعادن في مقدمة أولوياتها.

واضاف المسؤول العُماني، إن السلطنة صدّرت منذ بداية العام الحالي حوالى ٢١١١ طناً من الكروم إلى اليابان وانها ستصدر حوالى ثمانية آلاف طن إلى دول اخرى من سنة ١٩٩٦ .

العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ Issue 2.Vol. 3 November 1995.

لراحة المسافرين وتلبية لرغباتهم

«ممنوع التدخين» في طائرات الخطوط الجوية البريطانية المسافرة إلى دبي ومسقط

■ بدءاً من ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ سيكون على المسافرين على متن «خطوط الجوية البريطانية» British Airways الإمتناع عن التدخين.

فقد قررت الشركة منع التدخين على جميع رحلاتها بين لندن ودبي ومسقط.

وجاء هذا القرار بعد دراسة ميدانية، اخذت بالإعتبار العملاء والمسافرين. وقد جرت الدراسة في وقت سابق من هذه السنة بمساعدة ٣٠٠٠ عضو في النادي التنفيذي «للخطوط الجوية البريطانية» في منطقة الشرق الأوسط. وقد اعرب ثلاثة ارباع المشاركين في هذه الدراسة عن موافقتهم بقوة على تقديم الرحلات التي يمنع التدخين عليها. ولكن سبعة في المائة فقط قالوا إنهم سيتفادون السفر برحلات شركة تمنع التدخين على طائراتها.

وتعليقاً على هذا القرار قال الن بيرنيت، مدير عام الخطوط الجوية البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط: إن المسح الميداني هو جزء من عملية منتظمة للتعرف على اراء العملاء بشأن جميع جوانب خدمات الشركة كما يؤكد الإلتزام بتلبية والإستجابة لمتطلبات العملاء. وأضاف قائلا: «لقد تلقينا اراء إيجابية للغاية من البحث الميداني بين العملاء الذي ابرز حقيقة ان الغالبية العظمى من عملائنا تعتقد بأن الرحلات التي لا يسمح بالتدخين فيها تعتبر فكرة جيدة، وأنه في الأحوال الممكنة فإنهم يفضلون دائماً اختيار رحلة لا يسمح بالتدخين فيها». وتابع الن بيرنيت قائلا:

«ان هذه المبادرة الأخيرة تدل على إستمرار التزامنا بأن نقدم للعملاء افضل المنتوجات والخدمات. هذا وسوف نواصل إجراء مزيد من البحوث خلال فترة الشتاء مع القيام بعناية بمتابعة اراء العملاء».

والقرار الذي اتخذ بتسيير رحلات غير مسموح بالتدخين فيها على خط دبي ومسقط يعكس إتجاهاً قوياً في صناعة الطيران فيما يتجه عدد متزايد من شركات الطيران إلى تقديم رحلات غير مسموح بالتدخين فيها، وذلك على رحلاتها المنتظمة المحلية والدولية في جميع انحاء العالم. وفي الشرق الأوسط فإن الرحلات المحلية في المملكة العربية السعودية، ورحلات أخرى كثيرة ما بين دول الخليج تقدم خدمات لا يسمح بالتدخين فيها.

وذكر الن بيرنيت: «ان ما نطلبه من الناس هو عدة ساعات فقط لمراعاة إخوانهم من المسافرين، وحيثما تم تطبيق منع التدخين فقد تلقينا استجابة طيبة للغاية، تدل على التفهم من المدخنين. ونحن على ثقة بأن هذا ما سيكون عليه الوضع في هذه المنطقة أيضاً». وتشمل الرحلات المنتظمة لـ «الخطوط الجوية البريطانية» التي تلتزم بسياسة منع التدخين جميع الرحلات من لندن إلى إستراليا، ورحلات مختارة إلى نيويورك، وديترويت، ولوس انجلوس، وسان فرانسيسكو، وهونغ كونغ، وجنوب افريقيا، وكندا.

كما تشمل هذه السياسة جميع الرحلات المحلية في الولايات المتحدة، التي يتم تسييرها نيابة عن «الخطوط الجوية البريطانية» من قبل U.S." Air"س وجميع الجهات الأوروبية التي تبعد عن لندن بمسافة ٩٠ دقيقة بالطائرة.

«هيونداي» السيارة الجديدة التي تسير بالهيدروجين.

تعميق البحوث في أنواع الوقود المستقبلية

«هيونداي» تصنع سيارة تسير بالهيدروجين

تمضي شركة «هيونداي» الكورية قدماً في تطوير سيارات تسير بالهيدروجين، وهو أحد أنواع الوقود التي تتعمّق البحوث بشأنها للمستقبل في مركز «مابوكاري» الفني التابع للشركة في ضواحي «سيوول».

وكان مركز «مابوكاري» طوال السنوات الثلاث الماضية، يقوم بأبحاث معمقة على إستخدام الهيدروجين كبديل لأنواع الوقود النفطية الدارجة الآن. إلا أن شركة «هيونداي» وهي أكثر شركات صنع السيارات الكورية تقدماً وربحية، لم تعلن عن هذا التطور إلا في الآونة الأخيرة.

ومن مزايا الوقود الجديد، أنه لا ينفث من العادم سوى القليل من الغازات المحترقة، وهو عنصر من صلب عملية التطوير هذه لتتلاءم مع متطلبات الحفاظ على البيئة.

ومع أنه من المستحيل صنع محرك هيدروجيني من دون أي منفوثات غازية نظراً إلى تخفيض هذه الغازات إلى ربع أو خمس الغازات الصادرة عن المحركات البترولية، ومن المنتظر أن يجري المزيد من التحسين على المحركات الهيدروجينية فقط.

16 Issue 2. Vol. 3 November 1995.

Al-Mizan الميزان

١٦ العدد الثاني - المجلد الثالث - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥

بروفيل

2626

■ مضت حتى الآن ثماني سنوات على رئاسة زين العابدين بن علي للجمهورية التونسية، وفي السابع من هذا الشهر تشرين الثاني/ نوفمبر دخل عهده عامه التاسع. وخلال السنوات المذكورة قفزت تونس قفزات إقتصادية وإنمائية ملحوظة استحقت أن يتخذ منها بن علي لنفسه لقب «رجل التجديد».

وهناك ملاحظتان أساسيتان حول التطورات التونسية في عهد بن علي لا بد من التنويه بهما، وهما: أولاً، ان التغيير السلمي الذي جرى بالانتقال من رئاسة الحبيب بورقيبة إلى رئاسة زين العابدين بن علي لم يكن انقطاعاً عن الماضي، بل مواصلة لأسسه الإيجابية وتطويرها، وطرح هوامشه السلبية بالإفادة منها كدروس للتجديد. وثانياً، انه ما كان لعملية التجديد أن تثمر على نحو ملحوظ، أو حتى على نحو مكفول، لولا ترسيخ الإستقرار الداخلي في ظروف محيطة صعبة.

ولهذا نجد أن جميع الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بالشؤون الإقتصادية والمالية، وكذلك الأسواق العالمية، تحمل إنطباعاً إيجابياً عن التطورات الإقتصادية والإجتماعية في تونس، مما يعطيها درجة عالية ومرموقة في تصنيفات الموثوقية الإئتمانية ويجعلها شريكاً تجارياً مرغوباً لدى أسواق الدول الأخرى، وخاصة في أوروبا الغربية.

وإذا كانت هناك بعض المآخذ السياسية والتحفظات في دوائر معينة بالنسبة إلى حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، فإن للرئيس التونسي جواباً على ذلك لا ينفي تلك التحفظات لكنه يفسرها بمنظار الأولويات. ففي مثل هذا الوقت قبل سنتين، اي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ قال بن علي في خطاب له حول الموضوع: «إن إهتمامنا بالبعد الإجتماعي للتنمية يؤكد قناعتنا الراسخة بأن الإنسان هو محور كل عمل سياسي وازدهار إقتصادي، وأن الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان لا قيمة لها إذا بقيت فئات من المواطنين مهمشة أو محرومة من المرافق الضرورية».

لكن البعض يفضل لغايات مختلفة أن يجتزئ القول أو يختزله من كامل النص حتى ليبدو وكأن «الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان لا قيمة لها»، كمن يقول في اجتزاء الآية الكريمة «لا تقربوا الصلاة».

وتجسيداً لهذه القناعة، أنشأ الرئيس زين العابدين بن علي بعد تسلمه الحكم صندوقاً خاصاً هو «صندوق التضامن الوطني» المعروف لدى العامة في تونس بالصندوق 2626، وهو رقم يمثل الحساب البريدي لجمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات. وغاية هذا الصندوق، الذي يبدو ان الرئيس بن علي شديد الإعتزاز به، «تمويل التدخلات التي يأذن بها رئيس الدولة لفائدة الفئات الإجتماعية الضعيفة الدخل والتجمعات السكنية التي تفتقر للمرافق الأساسية الدنيا، والتي لا تشملها البرامج والمشاريع العادية للدولة والجماعات المحلية».

ولا يقتصر تمويل الصندوق 2626 على التبرعات الخاصة وتبرعات المؤسسات، لكنه يتلقى أيضاً إعتمادات ومخصصات من ميزانية الدولة، ويقبل فوق ذلك مساهمات أجنبية.

وحتى لا يفسر الأمر على أنه «صندوق خاص برئيس الدولة»، ضمن القانون شروط الشفافية سواء بالنسبة إلى موارد الصندوق او إلى نفقاته. فقد اشترط القانون نشر كشف مفصل عن مبالغ ومصادر الهبات المقدمة للصندوق في نهاية كل سنة، ونشر كشف مماثل لمصاريف الصندوق.

ففي السنة الماضية ١٩٩٤ بلغ عدد المناطق المنتفعة من الصندوق ١٤٢ منطقة بإستثمارات بلغت حوالي ٣٥ مليون دولار في مقابل ٢٧ مليون دولار للعام السابق.

وقد اخترنا الحديث عن هذا الصندوق ليس فقط لأنه من بنات أفكار الرئيس بن علي، ويعتبره من أهم إنجازاته، بل لأنه يمثل «طريقة إنمائية ناجحة» متعددة الأبعاد. وسوف نركز هنا على خمسة من هذه الأبعاد تعطي الصندوق ميزات اقتصادية (من حيث المشاريع) وميزات مالية (من حيث الإنعكاسات الضريبية) وميزات اجتماعية (من حيث الوعي الإنساني).

البعد الأول، هو أنه يشكل تمريناً إدارياً مركباً من حيث التعرف على المجالات التي تقتضي تدخل الصندوق، فلا تتقاطع او تتعارض مع المجالات الملحوظة في ميزانية الدولة او في خطة التنمية الرئيسية. وهذا يضفي أهمية مضاعفة على البعد التالي.

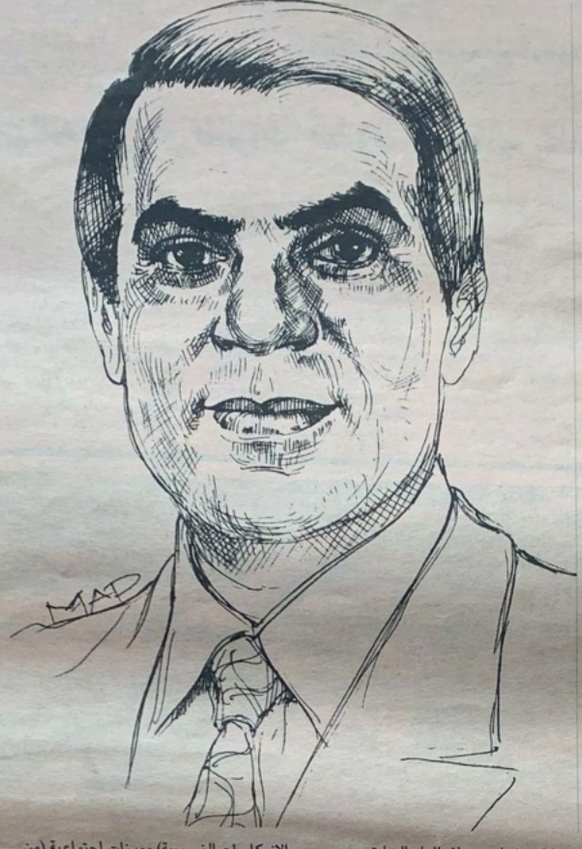

البعد الثاني، هو انه يشكل تمريناً ضمنياً داخل التمرين الإداري الخاص بالتعرف على مجالات التدخل، من حيث منع الإزدواج وبالتالي الهدر، أو تحقيق وفوروات في الإنفاق العام.

البعد الرابع،هو تعويد شركات القطاع الخاص، والمقدر لها ان تلعب دوراً أكبر وأوسع في الإقتصاد التونسي وفي الناتج القومي الإجمالي في المستقبل، على «التبرع الإنمائي» الذي يحقق لها منافع مباشرة ومنافع غير مباشرة.ومن المنافع المباشرة اعفاءات ضريبية متناسبة مع تبرعاتها، ومن المنافع غير المباشرة ما يتحقق لها بصورة عامة وعلى مدى أطول من انعكاسات التحسن بفعل مشاريع الصندوق.

البعد الخامس، هو أن إشراك المساهمات الأجنبية في الصندوق يتعدى قيمة التبرعات المالية إلى الإقتباس من تجارب تلك المساهمات في أماكن أخرى، وخاصة مساهمات المؤسسات الأجنبية الخاصة والدولية التي تركز على الجانب الإنمائي المتعلق بمكافحة الفقر، وفي الأرياف بنوع خاص.

فعندما جاء بن علي إلى سدة الحكم صبيحة السابع من تشرين/ نوفمبر ١٩٨٧، كانت الجمهورية التونسية تقف على مفترق حاسم، وكأنها شاخت مع شيخوخة «المجاهد الأكبر». ويمكن القول أن تونس على ذلك المفترق وجدت الرجل المناسب في الوقت المناسب، حيث تقول السيرة الرسمية لزين العابدين ان البلاد كانت «غارقة في لجة اليأس وبلبلة الحيرة»، وكانت «ممزقة بين حاضر مقلق يؤذن بالزوال، ومستقبل مريب محفوف بالمخاطر».

وارتباط بن علي بالصندوق 2626 ليس فقط ارتباطاً عاطفياً، إنما هو في الأساس ارتباط موضوعي، بمعنى انه بصفته الآذن النهائي بتدخلات الصندوق، عليه ان يستمع إلى آراء وتشخيصات متعددة قبل إعطاء الآذن. وهذا في الواقع ينسجم مع تشخيص بن علي نفسه لطريقته في العمل. فقد قال يوماً كلمة مأثورة في ذلك مفادها: «أصغي ثم أفكر ثم أعمل».

وقد يكون من حسن حظ تونس ان رئيسها لا يفكر قبل أن يصغي ولا يعمل قبل أن يفكر!

الضيف

لأن الإتحاد الأوروبي يفضل التعامل الجماعي

جاك سانتير يدعو الدول العربية إلى الخروج من الإنفصالية!

■ عندما ترك جاك ديلور رئاسة المفوضية الأوروبية أخيراً، ظن كثيرون ان هذا الرجل المثير للجدل منذ ان كان وزيراً للمالية الفرنسية في العهد الإشتراكي، قد ملأ الدنيا وشغل الناس بحيث لن يكون من السهل ان يملأ مكانه واحد من وزنه.

لكن جاك سانتير رئيس وزراء اللوكسمبورغ السابق، ولم تمض اشهر قليلة على خلافته جاك ديلور في رئاسة المفوضية الأوروبية، سرعان ما ملأ منزلة سلفه من البداية، وتقدم عليه خطوة في اتجاه الدول العربية، ليس من حيث التشديد على اهمية التبادل العربي - الأوروبي، بل من حيث اعطاء العرب «الوصفة» الصحيحة لأوضاعهم لكي تكون علاقتهم مع أوروبا مجدية.

ويمكن تلخيص نظرية جاك سانتير، كما عبر عنها في العشاء السنوي لغرفة التجارة العربية - البريطانية في الشهر الماضي، بالقول انه إذا لم تكن العلاقات بين الدول العربية ذاتها جيدة، فإنها لا يمكن أن تكون جيدة مع بقية العالم.

على أن هذ الموقف الأوروبي ليس جديداً لكن الجديد في خطاب سانتير في عشاء غرفة التجارة العربية - البريطانية،هو تسليط الضوء على المشكلة العربية بدل تأكيد الموقف الأوروبي. ففي ندوة تونسية عقدت في لندن قبل سنتين قال مندوب الإتحاد الأوروبي ان اوروبا ليس لديها وقت تضيعه في التعامل مع كل دولة مغاربية على إنفراد، وانها تفضل التعامل مع «إتحاد مغاربي» او كتلة من الدول المغاربية.

وقد لبى سانتير دعوة غرفة التجارة العربية - البريطانية عشية إنعقاد المؤتمر الصناعي الأوروبي - الخليجي الثالث في مسقط، مما أعطى المناسبة وزناً خاصاً. وكان حضور الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية أيضاً له مغزى، على الأقل في تصور أمين عام الغرفة عبد الكريم المدرس، من حيث انه «الند» العربي الوحيد المتاح لرئيس المفوضية الأوروبية.

ومما يذكر أن لعبد الكريم المدرس علاقة صداقة مع أمين الجامعة العربية،وعلاقة صداقة ايضاً مع جاك سانتير عن طريق بعض رجال الأعمال العرب الذين لهم مركز إقتصادي مرموق في اللوكسمبورغ منذ أن كان سانتير رئيساً لحكومتها. وهذا، بلا ريب، جعل رئيس المفوضية الأوروبية في الموقع المناسب للتعاطي مع العرب عن معرفة ودراية واستعداد حقيقي للتفهم والتفاهم.

وبالإستماع إلى الدكتور عصمت عبد المجيد بعد خطاب جاك سانتير، نقول مع الأسف الشديد ان أمين الجامعة العربية العربية قد اثبت أن جامعته بحالتها الحاضرة لم يعد لها لزوم. إنها ليست الصيغة المناسبة لعصر التكتلات الإقتصادية والأسواق المفتوحة.

والملفت للنظر ان غرفة التجارة العربية - البريطانية تسد الآن جزءاً ملحوظاً من الفراغ العربي في هذه الناحية، (والفضل في ذلك إلى أمين عام الغرفة)، بحيث أصبحت تقوم بالدور المفقود للجامعة. ولعل هذا الأمر هو حالة طبيعية في السياق التاريخي حيث الرأي السائد ان جامعة الدول العربية نشأت قبل نصف قرن كمخلوق إنكليزي!

وما قاله جاك سانتير في لندن من أنّه لم يعد جائزاً أن تبقى الدول العربية في حالة تشرذم وتباعد، لا يعبر فقط عن الثقافة خاصة إلى العالم العربي، بل يعبر في الحقيقة عن مصلحة أوروبية أكيدة، مصلحة إقتصادية وتجارية، ومصلحة أمنية وسياسية.

وهذا الكلام يناقض ببساطة ما درج العرب على ترديده، وخاصة في المرحلة الثورية، من أن مصلحة أوروبا (بصفتها الإستعمارية السابقة)، ان يبقى العرب في حالة التجزئة والتباعد، وانها تعمل دوماً لإدامة هذه الحالة من أجل إستنزاف العرب واستغلال ثرواتهم وتركهم فريسة للجهل والتخلف. فإذا برئيس المفوضية الأوروبية يقول ان الإنفصال العربي مضر بأوروبا، وأن الفقر العربي يقلقها، وان الإضطراب العربي يهدد أمنها، وانها تريد العرب جاراً عزيزاً إلى جنوبها، ينعم بالبحبوحة والإستقرار.

فالقارة الأوروبية بعد قرون طويلة من الإقتتال والحروب، بينها حربان عالميتان طاحنتان في هذا القرن، اكتشفت ان الإتحاد هو طريقها الوحيد إلى السلام والتكامل والإزدهار. وبالمقارنة تبدو المسيرة العربية معاكسة تماماً، اي من الإتحاد إلى التجزئة، والتناحر والإقتتال، والأدهى من ذلك، ان العرب في مرحلة الإتحاد الأوروبي، كانوا يكثرون الكلام عن الإتحاد ويمعنون في الإنفصال، بينما يسير الأوروبيون إلى الإتحاد ومنهم من يصرح كل يوم، كبعض المحافظين في بريطانيا، بخطر فقدان السيادة الوطنية.

وما قاله سانتير عن العوائق التي تضعها الدول العربية إزاء بعضها البعض، وخاصة بالنسبة إلى حرية انتقال الأشخاص والأموال والبضائع والخدمات، يجعل حالة التجارة فيما بين الدول العربية مزرية ومعيبة، إذ أنها على حد قوله لا تزيد على سبعة في المائة من إجمالي التجارة العربية، بينما تصل هذه النسبة بين الدول الأوروبية الآن إلى سبعين في المائة. أي ان القارة الأوروبية تسير باتجاه التكامل بسرعة تعادل عشرة أضعاف السرعة العربية، بل ربما مائة ضعف لأن التجارة العربية - العربية تراوح في مكانها تقريباً. وربما كان من الأسهل في الظروف الراهنة انتقال بضاعة عربية إلى بلد عربي عن طريق إعادة التصدير عبر طرف ثالث غير عربي، من انتقالها مباشرة من بلد عربي إلى آخر! ومع أن الأوروبيين يرتاحون إلى التعاطي مع الدول الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي ككتلة إقليمية بدل التعاطي مع دوله واحدة واحدة، إلا أن ذلك لم يتعد الشكليات لأن تعاطي الدول الخليجية مع بعضها البعض لا يقوم حتى الآن على أساس اتحادي ثابت كسوق مشتركة بأدوات تشريعية متناسقة.

على ان خطاب جاك سانتير في عشاء غرفة التجارة العربية - البريطانية يبقى، وخاصة إزاء اللاخطاب لأمين الجامعة العربية، حدثاً مهماً بمناسبته ويضمونه لأنه على الأقل ينحي باللائمة على العرب أنفسهم بعدما ظلوا عقوداً من الزمن يلقونها على الغير. إنه خطاب عربي أن يقال للعرب الأ يلوموا إلاّ أنفسهم..

الناس

● بدعوة من «جمعية الخريجين الليبانيين في بريطانيا» و«جمعية خدمة الطفولة والسلام» أقيم في «معهد الدراسات الشرقية والافريقية» لجامعة لندن، حوار حول الوضع الإقتصادي والسياسي في لبنان ومضاعفاته داخلياً وإقليمياً، إشترك فيه الأب الدكتور شفيق ابو زيد والدكتور رغيد الصلح، والخبير المالي والمصرفي حسن الخليل والصحافي عبدالوهاب بدرخان.

● الدكتور صالح بكر الطيار، رئيس مركز الدراسات العربي - الأوروبي، غادر جدة بعدما امضى فيها أياماً للإعداد للمؤتمر السنوي الرابع للمركز عن الأمن العربي الذي سيعقد في الدار البيضاء في الشهر المقبل.

● أقامت جمعية «إندكس» البريطانية لحماية حقوق الكتاب والدارسين والناشرين، مزاداً علنياً في «صالة كريستي» في لندن، على مجموعة من الكتب النادرة عاد ريعها لصندوق مساعدة الكتاب والدارسين.

● تكريماً للباحث المغربي محمد بن شريفة أقيمت في كلية الآداب في مدينة وجدة ندوة بعنوان «تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصيلة وآفاق» شارك في الندوة عدد من الباحثين والمفكرين المغاربة.

● كورين لوباج، وزيرة البيئة الفرنسية، كانت موضع حفاوة في بيروت لما زارت «شركة سوليدير» برفقة السفير الفرنسي جان لاقون ووفد من الديبلوماسيين الفرنسيين. كان في إستقبال الوزيرة الفرنسية وصحبها ناصر الشماع رئس مجلس الإدارة والمدير العام لسوليدير، الذي قدم للوزيرة والوفد المرافق لها شرحاً وافياً عن اعمال وخطط الشركة لإعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت، ثم قام الوفد الفرنسي بجولة ميدانية للإطلاع على عملية تأهيل البنى التحتية وترميم الأبنية المتضررة.

وقدم ناصر الشماع للوزيرة لوباج شريطاً عن بيروت وعدداً من المنشورات الخاصة بسوليدير.

● الشيخ سعود ناصر الصباح، وزير الإعلام الكويتي، إفتتح في صالة الفنون بالضاحية معرض الطوابع السعودية النادرة الذي أقامته الجمعية السعودية لهواة الطوابع بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الإعلانات: PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International News
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
Tel: 0181- 561 7705
Fax: 0181- 561 7454

بناية عبيثاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص. ب: ١٣/٥٤٦٥شتورا

المكاتب: CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

العلاقات العامة: كمال فرج الله
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر

AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738